جامعة ابن خلدون -تيارت-
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

تحليل واقع الاقتصاد الجزائري من خلال مربع كالدور

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبة: **الأستاذ المشرف:**

علاوي كريمة **د. شريف محمد**

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة
د.عابد علي	أستاذا محاضر	رئيسا
د. شريف محمد	أستاذا محاضر	مشرفا ومقررا
أ. شداد محمد	أستاذا مساعد	مناقشا

نوقشت وأوجزت علنيا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2019/2018م

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والشكر له سبحانه وتعالى ما تفضل به علينا من نعم لا تعد ولا تحصى، ومن نعم توفيق لإكمال هذا العمل والصلاة والسلام على حبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق إلى الدكتور شريف محمد الذي تقبل بصدر رحب الإشراف على هذه المذكرة، وذلك على ما قام به من جهد مشكور ومأجور عليه إنشاء الله إذ منحنا من وقته الكثير ولم يبخل علينا بنصح والإرشاد والتوجيه مما كان له أثر إيجابي وفعال في مسيرة البحث.

الشكر لأساتذتنا عبر جل مراحل التعليم كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير دون أن ننسى الطاقم الإداري وعمال المكتبة وإلى كل من ساعدني في إكمال هذه المذكرة.

الإهداء

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل وأنار سبيلنا بنور العلم ومهد لنا طريق النجاح بكل تقدير وعرفان.

أهدي ثمرة جهدي هذه:

- إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها، التي تتمنى الحب وتعتزل الأمل في قلب عصفور يرفرف فوق ناصية الأحلام تبقى روحي مشرقة ومتلألئة طالما كانت دعواتها دربي، لكي يا أمي الحبيبة يا سيدة القلب والحياة أهديكي رسالتي لتهديني الرضا والدعاء.
- إلى ولدي الكرميين أحمد، هواري رحمة الله عليهم.
- إلى إخواني: بوحركات، كريم، عبد النور، أمين، أحمد، مختار.
- إلى أخواتي: جميلة، سهيلة، ليندة، فاطمة، أمال، نور الهدى.
- إلى الكتاكيت الصغار: سلسبيل، مسلم، دعاء، كريمة، إيمان.
- إلى غالي عبد الفتاح وزوجته الكريمة وخالتي: ماما، خيرة، فاطمة، هوارية .
- إلى عائلة علاوي وكلاخي كما أني لن أنسى صديقاتي: نورة، حنان، ق.أمال، ع.أمال، ع.أمال، منال، فاطمة، أسماء، إيمان، خيرة، كريمة.

كريمة

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-03	نتائج اختبار ADF لمتغيرات النموذج عند مستوى الفروق	84
02-03	نتائج اختبار جرانجر السببية	85
03-03	نتائج اختبار اعتدالية توزيع الاحتمالية	87
04-03	نتائج تطبيق اختبار gold Field-quandt	89
05-03	نتائج اختبار Tolerance و Vif	90
06-03	مصفوفات الارتباط لمتغيرات تفسيرية لنموذج Linf	91
07-03	معالم استقرائية لمتغيرات نموذج الجدول	92
08-03	الاختبار السببية لمتغيرات نموذج الناتج المحلي الإجمالي	93
09-03	اختبار اعتدالية توزيع الاحتمالي	96
10-03	نتائج اختبار gold Field-quandt	97
11-03	نتائج اختبار Tolerance و Vif	99
12-03	مصفوفة الارتباطات من المتغيرات المستقرة لنموذج Lpib	99
13-03	دراسة استقرائية لتغيرات السلاسل	100
14-03	اختبار السببية لمتغيرات نموذج البطالة	101
15-03	نتائج اختبار اعتدالية توزيع الاحتمالية	102
16-03	نتائج تطبيق اختبار gold Field-quandt	105
17-03	نتائج اختبار Tolerance و Vif	107
18-03	مصفوفة الارتباطات بين متغيرات المستقلة لنموذج Lcho	108
19-03	نتائج اختبار ADF لمتغيرات النموذج عند مستوى الفروق (توازن خارجي)	110
20-03	نتائج اختبار جرانجر السببية	111
21-03	نتائج اختبار اعتدالية توزيع الاحتمالية	114

قائمة الجداول

22-03	نتائج تطبيق اختبار gold Field-quandt	115
23-03	نتائج اختبار Tolerance و Vif	116
24-03	مصفوفة الارتباطات للمتغيرات التفسيرية لنموذج Lpib	117

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	مخطط أنواع البطالة	46
02-02	دالة العمل عند كينز	49
03-02	دالة تبين الفرق بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن	54
01-03	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	73
02-03	اعتدالية التوزيع الاحتمالي لبواقي لنموذج Linf	88
03-03	تجانس البواقي لنموذج Linf	90
04-03	اعتدالية التوزيع الاحتمالي لباقي لنموذج Lpib	96
05-03	تجانس البواقي لنموذج Lpib	98
06-03	اعتدالية التوزيع الاحتمالي لبواقي لنموذج Lpib	106
07-03	تجانس البواقي لنموذج Lcho	107
08-03	اعتدالية التوزيع الاحتمالي لبواقي لنموذج Lpib	114
09-03	تجانس البواقي لنموذج Lpib	116

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

الإهداء

ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول: السياسة الاقتصادية

تمهيد 06

المبحث الأول: مكونات السياسة الاقتصادية 07

المطلب الأول: مفهوم وإجراءات السياسة الاقتصادية 07

المطلب الثاني: متغيرات السياسة الاقتصادية 08

المبحث الثاني: مضمون السياسة الاقتصادية 10

المطلب الأول: المعادلات الهيكلية الخاصة بالسياسة الاقتصادية 10

المبحث الثالث: مبادئ السياسة الاقتصادية والدور الاقتصادي فيها 12

المطلب الأول: مبادئ السياسة الاقتصادية. 12

المطلب الثاني: دور الاقتصادي في السياسة الاقتصادية 20

خلاصة 24

الفصل الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي (مربع كالدور)

تمهيد 26

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات 27

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات 27

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات ومؤشراته 29

المطلب الثالث: أوضاع ميزات المدفوعات 32

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر 38

المطلب الأول: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي 38

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي 38

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي 42

المبحث الثالث: نظريات ومفاهيم حول البطالة 44
المطلب الأول: تعريف البطالة وأنواعها 44
المطلب الثاني: نظريات حول البطالة 46
المطلب الثالث: أسباب البطالة وآثارها 52
المبحث الرابع: نظريات ومفاهيم مفسرة للتضخم 56
المطلب الأول: النظريات المفسرة للتضخم 56
المطلب الثاني: ماهية التضخم وأنواعه 59
المطلب الثالث: أسباب التضخم وآثاره 62
خلاصة 67

الفصل الثالث: التحليل القياسي لمؤشرات الأداء الاقتصادي (مربع كالدور)

تمهيد 69
المبحث الأول: مدخل نظري إلى الاقتصاد القياسي 70
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي 70
المطلب الثاني :تقديم النماذج الاقتصادية القياسية 74
المطلب الثالث: دراسة السلاسل الزمنية. 77
المبحث الثاني: دراسة قياسية لنماذج مرجع كالدور – الاقتصاد الجزائري أنموذجا- 83
المطلب الأول: نموذج التضخم 83
المطلب الثاني: نموذج النمو 91
مطلب الثالث: نموذج البطالة 101
المطلب الرابع: نموذج التوازن الخارجي 109
الخلاصة 118
خاتمة 120
قائمة المصادر والمراجع 123

مقدمة

مقدمة:

تعد السياسة الاقتصادية الترجمة الواقعية للنظرية الكلية الاقتصادية من حيث أدواتها وتكشف قوة وسلامة منهجها في التعامل مع الواقع الاقتصادي، عرفت الجزائر تحولات كبيرة في وضعتها الاقتصادية وذلك نتيجة تغيير السياسات الاقتصادية المنتجة منذ الاستقلال، بعد فشل البنك المركزي المخطط أدت الأزمات المتكررة التي عانى منها الاقتصاد الوطني كأزمة النفط في الثمانيات، اختلال ميزان المدفوعات، أزمة المديونية وعدم القدرة على الوفاء بخدمة الدين، إلى ارتدادات المركز المالي للاقتصاد بالإضافة إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية كارتفاع نسبة المنتج والبطالة وتسجيل مستويات نمو سالبة ومن هذا المنطلق فإن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية ... التحولات والتحديات للفرن الجديد ونجدد الاستقرار ... صبح ضرورة ملحة تفرض تقسم على الساحة وبقوة، فالتحول نحو آليات السوق من خلال إقرار مجموعة من برامج الإصلاحية والقيام بالعمليات نحو حصة القطاع العتم وارتفاع الاقتصاديات على العالم الخارجي.

الإشكالية النسبية:

على ضوء ما سبق ومن أجل وضع سياسة اقتصادية فعالة لابد على صانعي السياسة الاقتصادية معقدة أهمية متغيرات السياسة الاقتصادية ومدى تأثيرها في الاقتصاد الكلي، ولقد أثبتت النظرية الاقتصادية الحديثة إن هناك علاقة بين المتغيرات السياسية الاقتصادية ومتغيرات مربع كالدور هذا ما يدفعنا لوضع الإشكالية التالية :

ما مدى فعالية السياسة الاقتصادية في تحقيق معدلات مثلى للتغيرات المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال فترة 1999-2017؟

وللإجابة على سياسة الإشكالية محت الدراسة ممكن طرح التساؤلات التالية:

1. ما مدى استجابة البطالة للتطورات الحاصلة الاقتصاد الجزائري؟
2. ما فعالية المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية في ضبط مؤشر التضخم ؟
3. ما واقع مؤشر النمو ضمن المتغيرات الفاعلة ؟
4. هل للتوازن الخارجي استجابة للمتغيرات الاقتصاد الوطني؟

فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن الاعتماد على الفرضيات التالية :

1. لا تستجيب البطالة إلى ضرورة تغيرات الحاصلة في الاقتصاد باعتبارها في الفترة الراهنة متغير سياسي.

2. يستجيب التضخم طرديا من لأساس التغيرات الحاصلة، خاصة وأن الجزائر تحسست في العقدين الأخيرين متوازن مع الطبع النقود في أواخر 2015.

3. لم يتضمن مؤشر النمو ككل وفق ما كان هو مستورد، بل يعرف تحسنات شبه متكاملة في قطاع دون آخر.

4. إن التوازن الخارجي يتحسن تدريجيا مع مواكبة الجزائر لتحسين العلاقات الاقتصادية الخارجية من خلال تلك الاتفاقيات والتدفقات العينية والمالية في العقد الآخر.

أسباب اختيار الموضوع :

1. من الطبيعي أن لكل طالب أراد الخوض في موضوع ما إلا ولديه أسباب ودوافع ومن الأسباب اختيارنا لهذا الموضوع :

2. الاهتمام الذاتي بالموضوع ومعرفة واقع الاقتصاد في الجزائر في معرفة مدى تحقيق أهداف المربع السحري KALDOR اعتمادا على أدوات السياسة الاقتصادية في الجزائر .

3. الاعتماد على الاقتصاد القياسي لمعرفة مدى فعالية السياسة الاقتصادية في تحقيق معدات مثلى لتغيرات المربع السحري للاقتصاد السحري.

أهمية البحث:

1. التعرف على السياسة الاقتصادية.

2. التعرف على دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري KALDOR NICOLAS على واقع الاقتصاد الجزائري.

3. محاولة تطبيق واستعمال النماذج القياسية من خلال تطبيقها على واقع الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة: من أجل معالجة إشكالية المطروحة تم تحديد إطارتين مكاني وزمتاني فالإطار الزماني بمثل في فترة الدراسة والتي حددت مابين 1999-2017 أما الإطار المكاني بالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي هذا في الجانب التطوري عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب العددية التي تمت في مجال السياسة الاقتصادية وذلك لخدمة هدف البحث رغبة توضيح مفهوم وأنواع السياسية الاقتصادية كذلك تقديم المربع السحري وبنيان التعارف في الأهداف الأربعة.

الدراسات السابقة: اعتمدنا في دراستنا على مختلف الكتب والمذكرات ذات الاختصاص في مجال الدراسة، بالإضافة مصادر أخرى تمسك في إحصائيات صادرة عن صفات رسمية وكذلك بعض المجلات ذات صلة بموضوع الدراسة.

صعوبات البحث: من أهم المشاكل التي واجهتنا في إعداد هذا البحث ما يلي:

- ندرة الدراسات التي تناولت موضوع السياسية الاقتصادية ودورها في تحقيق أهداف مربع السحري NICOLAS KALDOR في الجزائر.
- نقص المرجع خاصة في الجانب الدراسات السابقة والإطار النظري، الخاص بنموذج الدراسة.
- المسيرات التي تسبب في إغلاق الجامعات وهذا ما زاد من صعوبة البحث وإتمام المهمة.
- صعوبة العمل على البرامج SPSS، EVIEWS خاصة وإنما غير مبرمجة في المناهج التعليمية الجامعية.

خطة البحث:

يتم تقييم هذا البحث إلى ثلاث محطات بحثية، بحيث تم التطرق في الفصل الأول بعنوان السياسة الاقتصادية التي شملت الجانب النظري فيما يخص مفهوم السياسة الاقتصادية ومختلف أنواعها ...

الفصل الثاني المتعلق بالمؤشر الأداء الاقتصادي من خلال التطرق إلى الجانب النظري فيما بين تعاريف ونظريات وأهداف وأنواع المؤشرات.

أما الجانب التطبيقي فقد شمل الفصل الثالث حيث تضمن عرضنا المبحث الأول دراسة نظرية للاقتصاد القياسي تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي والمبحث الثاني الاقتصاد القياسي فتناولنا التعريف بالأدوات الإحصائية المستخدمة

أما المبحث الثاني قد اعتمدنا في على تحليل القياسي لمؤشرات الأداء الاقتصادي.

الفصل الأول

السياسة الاقتصادية

عرفت الجزائر تحولات كبيرة في وضعيتها الاقتصادية وذلك نتيجة تغيرات السياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال، فبعد فشل الاقتصاد المركزي المخطط أدت الأزمات المتكررة التي عانى منها الاقتصاد الوطني كأزمة النفط في الثمانينات، اختلال ميزان المدفوعات، أزمة المديونية وعدم القدرة على الوفاء بدفع خدمة الدين، إلى اهتزاز المركز المالي للاقتصاد بالإضافة إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية كارتفاع نسبة التضخم والبطالة وتسجيل مستويات نمو سالبة وبالتالي ظهرت حتمية اللجوء على برامج الإصلاحات الهيكلية والمالية تم من خلالها تحرير الاقتصاد الوطني، فتح الباب أمام القطاع الخاص، الاستثمار الأجنبي بالإضافة على هذا قامت الجزائر بوضع برامج محلية تهدف على تعميق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وهذا من خلال السياسة الاقتصادية التي هي محل دراستنا في هذا الفصل.

المبحث الأول: مكونات السياسة الاقتصادية

انقضى وقت طويل قبل أن ينظر حتى الاقتصاديون المتخصصون غلى السياسة الاقتصادية كوحدة متكاملة، فطالما اقتصرت الكتابات التي تناولت هذا الموضوع على مناقشة موضوعات جزئية منفصلة: كالسياسة الائتمانية، أو السياسة الزراعية، أو سياسة الأجور، مثلا، وفي مثل هذه الأحوال فإن أهداف وأدوات كل من هذه السياسات الجزئية تناقش في عزلة عن أهداف وأدوات غيرها من السياسات، دون التنبه إلى ما بينها من علاقات متبادلة.

ولما كانت الوحدة التي تربط بين هذه السياسات حقيقة لاشك فيها، فإن المعالجة السلمية لمثل هذه الموضوعات تقتضي أن يكون هناك آني لكل الوسائل الاقتصادية الموضوعة موضع التنفيذ في وقت ما، أو تلك المقترح تطبيقها معا في المستقبل، وهذا ما يسمى بالسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم وإجراءات السياسة الاقتصادية

وبمفهومها المعاصر في النظم الاقتصادية المختلطة، لم تعد السياسة الاقتصادية في أغلب الأحيان مجرد مجموعة من الإجراءات التصحيحية، وإنما أصبح دورها بل على الأصح التزامها، هو العمل على تحقيق المصلحة العامة، أيا كان التعريف المحدد لهذا التعبير [1]، والمصلحة العامة، كهدف إجمالي، ولنعبر عنه مثلا بالرمزV تكون عادة دالة في عدد من المتغيرات التي تحدد لها الدولة قيما مسبقة، يرجى تحقيقها، وتسمى أهدافا، وتتلخص مشكلة السياسة الاقتصادية في اختيار القيم المناسبة لهذه الأهداف، التي من شأنها أن تؤدي إلى تعظيم قيمة V ولذلك فإن مجموعة الإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق هذه القيمة القصوى، يمكن أن تسمى "سياسة مثلى".

وتنقسم الإجراءات التي يمكن اتخاذها للعمل على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية إلى طائفتين:

1) إجراءات نوعية: وتهدف إلى تغيير بعض المظاهر النوعية للبنيان الاقتصادي (كتغير نظم المنافسة، أو التكتلات، ... إلخ)[2].

---

[1] Tinbergen : on the theory of economic policy, north holland publishing company, Amsterdam. 1966, p.1

[2] سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، ص66.

2) إجراءات كمية: وتتمثل في تغيير بعض المعلمات، أو الأدوات داخل الإطار النوعي القائم الاقتصادي موضع البحث.

هذه هي مكونات السياسة الاقتصادية، ولكن يلاحظ أن تحديد الدالة v، والتي تعبر عن المصلحة العامة، مسألة صعبة من الناحية التطبيقية، ولذلك ففي الحياة العملية تسقط السلطات المسؤولة عادة من الاعتبار مرحلة تحديد هذه الدالة تعظيمها، وتقوم مباشرة باختيار قيم الأهداف الاقتصادية المرجوة.

وهنا تتلخص المشكلة في إيجاد القيم العددية للأدوات، كدوال في الأهداف الموضوعة، وبيان العلاقة بين هذه الدوال وهيكل الاقتصاد موضع الدراسة.

المطلب الثاني: متغيرات السياسة الاقتصادية

تشتمل على أنواع متميزة من المتغيرات، أهمها[1]:

1) البيانات: وهي المتغيرات التي تعتبر خارجة عن الكيان الاقتصادي للدولة موضع الاعتبار، ويتناولها نموذج السياسة الاقتصادية كمعطيات، ومثال هذه: أسعار الأسواق العالمية، السياسات والاتفاقات الدولية... إلخ.

2) المتغيرات الهدفية: كالدخل القومي الحقيقي، وتوزيعه، وحجم التشغيل، وحجم الاستثمار، واستقرار الإنتاج...، ويلاحظ أنها جميعها تتعلق بمستوى رفاهة المجتمع، وتقمه الاقتصادي، كذلك قد يكون للمتغيرات الهدفية أهمية إستراتيجية لوضع توازني معين، مثال ذلك استهداف درجة معينة من الاستقرار لمستوى التشغيل، أو المحافظة لعلى حجم معين للعجز في ميزان المدفوعات.

وليست كل المتغيرات الهدفية، في حد ذاتها، عناصر رفاهة اقتصادية، فبعضها قد يكون مجرد تعبيرات فنية عن السياسة السليمة، ويمكن التعبير عنها في صيغة شروط، كأن يشترط مثلا كهدف حينئذ، أن يكون العجز في ميزان المدفوعات مساويا للصفر، أو الحجم المساعدات الأجنبية التي يمكن للدولة الحصول عليها.

[1] سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

3) الأدوات: وأقدمها معدلات الضرائب، كضريبة الدخل، والضرائب غير المباشرة، والضرائب على الواردات، وهناك أيضا المعوقات، ومعدل التبادل، وإنتاجية العمل، ومعل الأجر الحقيقي وقد استخدمت هذه الأداة الأخيرة في بعض الدول الغربية في ظروف الحرب العالمية الثانية بالذات، كما استخدمت بصورة أعم في دول أخرى بعد الحرب، حيث وضع معدل الأجور تحت سيطرة الدولة، ومن ثم أصبح أداة هامة للسياسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: مضمون السياسة الاقتصادية

يتحدد مضمون السياسة الاقتصادية بطيعة وعدد العلاقات القائمة بين الأنواع المختلفة من المتغيرات السابق ذكرها، وهذه تسمى بالعلاقات الهيكلية للاقتصاد، أو النموذج الاقتصادي موضع البحث، وهي تتضمن مغزى التعريفات المستخدمة، كما تمثل الروابط المباشرة بين التغيرات المتعلقة بالسلوك الاقتصادي، ويمكن إجمال هذه العلاقة الهيكلية في معادلات فنية، ومعادلات عرض وطلب وتعريفات.

المطلب الأول: المعادلات الهيكلية الخاصة بالسياسة الاقتصادية

بالنسبة لمسألة اقتصادية معينة، فإن مجموعة المعادلات الهيكلية الخاصة بها تكون هي نفسها عند تناول مسائل أي من السياسة الاقتصادية أو النظرية الاقتصادية، أما استخدام هذه المعادلات فهو يختلف بين الحالتين، ويرجع ذلك إلى وجود اختلاف بينهما بشأن ما يعتبر كميات ثابتة، وما يعتبر كميات متغيرة (مجهولة)، ففي التحليل النظري التقليدي تضم الأدوات إلى قائمة المعطيات، وتوضع الأهداف في قائمة المتغيرات (المجاهيل)، أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية، فإن هاتين المجموعتين تتبادلان الأوضاع، أي أن المسألة تكون معكوسة[1].

وبعبارة أخرى، إذا كانت ليدنا مثلا العلاقتان الداليتان التاليتان:

$$L = a_1 G + b_1 W$$

$$P = a_2 G + b_2 W$$

حيث :

L مستوى التشغيل.

P مستوى الأسعار.

G الانفاق الحكومي.

W معدل الأجور.

a_1, b_1, a_2, b_2 معاملات ثابتة.

[1] Tinbergen , op, cit, p 14.

فإن صلب المشكلة في التحليل النظري يتخلص في البحث عن القيم التي ستتحدد لكل من P,L إذا عرفنا قيمة كل G,W أو البحث عن الأثر الذي يحدثه تغير معين في قيمة كل من G,W على القيم التوازنية لكل من P,L، أي أن المطلوب هنا هو معرفة مستوى كل من التشغيل والأسعار.

أما من وجهة نظر السياسة الاقتصادية، فإن كلا من P,L تصبح معطاة

$$L = L^*$$

أي

$$P = P^*$$

ومن ثم فإن صلب المشكلة هنا يختلف اختلافا أساسيا، إذ يتلخص في البحث عن قيمة كل معدل الأجر (W)، والإنفاق الحكومي (G)، اللذين يضمنان تحقيق الأهداف المحددة لكل من مستوى الأسعار ومستوى التشغيل، وهذا عكس المطلوب في التحليل النظري.

المبحث الثالث: مبادئ السياسة الاقتصادية والدور الاقتصادي فيها

المطلب الأول: مبادئ السياسة الاقتصادية.

قلنا إن مهمة السياسة الاقتصادية تتلخص في البحث عن حل لقيم المتغيرات (الأدوات) التي تربط بمعطيات السياسة الاقتصادية(أهدافها)، بمجموعة من العلاقات الهيكلية الآنية، فإذا فرضنا أن هذه العلاقات جميعها خطية، فإن النموذج الذي يجمعها يكون خطيا، واختيارنا لهذا النوع البسيط من النماذج ليس فقط لما تتسم به خطوات عرضها من سهولة، فإلى جانب ذلك لا يمكن تجاهل ما لهذه النماذج من أهمية عملية أيضا، فالعلاقات الخطية، إذا استخدما في إطار محدود يمكن أن تعطي صورة تقريبية جيدة لدوال أكثر تعقيدا.

ولكي تكون السياسة الاقتصادية كمجموعة من الأهداف والأدوات الاقتصادية تربطها علاقات بيانية دالية قابلة للتطبيق العملي، يجب ان تلتزم بعدد من المبادئ الاساسية وهي:

المبدأ الأول : التساوي العددي بين أهدافها وأدواتها

يجب أن يكون عدد أدوات السياسة الاقتصادية مساو لعدد الأهداف التي تتضمنها :

مثال (1): إذا كان للسياسة الاقتصادية في دولة ما هدفنان: موازنة ميزان المدفوعات (D)، وتحقيق مستوى معين من التشغيل (L)، فإن المعادلات الهيكلية المكونة للنموذج يجب أن تشتمل على وسيلتين، ولتكن مثلا، معدل التبادل، ومستوى الإنفاق العام، فإذا توفر هذا الشرط استطعنا التوصل إلى تحديد مستوى الإنفاق العام، ومعدل التبادل اللازمين لموازنة ميزان المدفوعات، في ظل مستوى معين مرتفع من التشغيل.

مثال (2): نجد هذا المثال في الوضع الذي طرح للمناقشة في هولندا عام 1950، فقد ظل ميزان المدفوعات الهولندي يعاني عجزا لعدة سنوات.

وكان الاعتقاد السائد أنه من الممكن حل هذه المشكلة خلال العامين التالين اللذين كان من المتوقع إغلاق فجوة ميزان المدفوعات في مدة العامين، مع المحافظة على مستوى الإنفاق القومي الحقيقي، ومعدل الأجور الحقيقية، ومستوى التشغيل، وذلك باستخدام الأسلوب الضريبي، وسياسة الأجور

والأسعار، ورفع إنتاجية العمل، وعلى ذلك فالأهداف الأربعة المذكورة كان يقابلها أربع أدوات، هي: معدل الضريبة غير المباشرة، ومعدل الأجر النقدي، وهامش الربح، و إنتاجية العمل، وهذه حالة يتوفر لها شرط التساوي العددي بين الأهداف والأدوات.

مثال(3): ولبيان خطوات الحل البسيطة للنموذج الخطي الذي يوفر هذا الشرط نفرض:

1) أن المتغيرات التي تمثل أهداف السياسة الاقتصادية هي: مستوى التشغيل، مستوى الأسعار.

2) إن كلا من المتغيرين (الهدفين) يرتبط بعلاقة دالية خطية بكل من حجم الإنفاق الحكومي، ومعدل الأجور، وذلك في الصورة الخطية.

$$L=a1\ G + b1\ W(1)$$

كذلك يتحدد مستوى الأسعار بنفس العاملين وفقا للعلاقة الخطية:

$$P=a2\ G + b2\ W\ (2)$$

حيث تمثل $L,\ P$: مستوى التشغيل، ومستوى الأسعار، على التوالي (أهداف)

وتمثل W,G: الإنفاق الحكومي، ومعدل الأجور، على التوالي (أدوات) وتمثل $a1,a2,b1,b2$: معاملات ثابتة.

وبما أن P,L تمثلان الأهداف، فإن هناك قيما محددة لكل منهما، ولتكن $L^*,\ P^*$. أي أنها تظهر في النموذج كمعطيات، وليست متغيرات.

ومن ثم فإن المطلوب معرفة قيم كل من الأداتين: مستوى الانفاق الحكومي (G)، ومعدل الأجور(W)، اللتين تؤديان إلى تحقيق الأهداف.

وعلى ذلك يمكن إعادة صياغة المعادلتين (1)، (2) على النحو التالي:

$$L^*= a1\ G + b1\ W\ (3)$$

$$P^* = a2\ G + b2\ W\ (4)$$

ثم تحل هاتان المعادلتان الآتيتان على النحو التالي[1]:

(أ) **للحصول على قيمة G**:

يضرب طرفي (3) في B2 وطرفي B1 نحصل على:

$$b2L^*=a1b2\ G+b1\ b2\ W \quad (3)$$

$$b1P^*=a2\ b1\ G+b1b2\ W \quad (4)$$

وبطرح (4) من (3):

$$b2\ L^*-b1p^*=(a1b2-a2b1) \quad (5)$$

$$G=\frac{b2L*-b1p*}{a1b2-a2b1} \quad (6)$$

(ب) وللحصول على قيمة w:

يضرب طرفي (3) في a2 وطرفي (4) في a1 نحصل على:

$$a_2L^*=a_1\ a_2\ G+a_2b_1\ W \quad (3)$$

$$a_1L^*=a_1\ a_2\ G+a_1b_2\ W \quad (4)$$

وبطرح من (4) من (3):

$$a2\ L^*-a1p^*=(a2b1-a1b2) \quad (7)$$

$$W=\frac{a2L*-a1p*}{a2b1-a1b2} \quad (8)$$

وواضح أن الجانب الأيمن في كل من المعادلتين (6)، (8) له قيمة ثابتة (كل عناصره معطيات).

ومعنى ذلك وجود حل فريد للمتغيرات (الأداتين) W,G أي أن قيمة كل منهما التي يمكن أن تحقق الهدف L^* في المعادلة (3) هي نفسها التي يمكن أن تحقق الهدف P^* في المعادلة (4).

[1] للإلمام بمزيد من التفاصيل في طرق حل نماذج المعادلات الأتية، الخطية والغير خطية، أنظر: G. tintner ; mathematics and statistics for econimists, holt, rinehart and winston, new york, 1963, pp, 11-33 ; E.F. beach, economic models, john wiley, new york, 1957, pp. 19-63.

الاختلاف بين عدد الأهداف وعدد الأدوات: والاحتمال في هذه الحالة أحد أمرين[1]:

1) وجود عدد أكبر مما يجب من الأدوات (أي زيادة عدد الأدوات على عدد الأهداف):

ففي مثال (3) السابق، إذا أبقينا فقط هدف التشغيل، مع بقاء أداتي الانفاق الحكومي ومعدل الأجور، فإن عدد الأهداف في هذه الحالة (= 1) يكون أقل من عدد الأدوات (= 2). أي يكون لدينا فقط المعادلة:

$$L^* = a1\ G + b1\ W$$

وهذه تعطي الحلول الآتية:

$$W=\frac{L*-a1G}{b1} \qquad G=\frac{L*-b1W}{a1}$$

وواضح أن هذه الحلول تعطي قيما لا نهائية لكل من G، W أي أنه لا يمكن التوصل في هذه الحالة إلى حل محدد لأدوات السياسة الاقتصادية.

كذلك في مثال (1)، إذا أبقينا هدف "توازن ميزان المدفوعات" واستبعدنا هدف "المستوى المرتفع للتشغيل"، يمكن أن نصل إلى عدد لا نهائي ن الحلول. وهذه هي الحالة المعروفة لا مكانية توازن المدفوعات عند مستويات مختلفة وفي مثال (2) وجود عدد أقل مما يجب من الأدوات (أي نقص عدد الأدوات عن الأهداف):

ففي مثال (3)، إذا استبعدنا واحدا ن الأداتين W أو G، يكون ذلك بمثابة تخفيض عدد المتغيرات التي في الجانب الأيمن نم المعادلتين (3)، (4).

فلو فرضنا مثلا أن معدل الأجور ثابت – أي لم يعد أداة تستخدم في تحقيق الأهداف – فإن المعادلتين تصبحان:

$$L^* = a1G + Constant$$

$$P^* = a2\ G + Constant$$

[1] Tinbergen : op.cit., pp. 38-39.

ويتضح من ذلك – بداهة – إن هدف السياسة الاقتصادية يجب أن يكون قاصرا إما على تحقيق المستوى المحدد للتشغيل، أو تحقيق المستوى المحدد للأسعار. ولكن لا يمكن – إلا بمحض الصدفة – تحقيق الهدفين معا.

كذلك إذا زاد عدد الأهداف، دون أن يقترن ذلك بزيادة مقابلة في عدد الأدوات، فإن ذلك يعطي معادلة إضافية دون حدوث زيادة في عدد المتغيرات في الجانب الأيمن.

فمثلا إذا تطلعت السياسة الاقتصادية إلى تحقيق هدف معين لمستوى الاستثمار (L^*) دون أن نقوم بإضافة أي أداة جديدة إلى النموذج السابق، يصبح لدينا:

$$L^* = a1\ G + b1W$$

$$P^* = a2G + b2\ W$$

$$I^* = a3G + b3W$$

وفي هذه الحالة فإن اثنين من المعادلات الثلاث السابقة يمكن أن تؤديا معا إلى تحديد قيم أداتين من الأدوات في آن واحد، وكل مثل هذا الحل معناه أن الهدف الثالث متروك دون تحقيق، وهكذا يصبح من الضروري – إذا أردنا الوصول إلى حل يتفق مع الأهداف الثلاثة – أن نضيف أداة ثالثة إلى ال دالتين W,G ولتكن إنتاجية العمل (h) مثلا.

وهكذا تصبح مجموعة المعادلات الآتية لدينا كما يلي:

$$L^* = a_1\ G + b_1W + c_1\ h$$

$$P^* = a_2G + b_2\ W + c_2\ h$$

$$I^* = a_3G + b_3W + c_3\ h$$

وواضح في هذه الحالة أنه يمكن العثور على قيم (حلول) للمتغيرات:

H,G,W التي تتفق مع الأهداف الثلاثة في آن واحد.

تقضي المبادئ الحسابية البسيطة بوجود عدد ن المعادلات مساو لعدد المتغيرات، إذا أريد التوصل إلى حل فريد لمتغيرات مجموعة من المعادلات الآتية، وهذا المبدأ الحسابي نعبر عنه بالأسلوب الاقتصادي يقولنا أنه يجب أن يكون لدينا عدد من أدوات السياسة الاقتصادية مساو لعدد الأهداف التي تتضمنها.

بقي بعد ذلك اثنان من التحفظات الهامة على هذا المبدأ العام الأول للسياسة الاقتصادية: أن التساوي بين عدد الأدوات وعدد الأهداف (أ) ليس دائما بالشرط الضروري ولا بالشرط الكافي، لتحقيق كل الأهداف التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية موضع البحث:

أ) **فهو ليس دائما بالشرط "الضروري"**، لأن بعض الأهداف قد تتحقق تلقائيا نتيجة لتحقيق أهداف أخرى. فمثلا قد تؤدي برامج التنمية، بما يترتب عليها من ارتفاع في مستوى الدخل المتوسط والمستوى الثقافي والاجتماعي للمواطنين، إلى انخفاض معدل تزايد السكان كنتيجة جانبية.

كذلك من الممكن أن نتصور أن يزيد حجم الادخارات نتيجة لانخفاض مستوى البطالة وزيادة حجم الناتج القومي دون ما حاجة إلى اللجوء إلى مزيد من الضرائب لتحققي مستوى معين من الادخار الإجباري.

ب) **وهو ليس دائما بالشرط "الكافي"**، لأن بعض الأهداف تكون بعيدة المنال في كافة الظروف، كما أن بعض الأهداف الأخرى، وإن كان يمكن تحقيقها فرادى، لا تتفق مع بعضها البعض:

1. فمثلا استهدف المسؤولون عن السياسة الاقتصادية 10% معدلا للنمو، فإن ذلك سيتطلب القيام باستثمار جزء كبير جدا نم الدخل القومي لإحداث تغير جذري في الفن الإنتاجي وزيادة كبيرة في نعدل تراكم رأس المال، بحيث يصبح من المستحيل المحافظة على مستوى معقول لمتوسط الاستهلاك.

ومن ثم فإن هذا الهدف يكون – في هذه الظروف – بعيد المنال.

أما التعارض بين الأهداف فهو موقف أكثر شيوعا مما قد يتصور[1]:

ففي الحياة العملية قد يحدث أن تتبنى السلطات سياسات يبدو عدم تناسقها إذا بحثت بدقة. فالمناداة بمعونات كبيرة، ومنح المساعدات الاجتماعية للمواطنين، لا يمكن أن تقترن بالمناداة بفرض ضرائب مخفضة. كذلك فان استهداف مستويات مرتفعة للأجور الحقيقية جنبا إلى جنب مع برامج طموحة، أمور ليست متوافقة.

2. ومثال آخر، إذا فرض مثلا أن هدف التشغيل الكامل في نظر واضعي السياسة الاقتصادية كان يعني أن لا يتعدى مستوى البطالة 2%، فإنه قد يتبين أن ذلك من شأنه إحداث ضغط كبير على سوق العمل،

[1] See : J. tinbergen, op. cit., pp.40.

يستحيل معه الحيلولة دون ارتفاع الأسعار ونفقات الإنتاج بمعدلات بالغة الارتفاع. (وهو ما يتعارض مع هدف الاستقرار الاقتصادي الذي تسلم به أية سياسة اقتصادية).

والذي يجب التنبيه إليه هنا هو أن التعارض بين الأهداف كثيرا ما يكون مسألة نسبية، راجعة إلى طبيعة الظروف السائدة، وليست حقيقة مطلقة.

فلا يمكن مثلا رفض هدف معدل النمو الاقتصادي المرتفع بحجة تعارضه مع تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، إذا كان المجتمع لا يكترث بظهور العجز في ميزان المدفوعات في سبيل تحقيق هدف النمو. ففي هذه الحالة تكون نفقة الفرصة البديلة لهدف النمو صفرا، ومن ثم لا يكون هناك مجال للحديث عن اختيار ومفاضلة بين هدفين متعارضين.

وفي بعض الحالات يمكن تحاشي مشكلة عدم التناسق عن طريق زيادة عدد أدوات السياسة الاقتصادية، ويقودنا هذا إلى ملاحظة هامة، مضمونها أنه من المفيد أن يبحث المسؤولون بعناية لماذا تبدو بعض الأهداف – على الأقل لأول وهلة –متعارضة، إذ يؤدي هذا التأمل أحيانا إلى اكتشاف أدوات جديدة تمكن من تحقيق كل الأهداف أو على الأقل عدد منها أكثر مما كان متصورا في البداية:

فمثلا إذا استهدف المسؤولون عن السياسة الاقتصادية تحقيق هدفين:

التوسع الصناعي، واستقرار التقلبات الدورية. ثم لنفرض أنهم حاولوا –في بد اة الأمر– تحقيق هذه الأهداف باتباع سياسة ضريبة. في هذه الحالة، يبدو من الطبيعي أن يرى واضعو السياسة الاقتصادية فرض ضرائب مباشرة منخفضة لتحقيق الهدف الأول، لأنها تؤدي إلى تشجيع الاستثمار والادخار. أما بالنسبة للهدف الثاني، فإن الضرائب المباشرة المرتفعة تكون مناسبة لأنها تؤدي إلى تحقيق استقرار الإنفاق الاستهلاكي. إذا هناك تعارض مبدئي بين الهدفين.

ولكن، يجب أن لا يكون هذا الاستنتاج هو نهاية المطاف. فالتحليل الأدق قد يقود إلى الإدراك بأن الهدف الثاني يمكن أيضا تحقيقه باتباع معدل ضريبة متغيرة، على أن لا يكون مرتفعا، ففرض ضريبة في حالات الكساد أقل منها في حالات الرواج يمكن أن يؤدي إلى تحقيق نفس الدرجة من الاستقرار كما لو فرض معدل ضريبة مرتفع وثابت على مدى مراحل الدورة. وهذا ولا شك مخرج عملي من مشكلة التعارض بين الهدفين.

ولكن مثل هذا الحل ليس ممكنا دائما للتغلب على التناقضات بين الأهداف. ففي بعض الحالات الأخرى التي يتضح لنا فيها أن بعض الأهداف تتعارض أولا يمكن تحقيقها مع أهداف أخرى، قد يتضح أن إضافة أداة جديدة من أدوات السياسة الاقتصادية تكون ضئيلة الفائدة في تحقيق الأهداف. وحينئذ يقال بتعبير رياضي أن هناك حدودا أو قيودا على القيم التي يمكن وضعها للأهداف. وهذا هو نفس القول بالأسلوب الاقتصادي بأن أهداف سياسية اقتصادية يجب أن تكون واقعية.

المبدأ الثاني: التناسق

المقصود هنا بشرط التناسق أمران:

أ) أن لا تخصص أداة بذاتها لتحقيق هدف واحد بذاته.

ب) وأن قيمة أي أداة بذاتها لا يجب تحديدها بمعزل عن تحديد قيم كل الأدوات الأخرى.

فمثلا التعرض الذي أشرنا إليه في مثال سابق بين تحقيق كل من هدف التوسع الصناعي والاستقرار الدوري، من السهل أن نتبين أنه راجع أساسا إلى قيام المسؤولين بالبحث عن أداة لكل من الهدفين على انفراد. ومن ثم فإن التصحيح المتمثل في إعادة النظر في إحدى الأداتين على ضوء الأداة الأخرى أدى إلى إمكانيات تحقيق التناسق.

ومثال ثاني يمكن أن نستخلص في النموذج البسيط التالي[1]:

$$Y=a1\ G + b1\ M$$

$$P= a2\ G + b2\ M$$

حيث تمثل:

Y: مستوى الدخل، وقيمته المستهدفة Y^* .

P: مستوى الأسعار، وقيمته المستهدفة P^*.

G: الانفاق الحكومي.

M: كمية النقود.

[1] See : T.F dernburg and D.M mcdougall : macroeconomics, 3rd. ed., mcgrawhill company, 1968, p . 345.

المطلب الثاني: دور الاقتصادي في السياسة الاقتصادية

أوردنا في المبحث السابق عدة تحفظات على مقدرة علم الاقتصاد في تناول المشاكل الاقتصادية من الزاوية العملية، ونريد الآن أن نبحث الدور الذي يمكن به التحليل النظري –رغم ما يحده من قيود– أن يفيد في وضع السياسة الاقتصادية ومتابعة انجازاتها في الحياة العملية:

يقوم التحليل الاقتصادي بدورين أساسين في وضع "السياسة الاقتصادية": فهو أولا يحوي عددا من الفروض، يمكن –كقاعدة عامة– فحص قدرتها على التنبؤ، وثانيا– يساعد في التوصل إلى أسلوب مناسب لمعالجة المشاكل الاقتصادية التطبيقية[1].

والسياسية الاقتصادية التي تتحدد أبعادها الذي تضطلع به الدولة في النشاط الاقتصادي يتوقف نجاحها في تحقيق أهدافها القومية على عاملين أساسين:

أ) ما يملكه المجتمع من موارد اقتصادية محدودة.

ب) ودرجة الكفاءة في استخدام هذه الموارد.

ويتطلب الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية المحدودة الإلمام بالكثير من المعلومات والبيانات الاقتصادية الدقيقة وتحليلها ودراستها، وهذه كلها أمور تقتضي الاستعانة بخبرة المفكر والباحث الاقتصادي المتخصص.

ويجب أن نبدأ بتأكيد أمر مهم: هو أن دور الاقتصادي هذا ينحصر في مرحلة إعداد السياسة الاقتصادية، فمهمته ذات طابع استشاري، قوامه حساب الاتجاهات العامة للمتغيرات الاقتصادية، والتنبؤ بما يمكن أن تتخذه من قيم الفترات الزمنية المستقبلة، وعلى ذلك فهو يستخلص من دراسته هذه معلومات ونتائج عليه أن يقيمها ويحللها. ثم يقترح بناء عليها الأنواع المختلفة من السياسيات الاقتصادية التي يمكن للدولة اتباعها في ظل الظروف الاقتصادية القائمة، والآثار التي يمكن أن تترتب على كل منها على حدة.

وبما أن أهداف السياسة الاقتصادية تكون عادة موضع التقييم السياسي كما هي موضع التقييم الاقتصادي، فإن الاقتصادي، وإن قام بدور هام إلا أنه لا يملك إعطاء الكلمة الأخيرة في الحكم على، أو

[1] See : m. friedman : « the methodology of positive economics, » in : essays in positive economics, op. cit., pp. 7-8.

الاختيار بين، الاتجاهات المختلفة للسياسة الاقتصادية، وإنما عليه فقط أن يحلل المكونات الاقتصادية للأهداف، مستخلصا تنبؤات بالنتائج التي يمكن أن تترتب عليها، وأن يبين تأثير الوسائل البديلة المتاحة للدولة لتحقيقه، وفي اختيار كل من الأهداف والوسائل، لا تستعين الدولة فقط بالخبراء الاقتصاديين، ولكن تستعين أيضا بنوعيات أخرى كثيرة من العلماء المتخصصين، وهذا يجعلها في (وضع) نستطيع معه أن نختار من خلافه الهدف، والسياسة الخاصة به، حيث تكون على إحاطة تامة بما تنطوي عليه هذه السياسة من نتائج، ليست كلها أو حتى معظمها ذات طابع اقتصادي، ومن ثم فهي تكون قادرة على القيام بما يتطلبه الموقف من تقدير نوعي للأولويات.

الخلاصة أن القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، ووضع الأولويات الأساسية للمجتمع، هي في نهاية الأمر مسائل سياسية، ومن ثم فهي تدخل في دائرة اختصاص رجل السياسة، ولا تتناسب مع إمكانيات المفكرين المتخصصين ومنهم الاقتصاديين، وبعبارة أخرى، التخصص في علم الاقتصاد، كالتخصص في أي فرع آخر من فروع المعرفة، لا يؤهل الإنسان لإعطاء القرارات في أمور السياسية الاقتصادية، ويؤكد هذه الحقيقة عاملان أساسيان:

أولا: أن السياسة الاقتصادية لابد وأن تتأثر باعتبارات غير اقتصادية، فمن الناحية العملية والتطبيقية، لا يمكن معالجة المسائل الاقتصادية بمعزل عن اعتبارات أخرى للسياسية القومية، فلا شك مثلا أن القرار الذي تتخذه الدولة النامية بخلق، وحماية، قطاع صناعي له من الاعتبارات السياسية والاجتماعية ما لا يقل أهمية عما له من اعتبارات اقتصادية، واتفاقات التجارة الخارجية بين مجموعة أو أخرى من الدول غالبا ما تحمل في طياتها أسباب وآثار سياسية واجتماعية، إلى جانب ما لها من دوافع اقتصادية واضحة، كذلك قد تؤدي سياسة اقتصادية معينة إلى تشجيع النمو الاقتصادي.

ولكنها تسيء إلى ميزان المدفوعات، بينما قد تؤدي سياسة اقتصادية أخرى إلى عكس ذلك، وفي هذه الحالة يكون الاختيار بين السياستين هو في الحقيقة الاختيار بين معدل مرتفع النمو الاقتصادي ومركز قوي لميزان المدفوعات، وهذه مسألة سياسية رغم ما قد يسهم به الاقتصادي من تحليل للمعلومات يجعل الاختيار أكثر وضوحا.

هذا الارتباط الوثيق بين الاعتبارات الاقتصادية وغير الاقتصادية يظهر أيضا وبوضوح في مجال الإجراءات الاقتصادية المحلية، فقد يكون هناك من الأسباب الاقتصادية البحتة ما يدعو إلى ضرورة إنقاص حجم الإنتاج في صناعة رئيسية، ولكن قابلية مثل هذا الإجراء للتنفيذ من وجهة نظر السياسة الاقتصادية يقتضي أن يؤخذ في الاعتبار ما قد يترتب عليه من آثار اجتماعية، كانتشار البطالة، أو ركود بعض الصناعات الأخرى بالتبعي ...إلخ، وما يتضمنه ذلك كله من آثار سياسية، كذلك إذا أثير التساؤل بشأن الصناعات التي يجب أن تدخل في نطاق القطاع العام وتلك التي يجب أن تترك إدارتها للمشروع الخاص، فإن الاقتصادي في نطاق طاقاته المهني لا يملك تحديد الإجابة، وأخيرا فإن أسئلة مثل: "ماهي ظروف العمل المناسبة؟ "،أو "ما هو الحجم المناسب للصناعة من وجهة نظر المصلحة القومية؟"، هي أيضا تقديرات شخصية تقتصر مشاركة الاقتصادي فيها على إعطاء المعلومات دون أن يخول له ذلك إصدار أحكام بشأنها.

الخلاصة إذن أنه طالما أن المشاكل الاقتصادية التطبيقية تجمع مزيجا من الظواهر الاقتصادي وغير الاقتصادية، فإن مهمة التحكيم و اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية تخرج من يد الاقتصادي إلى يد رجل الدول.

فهذا الأخير، بحكم اختصاصه، لديه الكثير من المعلومات عن العوامل المتباينة، مما يجعله أكثر من غيره مقدرة على الحكم بما هو "في صالح" المجتمع ككل.

ثانيا: إن العامل الشخصي دورا هاما في المسائل المتعلقة بالسياسة العامة، وبالتالي في المسائل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، فنحن نعلم أن الاقتصاد، كعلم اجتماعي، لا يختص بالظواهر المادية للكون، وإنما بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للبشر، ورغم استخدام علم الاقتصاد للأساليب العلمية في البحث واستخلاص النتائج، إلا أن التناقضات التي يحتويها السلوك الإنساني بالمقارنة بعالم المادة، تجعل القوانين والنظريات الاقتصادية لا تتمتع بما تتمتع به قوانين العلوم الطبيعية من تأكد ودقة، وبناءا على ذلك فإن طرح المشاكل الاقتصادية للمعالجة التطبيقية يعني وضعها في إطار من الظروف الواقعية المعقدة التي تستبعدها الفروض المبسطة للنظريات الاقتصادية، وهذا من شأنه أن تتطلب النتائج التطبيقية الاعتماد على

الأحكام الشخصية، ومقتضى ذلك أن يعطي الاقتصاديون المختلفون آراء وتفسيرات وتوصيات متباينة لحل مشكلة اقتصادية بحتة، هي في الواقع الأمر مسائل يختلف فيها الرأي[1].

الخلاصة أن أكثر القرارات الاقتصادية أهمية هي في أساسها أحكام شخصية مرتبطة بالمفاهيم الفردية لماهية المجتمع "المثالي" والحياة الطيبة التي يجب العمل على تحقيقها ولاشك أن اختيار مثل هذه الأهداف الاجتماعية (من خلال اختبار القرارات الاقتصادية) لا يمكن تركه للاقتصاديين، أو لأي فئة مختصة أخرى، فهذه هي مهمة رجل الدولة الذي يستطيع بحكم استعداده وطبيعة مهمة التي تقوم على تفويض له باتخاذ قرارات السياسة العامة، أن يأخذ في الاعتبار كافة العوامل والضوابط التي تتعلق بالموضوع، وبالتالي يمكن أن يفسر أهداف المجتمع ككل.

[1] سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص، 31-32.

خلاصة:

لقد اعتبرت السياسة الاقتصادية واجهة يمكن الحكم عليها على قوة ومكانة الدولة مقارنة بأرشيفها الاقتصادي، ومن جانب آخر مقارنة لمكانتها بين اقتصاديات الدول إذ اعتبرت حملت السياسات الفاعلة في تسيير توجهات الاقتصادية للدولة والسياسة الواحدة لا تتمكن من إعادة التوازنات أو ضبط اللاتوازنات، إذ ناشد الاقتصاديون للعمل على ذلك بمسح تركيبة من السياسات في الفترة الواحدة بل في اللحظة الواحدة، رأى البعض أن للسياسة النقدية الدور الأقوى باعتبارها تتعامل بتلك النقود التي اعتبرت وحدات تقيم بها اقتصادية الدولة، بينما رأى الفكر المعاكس أنه لابد منن العمل على تنشيط السياسات الأخرى، التجارية والمالية، باعتبارها تركيبة من المؤشرات الحقيقة التي ساعدت الكثير من الدول في الحكم على تطور اقتصادياتها بمنأى عن دور وظائف النقود.

ونادي أصحاب الفكر المتوازن إلى تفعيل كل سياسات كل حسب الدور المنوط بها، وحسب ما اقتضته الظروف قد حصل ذلك أنها أهملته سياسة من معالجة اللاتوازنات، تداركته الأخرى.

الفصل الثاني

مؤشرات الأداء الاقتصادي (مربع كالدور)

إن الوقوف وضعية معدل النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل، توازن ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم على مدى الفترة (199-2017) والمزامنة مع إطلاق البرنامج الخماسي لدعم التنمية مكن من إعطاء نظرة تحليلية عن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر ومدى نجاحها في تحقيق أهداف النمو المستدام، ورفع مستويات التشغيل بالإضافة إلى دعم مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي لما يحسن تنافسية اقتصادي جزائري وهذا ما توضحه معطيات الفصل الثاني ويمكن تمثيل هذه المعطيات من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات البيانية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية، إضافة إلى التطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته وهذا ما سنعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير إلى والاستيراد من الدول الأخرى هذا بالإضافة إلى الخدمات، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلة أم آجلة.

هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقود، ويتعين أداؤها في تاريخ معين، ومن هنا فعلى كل دولة أن تعد بيانا كافيا أو سجلا وافيا تسجل فيه مالها على الخارج من الحقوق وما عليها نحوه من التزامات، هذا السجل هو ما يدعى (ميزان المدفوعات).

وتتعدد تعاريف ميزان المدفوعات، ولكنها تتفق جميعا في معنى واحد، وهو أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين من خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة.

وتسجل المعاملات في ميزان المدفوعات طبق النظام القيد المزدوج والذي يعيد [1] أن لكل عملية تتم مع الخارج قيدين أحدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة.

أولا: تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي (أي يحسب فيه) منتظم لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما تكون سنة[2].

---

[1] بوثلجة خالد، انعكاسات تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات (1990-2016) مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، سنة2017-2018، ص 34.

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر،1999، ص 100.

إضافة إلى ذلك فميزان المدفوعات لا تسجل فيه العمليات الخاصة بتبادل حقوق مالية خارجية بين قطاعات مقيمة، وكذلك الخاصة بتبادل التزامات مالية خارجية بين قطاعات غير مقيمة[1].

ثانيا: أهمية ميزات المدفوعات

إن لبيانات المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر على الأحوال الاقتصادية لبلد ما، لذلك فإن ميزات المدفوعات يلعب دورا كبيرا وهاما من الناحية الاقتصادية ويتجلى ذلك في[2]:

1) ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع التي يتم تبادلها، الأمر الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيات الاقتصادية للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.

2) ميزان المدفوعات أداة مهمة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية لبلد ما بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي، أو عند وضع السياسات المالية واندية، وتعد المعاملات ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة.

3) إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد بالعالم الخارجي جاءت نتيجة إندماجه في الاقتصاد الدولي، حيث يتم تقييم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهاب إلى الخارج أو العكس صحيح في حالة الفائض، لذلك فالتعامل مع الخارج له تأثيره الخاص على البلد.

4) حوصلة إجمالية عن معطيات الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي، أي درجة انفتاح الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي.

---

[1] عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، 1998، ص 121.

[2] زواتنية عبد الدائم نصر الدين، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، السنة الجامعية 2015،2016، ص 38-39.

5) يبين لنا درجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي، أي درجة انفتاح الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي.

6) يظهر لنا قدرة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ودرجة الاستجابة الحاصلة على مستوى الاقتصاد المحلي.

7) يساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، وضمان السير الحسن للمبادلات التجارية ومجالات التمويل.

8) يبين من خلال مقارنة موازين ميزان المدفوعات السنوية للدولة، أثر السياسة الاقتصادية على التجارة الخارجية من حجم المبادلات وقوع السلع المتبادلة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات ومؤشراته:

من بين أهم المؤثرات في ميزان المدفوعات ما يلي:[1]

1) **التضخم**: تؤدي الحركة الصعودية للأسعار التي تتميز بالاستقرار الذاتي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، لاعتبار أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

2) **نمو الناتج المحلي**: تؤدي زيادة دخل دولة ما إلى زيادة الطلب على الواردات والعكس صحيح، فانخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات.

3) **الاختلاف في أسعار الفائدة**: يؤثر هذا الأخير على حركة رؤوس الأموال، فارتفاع سعر الفائدة في الدخل يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، ويهدف استثمارها إلى تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك، يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويعود السبب في ذل، إلى أن المراكز المالية العالمية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين وينتقل رأس المال إلى المراكز المالية المرتفعة الفائدة للاستفادة من فرق السعرين.

[1] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، لبنان،2003، ص ص 64-65.

4)**سعر الصرف:** تبدي تغيرات سعر الصرف أثر على ميزان المدفوعات فارتفاع سعر صرف العملة يخفض قدرة السلع والخدمات المحلية التنافسية ويجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية، وعلى العكس فتخفيض العملة يزيد قدر السلع والخدمات التنافسية ويجعل الواردات أقل جاذبية.

5)**السياسات الحرة المنفتحة على العالم:** مارستها غالبية الدول الصناعية معتمدة على أجهزة إنتاجية مرنة في الداخل ومؤسسات إنتاجية تبادلية وائتمانية متقدمة وسياسات الحكومة الداعمة لكافة النشاطات التجارية الرأسمالية المنتمية لمصالح بلداتها، وهنا فإن حرية تدفق عناصر ميزان المدفوعات في غياب خطط أو سياسات قدرة للحد من تقلبات السوق وانعكاساتها الدولية قد أدت إلى تفاقم الاختلالات وامتداد تأثيرها إلى مختلف البلدان الرئيسية المشاركة تجاريا.

6)**الجهاز الإنتاجي:** ترتبط مرونة الجهاز الإنتاجي لتغيرات الأسواق المحلية والدولية بالعلاقات الهيكلية للاقتصاد ففي حالة الاقتصاديات المتقدمة في الظروف الاعتيادية المحلية، والخارجية، بالتالي تتعامل حسابات السلع والخدمات ورؤوس الأموال الاستثمارية مع حسابات التحويل الخارجية عند أقصى عائد اجتماعي طويل الأجل وكثرة استقراره وذلك لأي عجز في فترة يقابله طلب أكبر في أسواق المنتجات واستجابة أكثر للجهاز الإنتاجي في فترة أخرى.

7)**الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية:** تنعكس هذه الأخيرة إيجابا أو سلبا ففي حالة الحروب تلجأ الواردات وتقلص الاستثمارات وخروج رؤوس الأموال الأمر الذي يؤدي إلى انعكاسات بالسلب على ميزان المدفوعات والعكس صحيح ففي حالة الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي والمالي، يؤدي إلى التأثير بالإيجاب على ميزات المدفوعات بزيادة الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية مع تشجيع الصناعات المحلية وزيادة التصدير بالإضافة إلى تدنية الواردات.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات: من بين أهم المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات التي من خلالها يمكن تقييم اقتصاد دولة ما، حيث يكون هذا بعد التطرق إلى ماهي ة المؤشرات الاقتصادية كما يلي:

- **مفهوم المؤشرات الاقتصادية:** هي مجموعة من الإحصائيات والتقارير المالية التي تستخدم في قياس أداء القطاعات الخاصة بالاقتصاد لتقييم الوضع الاقتصادي الراهن ومعرفة مدى قوة الا قتصاد أو ضعفه،

بالإضافة للقدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل وتصدر هذه المؤشرات بصفة دورية (سنوية نصف سنوية، شهرية، أو أسبوعية)، ومن بين هذه الأخيرة مؤشرات تتعلق بميزان المدفوعات والتي تتيح معرفة الأداء الاقتصادي للبلد ومن بينها ما يلي:

1)**معدل التغطية** (TC): عبارة عن نسبة الصادرات (X)إلى الواردات (M) من السلع ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$TC=(X/M)*100$$

هذا المعدل يتيح لنا معرفة قدرة الإيرادات المتأتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من مئة فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، لذلك يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل إيراداته.

2)**معدل التبعية** (TD): عبارة عن نسبة الإيرادات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) ويعبر عنها بالعلاقة التالية$TE= (X/PIB)\times 100$

كلما كان هذا المؤشر كبيرا يدل على أن البلد له قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

3)**معدل القدرة على سداد الواردات** (**CMP**): يقيم هذا الأخير بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فهذا يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وإراداته في أقرب الآجال ومن المستحسن ألا تقل المدة عن 03 أشهر ويعبر عنه بنسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M) ويعبر عنه بـ:

4)معدل القدرة على التصدير(TE):

عبارة عن نسبة $CMP = (RC/M)\times 12$ المحلي الخام (PIB) ويعبر عنه بـ $TE= (X/PIB)\times 100$، إذا كان المؤشر كبير يدل على أن البلد له قدرات كبيرة.

مثال: إليك الجدول التالي الذي يبين معطيات حول الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2008:

الوحدة مليار دولار أمريكي

البيان	2008
الصادرات	78.59

الواردات	**37.99**
الناتج المحلي الخام	**18.10**
نسبة الاحتياطي مخزون الصرف	**143.10**

المطلوب: حساب المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

1)حساب معدل التغطية (TC) TE= (X/PIB)× 100

TC=(78.59/37.99*100)=206.87 %

نقول أن الجزائر سنة 2004 كانت إيراداتها المتأتية من الصادرات قادرة على تغطية وارداتها.

2)حساب معدل التبعية (TD):

TD=M/PIB*100=37.99/18.10*100=209%

نقول أن الجزائر لديها تبعية تجاه العالم الخارجي بما أن المقدار أكبر من 100%

3)حساب معدل القدرة على التصدير (TE):

TE= (X/PIB)×100=

=78.59/18.10*100=434.19%

4)معدل القدرة على سداد الواردات (CMP):

CMP= RC/M*12

=143.10/37.99*12=45.20

بما أن المدة لم تقل عن 03 أشهر فالجزائر لديها القدرة على تسديد الفاتورة مستورداتها من اعالم الخارجي[1].

المطلب الثالث: أوضاع ميزات المدفوعات

يعتبر ميزات المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متزنا نتيجة لمبدأ القيم المزدوج المتبع عند تسجيل القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية وبالتالي فإن الاختلال المقصود هو الاختلال الاقتصادي، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عمليات معينة تلقائية وعمليات موازنة.

[1] زواتنية عبد الدائم نصر الدين، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص47.

أولا: التوازن في ميزان المدفوعات

توازن ميزات المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدول الأخرى، وسيتم التركيز في هذا المجال على أبرز جوانب الاختلال والتوازن فيه[1].

يقسم التوازن في ميزان المدفوعات إلى قسمين هما:

1)التوازن الحسابي لميزان المدفوعات:

تتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيما يلي:

- إذا كان ميزان العمليات الجارية لمعناه الواسع في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد أن يكون في حالة فائض وبالقيمة نفسها.
- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة عجز وبالقيمة نفسها.
- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن فإن ميزان أسس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة توازن أيضا.

2) التوازن الاقتصادي:

إن التوازن الاقتصادي بميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو في التوازن المحاسبي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق ويتحقق التوازن:

- إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان.

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزات المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه والسؤال كيف يتحقق التوازن الاقتصادي.

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 121.

للإجابة على هذا السؤال يتم تقييم بنود ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين هما:[1]

- معاملات اقتصادية فوق الخط.
- معاملات اقتصادية تحت الخط.

وهكذا يمكننا القول: إن المعامل الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كانت في صورة فائض أو عجز، أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية الواقعة تحت خط فهي شابة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لمعرفة حالات المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط فيما إذا كانت في حالة فائض أو عجز، وبالتالي فإن سلوك السلطات الاقتصادية في المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط يحدده الحالة التي تتعرض لها المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط.

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات

سنتطرق فيه إلى مفهوم الاختلال وأنواعه:

1)**مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات:** عبارة عن زيادة الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى على مطلوباتها لتلك الدولة وهي الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات، ويقصد ذلك باختلال التوازن حالتي الفائض والعجز في الميزان والمقصود بذلك رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود الميزان التجاري[2].

2)أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

الاختلال الدوري: اختلال يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساسا، والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، والتي تتعرض لها الدول الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي، وزيادة إنتاج الدولة، وبالتالي زيادة قدراتها على التصدير ومن ثم حصولها على ميزات مدفوعات ملائم ثم تتفوق فيه الصادرات على الواردات أما في حسن الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف قدراتها على التصدير

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص ص 201، 202.

[2] هاشم حيدر، التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، معهد الإنماء العربي، 1988، فصل 2،3، ص 132.

ارتباطا بانخفاض الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري ومن ثم ميزان مدفوعاتها، ووجود الفائض أو العجز مرتبط أساس بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، ولذلك فإنه اختلال مؤقت مرتبط بها.

- **الاختلال الهيكلي**: يتعلق الأمر بالتجارة الخارجية ففي حالة كثرة أو وفرة عوامل الإنتاج يؤثر هذا بشكل كبير على أسعار هذه الدولة ومنه على حجم التبادل التجاري[1].
- **الاختلال الدائم**: اختلال يستمر وجوده لفترات طويلة وهو ما يمكن أن ينطبق على الاختلال الموجود في الدول النامية والذي يطلق عليه بالاختلال البنيوي، أي متعلق بالبنية الاقتصادية، ومرتبط كذلك بضعف درجة التنوع في النشاطات الاقتصادية على العالم الخارجي سواء من خلال استيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال أو من خلال أوضاع التخلف التي يعيشها لا تساعده على توفير مثل هذه القدرة الذي يؤدي إلى نقص صادراته وزيادة إيراداته وحصول في ميزانها التجاري ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات[2].
- **الاختلال الموسمي**: يحصل عند الدول الفلاحية بالدرجة الأولى وخاصة التي تعتمد منها على محصول واحد كأهم صادراتها، حيث تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات في موسم تصدير المحصول، بينما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات في مواسم أخرى، مثل هذه التغيرات الموسمية في حين أن الموازين التي تحسب لفترات تقل عن السنة تظهر فيها التقلبات وبالتالي فهذا النوع من الاختلالات يتوازن تلقائيا وعليه فلا يحدث أي مشكل في ميزان مدفوعاتها.
- **الاختلال الطبيعي "الطارئ"**: يختل ميزان المدفوعات للدول الفلاحية نتيجة تعرض محصولها للكوارث في سنوات معينة مما يقلل حجمه وجودته وهذا الاختلال مؤقت يزول بانعدام السبب ويمكن مجابهة هذا النوع من الاختلال الاقتراض قصير الأجل من الخارج، وكذلك يحدث هذا النوع في حالات الحروب التي تسبب زيادة الطلب على الموارد الأولية وزيادة صادرات البلاد المتتبعة معا يحقق فائضا في ميزان المدفوعات.
- **الاختلال المتعلق بالأسعار**: يرجع للعلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية حيث تتوقف على مستوى الأسعار الداخلية وعلى قيمة العملة المحلية في سوق الصرف.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129.

[2] حسن خليج حسن، مرجع سبق ذكره، ص 129.

أ) ارتفاع أو انخفاض الأسعار المحلية عن الأسعار الخارجية دون تغيير في مستوى السعر الصرف، حيث تصبح العملة مقومة بأكثر أو أقل من قيمتها فيصبح ذلك اختلال ميزان المدفوعات.

ب) رفع قيمة العملة المحلية في السوق مع ارتفاع الأسعار المحلية يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات لارتفاع سعرها مما يحدث عجز في ميزان المدفوعات.

ت) خفض قيمة العملة الأجنبية في سوق الصرف مع استقرار العملة المحلية يجعل الأسعار المحلية مرتفعة مقارنة بالأسعار الخارجية فترتفع بذلك أسعار الصادرات الوطنية وبالتالي انخفاض الطلب عليها، فيحدث هذا عجز في ميزان المدفوعات.

ث) انخفاض أسعار السلع الخارجية مع بقاء السلع المحلية على حالها يجعلها مرتفعة بالنسبة لسابقتها، الأمر الذي يجعل انخفاض الطلب على الصادرات المحلية يسبب عدم قدراتها على منافسة الأسعار الخارجية وبالتالي عجز في ميزان المدفوعات[1].

ثالثا: أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

يكون هناك خلل في ميزان المدفوعات عندما يكون هناك عجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه إلى إضرار في الاقتصاد الوطني، مما سيؤدي سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها، ومن أسباب هذا الخلل ما يلي:

1) **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية** : توجد علاقة وثيقة ما بين ميزان المدفوعات وسعر صرف عملة البلد المعني، فإذا كان سعر صرف عملة البلد أكبر من قيمتها الحقيقية فهذا يؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار السلع لهذا البلد من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي كذلك إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وينجر عنه اختلال في يميزان المدفوعات أما إذا تم تحديد قيمة العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي بدوره إلى اختلال في ميزان المدفوعات.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ص320.

2) **أسباب هيكلية:** وتتعلق بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متعددة وهذا ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين.

3) **أسباب دورية:** وتتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والائتمان وتزداد معدلات البطالة فتنكمش الواردات وقد يؤدي هذا إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزداد الإنتاج وترتفع الدخول والائتمان فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداتها مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

4) **الظروف الطارئة:** قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد يؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلا ع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا.

كما أن هناك أسباب أخرى تخل في ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاج بسبب قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول التي تعاني من برامج تنمية اقتصادية واجتماعية واسعة ومكثفة[1].

[1] مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 50.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التغلق والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

أ) **النظرية الكلاسيكية:** تتلخص هذه النظرية في كون النمو الاقتصادي سباق من عدد السكان والأساليب الغنية للإنتاج، حيث يتغلب في البداية التطور الأساليب الفنية لفترة محدودة، ويتغن الأثر الإنمائي في زيادة السكان، وهكذا يلتقي النمو والركود.

ب) توضح هذه النظرية أن النمو الاقتصادي هو نمو طبيعي، يتطلب عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأنه يعرقل التنمية، وع هذا فإن النظرية الكلاسيكية تعترف بالأزمات التقعقة التي ينبغي مواجهتها نتيجة لذرة الموارد الطبيعية والنمو الديمغرافي والعائد المناقص للإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى توقف النمو الاقتصادي[1].

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي

يرتب تعريف مصطلح النمو الاقتصادي بالمؤشرات الاقتصادية القابلة للتغير كناتج الداخلي الوطني وعدد السكان ومعدل التضخم ونصيب الفرد، وفي هذا الإطار يرى عمر صخدري[2]

أن النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات، فكلما كان معدل نمو الاقتصادي الوطني أكبر من معدل نمو السكان كذلك أفضل مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة.

[1] نيس سعية، دور التعاليم العالم في الاقتصاد (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 34.

[2] صخري عمر، 2000، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص12.

يرى عطية عبد القادر أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على الدخل الحقيقي للفرد[1].

يعرف النمو الاقتصادي على أنه عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الحقيقي أو النازح المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان، والتعريف الأول هو الأنسب لأنه يقيس معدل النمو الاقتصادي عبر الزمن أمال الثاني فيشير إل ى متوسط النمو للفرد[2].

ويمكننا تعريفه أيضا على أنه معدل الناتج القومي الإجمالي خلال فترة محدودة عادة ما تكون سنة، كما أنه عبارة عن ارتفاع في الدخل الفرد الحقيقي خلال فترة محدودة دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بيانية.

1)**أنواع النمو الاقتصادي:** يشهد النمو الاقتصادي شكلين على العموم فنمو ينمو إما بطريقة متوسعة وذلك باستعمال موارد أكثر مثل رأس مال الفيزيائي، كما يمكن أن ينمو بطريقة تكثفيه وبنفس الكمية من الموارد ولكن بطريقة فعالة جدا بطريقة أكثر إنتاجية ويمكننا شرح هذان الشكلان بإيجاز فيما يلي:

أ) **النمو الاقتصادي التوسعي LA CROISSANCE EXPONSIVE**:يقوم النمو التوسعي على أساس نمو العوامل التقليدية وهو عبارة عن زيادة عوامل الإنتاج، ليد عاملة أكثر، عامل رأس مال أكثر ... إلخ، أي أن النمو يسمى نموا توسعيا عند زيادة الناتج الحقيقي زيادة طردية مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجموع حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج.

ب) **النمو المكثف LA CROISSANCE INTENSIVE** : يقوم النمو المكثف على أساس ارتفاع وزيادة الإنتاجية أي أن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج يحقق لنا نموا مكثفا في هذه الحالة يكون للتقدم التكنلوجي دور كبير وقد يكون هذا الأخير فعل خارجي للاقتصاد أو تبعية للنشاط

[1] عطية عبد القادر، 2000، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 50.

[2] محمود حسين وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص 343.

الاقتصادي في حد ذاته مثلا الارتباط بين نفقات البحث بالتطوير الابتكار وزيادة الإنتاجية وعليه فإن النمو المكثف هو وليد للتحسن في غالبية التنظيم والتنسيق الإنتاجي أي زيادة الأرباح دون زيادة عوامل الإنتاج ومعنى هذا الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ت) **النمو الطبيعي:** ويقصد به ذلك النمو الذي تتم بشكل تلقائي من القومي ولا ستخدم أسلوب التخطيط العلمي الشامل، ويتم هذا النوع من أنواع النمو بصورة تدريجية وهو ما حدث في أوروبا الغربية منذ قيام الثورة الصناعية، كما يتطلب درجة عالية من المعرفة في الإطار الاجتماعي الذي يحدث فيه يمكن أن يتدخل من قطاع لآخر[1].

ث) **النمو العابر** : كما يدل باسمه فهو عابر، غير مستمر يحدث نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث وأن تختفي حتى يحذ في معها النمو الذي أحدثته، يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها، إن كون هذا النمو يحصل في ظل بن اجتماعية وثقافية جامدة، فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في المجتمعات عموما والعربة على وجه الخصوص.

ج) **النمو المخطط:** ينتج النمو المخطط عن العملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط المركزية الشامل، حيث ينمو الاقتصاد بناءا على خطة شاملة ويتصف بالاستمرارية، كما يرتبط هذا النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية المخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة، في الأخير يعتبر هذا النمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة في حين يعد النمو العابر نمو تابع، يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية، كما نجد الإشارة إلى النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة بتحول إلى نمو مضطر الذي يتحول بالضرورة إلى نماء اقتصادية بالمعنى الكامل للتنمية[2].

[1] رفيق فاطمة وآخرون، أثر أساعر النفط على النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر، مالية، ابن خلدون، تيارت، غير منشورة، تيارت، 2015، ص 09.

[2] ماسي أسماء، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة لحالة الجزائر 1971-2011، رسالة ماجستير في العلوم، تخصص اقتصاد، جامعة بلقايد تلمسان، غير منشورة، تلمسان، 2014، ص ص 86-87.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصاد

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي[1]:

1) كمية ونوعية الموارد البشرية:

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

معدل النمو=(عدد السكان / الناتج القومي الإجمالي الحقيقي × 100)

من المعادلة نستنتج أن كلما كان معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، إما تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فإن الدخل الحقيقي لا يتغير لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية حيث أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل يؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي معدل النمو الاقتصادي هذه الأخيرة (إنتاجية العمل)تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية ويحدد بعدة عوامل منها"

1) مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع).

2) كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.

3) نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال.

4) درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الانسانية في العمل.

2) **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** تعتمد إنتاج اقتصاد معين ونمو الاقتصاد على كمية ونوعية موارد الطبيعية كدرجة عضوية التربة، وندرة المعادن، المياه، الغابات، وغيرها هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية، إلا إذا استغلها الانسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكشف ويطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

[1] عبد الرحمن اسماعيل، حربي عريفات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن،2005، ص 282.

3) **تراكم رأس المال:** على المجتمع التصفية جزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تصفية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وهي:

أ) توقعات الأرباح.

ب) السياسات الحكومية إتجاه الاستثمار.

ويمثل الاستثمار بنوعية المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، آلات، وسائل النقل وغيرها، ولا بشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

4) **معدل التقدم النفسي:** ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث تنمية الاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق وإنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة[1].

5) **عوامل تنمية:** النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب تهيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتنسب قواعد التعامل التجاري، ونظام طردي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

6) **التخصص والإنتاج الواسع:** وهو الذي دعا إليه **ADEM SMITH** في كتابه ثروة الأمم 1776م فقد أوضح أن التخصص في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي هذا وهناك محددات أخرى.

[1] طالب محمد عوض، "مدخل إلى الاقتصاد الكلي"، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006، ص 183.

المبحث الثالث: نظريات ومفاهيم حول البطالة

وفيه يمكننا التعرف على مفهوم البطالة وأنواعها وعرض أسباب البطالة، ومراحل تطورها كما يمكن شرح مميزات البطالة وآثارها.

المطلب الأول: تعريف البطالة وأنواعها

أ) **تعريف البطالة: لغة:** بالكسر وقيل بالضم على نقيضها وهي العمالة من بطل الأجير يبطل بالضم بطالة بالفتح أي تعطل فهو باطل.

اصطلاحا: تطلق البطالة على ثلاثة معاني:

- عدم تناسب فرص العمل من قوى البشر أو قلة فرص العمل المعروضة مع كثرة الطلب عليها.
- عدم اسناد عمل أيا كان نفعه إلى الشخص
- أو عدم قيام الشخص بعمل ما بناءا على رغبته في عدم العمل، ومن ثم يمكن تعريف البطالة بأنها: عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال سواء كانت عدم ممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية كما يدخل في ظاهرة البطالة من ثم تعيينه ولكنه في المكان غير المناسب له، أو أن الأشخاص الذين تم إسناد العمل إليهم أكثر من العمل المطلوب، وهي ما تسمى بظاهرة تكدس العاملين، فهذه الظاهرة بشقيها يطلق عليها ظاهرة البطالة، غير أن الأولى تسمى بطالة حقيقية، وهذه تسمى بطالة مقنعة أو صورية[1].

كما يعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على أنها: "الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين، وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة، وقدرة استيعابه لاقتصاديات هذا المجتمع".

[1] عبد الرزاق محمد صالح، ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي دار النشر، والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 9.

وتشكل البطالة بذلك جزءا غير مستغل من الطاقات الإ نتاجية للمجتمع، ونقصد بذلك العنصر البشري، والذي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج.

ب) **أنواع البطالة**: للبطالة أنواع متعد دة تختلف من ظرف لآخر ومن دولة لأخرى وعليه يمكن تلخيص هذه الأنواع كالآتي:

1) البطالة الاحتكاكية: البطالة الهيكلية:

1.1) **البطالة الاحتكاكية:** يقصد بها البطالة المؤقتة التي ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة، فمن التغيرات التي تحدث دائما وباستمرار في القوة العاملة نجد مثل انتقال العمال من عمل لآخر بغية تحسين أمورهم المعيشية، أو إيجاد عمل أكثر تناسبيا مع مؤهلاتهم المهنية أو العلمية كما تحصل البطالة الاحتكاكية أيضا نتيجة لتأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية أو الجوية، وبالرغم من اعتبار هذا النوع من البطالة مؤقتة، أي أن أسبابها وقتية وقابلة للزوال إلا أن استمرار التغيرات الحاصلة في انتقال العمال تجعلها سما دائمة لأسواق العمل لكنها لا تدعو للقلق من الناحية الاقتصادية، فهي تساعد على وضع العامل المناسب في المكان المناسب مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية[1].

1.2) البطالة الهيكلية:

تحدث هذه البطالة بسبب التغيرات التي تطرأ على التركيب الإنتاجي في الاقتصاد الوطني، تكون نتيجة لانخفاض الطلب على أصحاب بعض المهن وازدياد الطلب على مهن أخرى، ويعاني قسم من أصحاب المهن التي انخفض الطلب عليها من هذا النوع من البطالة، ويكون من الصعب التخلص من البطالة الهيكلية لعدم القدرة على إعادة تأهيل العمال المتعرضين سنوات طويلة في مهنهم السابقة[2].

[1] نزار سعيد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص ص 184-185.

[2] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 301.

2) البطالة الدورية، البطالة السافرة، البطالة المقنعة:

1.2) البطالة الدورية (العالمية): هي تلك البطالة المرتبطة بحركة الدورات الاقتصادية المعتادة في الاقتصاديات الرأسمالية والتي تمر بمرحلة رواج يزدهر فيها النشاط الاقتصادي وبالتالي يرتفع مستوى التشغيل ثم يتبعها مرحلة كساد ينخفض خلاله حجم الطلب وبالتالي انخفاض مستوى التشغيل، ويصاحب ذلك تسريح للعمالة التي تعود مرة أخرى إلى أعمالها عندما تحدث حالة رواج.[1]

والمقصود بها وجود أفرادها قادرين على العمل وراغبين فيه ولكنهم لا يجدون عمل، ويعاني جزء كبير من قوة العمل من هذا النوع فهي إما أن تكون دورية أو احتكاكية أو هيكلية وتزداد حدة البطالة السافرة في الدول النامية حيث تكون أكثر قسوة وايلاما نتيجة عدم وجود نظم لإغاثة البطالة أو حالة برامج المساعدات الاجتماعية الحكومية.

3.2) البطالة المقنعة: هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة العقلية للعمل، ويوجد هذا الشكل في القطاع الصناعي في البلدان النامية وكذلك في قطاعات الخدمات الخاصة والحكومية وكذلك في القطاع الزراعي، إذن البطالة المقنعة تعني:

1. نقص الإنتاج مع توفر الأيدي العاملة في مكان العمل.
2. نقص المردود المالي من العمل حيث أن هذا يؤدي إلى انخفاض مستوى الرفاه الاجتماعي[2].

الشكل (02-01): أنواع البطالة في العالم العربي

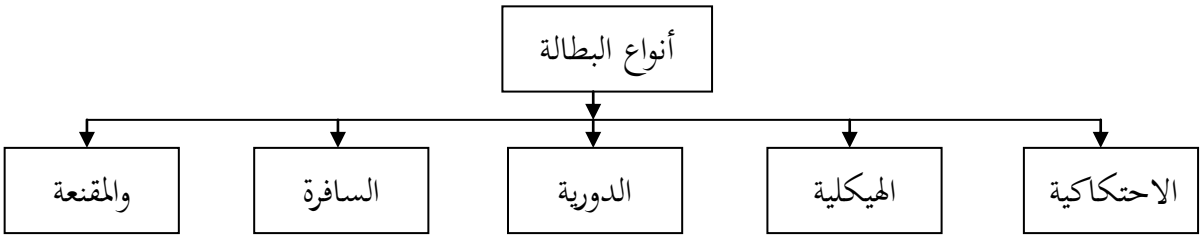

المطلب الثاني: نظريات حول البطالة

تتفاوت وتختلف وجهات النظر للبطالة باختلاف الأفكار والمذاهب الاقتصادية في تحديد مختلف العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهورها، نذكر منها:

[1] عبد الرزاق محمد صالح، ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص119، 120.

[2] عبد الرزاق محمد صالح، ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص119، 120.

1) النظرية الكلاسيكية:[1]

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية أهمها:

سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق مرونة الأجور والأسعار وسيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة بما فيها عنصر العمل، وأوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فإن مرونة كل من الأجور والأسعار تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، وبالتالي فإن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عند مستوى العمالة الكاملة وبالتالي فإن البطالة تثمل حالة استثنائية مؤقتة تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقة للعمال عند مستوى أجر التوازن، مما يقلل من أرباح رجال الأعمال، ومن ثم تنقل الملكية المطلوبة من العمل وفي الوقت نفسه تزداد الكمية المعروضة منه، ولكن هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة، حيث يترتب على انتشار البطالة بين العمال انخفاض الأجور الحقيقية تضمن دائما القضاء على البطالة وفقا للفكر الكلاسيكي.

وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية نظرا لرفض المتعطلين للعمل بالأجر السائد في السوق، أو البطالة الاحتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.

ويقرر الكلاسيك أن السبب الأساسي لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بغرض حد أدنى للأجور يفوق أجر التوازن مما يؤدي إلى جهود الأجور، وعليه فالتوظف الكامل عند الكلاسيك يتفق مع وجود بطالة اختيارية، ويدمج بحجم معين من البطالة الاحتكاكية نتيجة لانتقال من وظيفة إلى أخرى، غير أنه لا يتفق مع وجود بطالة إجبارية، ووفق الفكر الكلاسيكي ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة، إذ أن وجود البطالة.

2) **النظرية النيو الكلاسيكية:** يعد النيو كلاسيك امتدادا للفكر الكلاسيكي، لذا فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية وسيادة ظروف التوظف الكامل تأسيسا على قانون "ساي للأسواق" الذي ينص على بقاء العوامل الأخرى على حالها من شأنه أن يخفض من سعرها، مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى

[1] السيد محمد السربي علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، ص ص294-297.

تستوعب هذه الزيادة في العرض، والمثل فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة، وطبقا لذلك فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق.

وقد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج (العرض الكلي) وهيكل الإنفاق (الطلب الكلي) إلا أن تغيرات الأسعار سواء كانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج (التي تحدث خلال تفاعل قوى السوق) كفيلة بتصحيح هذا الاختلاف بما فيه اختلال سوق العمل.

لذا أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر الأجور، خاصة في الاتجاه الثرولي، كشرط أساسي لتحقيق العمالة الكاملة، ومن ثم اختفاء البطالة الإجبارية وهذا من يتفق مع الفكر الكلاسيكي[1].

3) **النظرية الكينزية:** وفق هذه النظرية يرتبط مفهوم البطالة بانخفاض مستوى الطلب الكلي، إذ يفترض كينز نظرية العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يتعرضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا، ولا يعترض كثير على مثل هذا الاتجاه بل يعتبره سلوكا رشيدا من قبل العمال، وذلك رغبة منهم في الحفاظ على أجورهم النسبية، ومما لا شك فيه مثلما يتعلق المال بأجورهم النقدية فإنهم يتعلقون أيضا بأجورهم الحقيقية وليس القيمة النقدية لها فقط، وعلى ذلك يتقبل العمال انخفاض أجورهم الحقيقية نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن لا يتقبلون مثل هذا الانخفاض عن طريق انخفاض أجورهم النقدية، لأن الأول يتأثر به جميع العمال تقريبا بالتساوي دون أن يؤدي ذلك إلى تغير أجورهم الحقيقية النسبية، في حين ينعكس انخفاض أجورهم النقدية على تلك المجموعة المعنية من العمال فقط.

ونتيجة اهتمام العمال بالأجر النقدي يصبح عرض العمل ضمن حدود معينة مرت باتجاه التغير في معدل الأجر النقدي والشكل البياني التالي يوضح دالة عرض العمل في التحليل كينز[2].

---

[1] السيد محمد السربتي، علي عبد الوهاب نجار النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص298.

[2] ضياء مجيد المرسوي، أسس علم الاقتصاد الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2011، ص ص 174-175.

الشكل (02-02): دالة العمل عند كينز

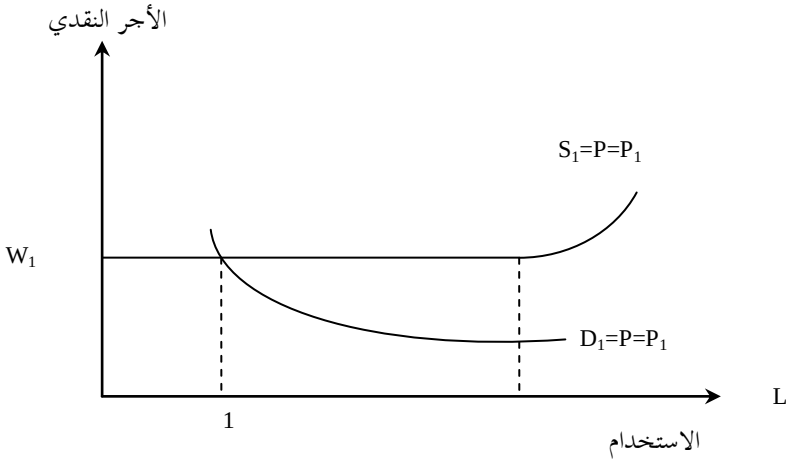

المصدر : ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، نفس المجرع، ص 175.

الشكل البياني أعلاه يعبر عن دالة عرض العمل بالمنحنى w1fs1 ويعتمد اتجاه المنحنى على معدل الأجر النقدي w1 ومستوى السعر p1، إذ يشير المنحنى w1fs1 إلى المقدار olu من وحدات العمل تفوق الكمية olu عند مستوى السعر p1 لابد من رفع معدل الأجر النقدي إلى مستوى أعلى من w1، ومن ثم رفع معدل الأجر الحقيقي.

وفي الشكل تم رسم منحنى الطلب على العمل على أساس الأجر النقدي أيضا، على افتراض ثبات مستوى السعر عند p1، وبارتفاع الأجر النقدي يرتفع مستوى الأجر الحقيقي على طول المنحنى d1d1 عند مستوى السعر p1، ويتمثل الطلب على العمل بمقدار ol1 وعروض سوق العمل فائضا من عرض العمل قدره l1lu أي أن سوق العمل يعاني من حالة البطالة.

4) نظرية البحث عن العمل:

ترتكز هذه النظرية على تغير فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، والمتمثل في أن جميع المتعاملين في هذا السوق على علم كامل بما يجري فيه، وهذه مهمة صعبة للحصول على المعلومات الكافية عن سوق العمل، وبالتالي الأمر الذي يدفعهم للسعي من أجل الحصول على المعلومات وتقييم عملية البحث منذ بسمتين أساسيتين السمة الأولى عملية مختلفة لأنها تتضمن نفقات متعلقة بالبحث والاختيار والسمة الثانية أنها عملية تستغرق فترة زمنية من الوقت وتستند هذه النظرية على

السمتين في تفسير ظاهرة وجود كم من المتعطلين مع وجود فرص عمل شاغرة، والتفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس المهارة دون أن يعني ذلك وجود أي نوع من الاختلال في آليات سوق العمل[1].

فمن وجهة هذه النظرية أن الأفراد يتكون مناصب عملهم والتفرغ للبحث عن وظائف جديدة ملائمة لقدراتهم وحسب هيكل الأجور، وبالتالي فالبطالة في هذه الحالة هو سلوك اختياري كما أن هذه البطالة (الاحتكاكية) تعتبر ضرورية من أجل الحصول على التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة لحاملها، كما أنها تؤدي إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل.

ويتوقف طوال فترة البطالة على معدل الأجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة تحسين درجة معلوماته بأحوال السوق وعلى المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وفي حالة الرواج الاقتصادي فإن البطالة تطول نتيجة وفرة فرص العمل متاحة، وعلى العكس في حالة الكساد الاقتصادي، كما أن الداخلين الجدد في سوق العمل، وخاصة الفئة الشبابية نظرا لانعدام خبراتهم بأحوال السوق، تزداد درجة تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وبالتالي يتعرضون لفترة البطالة أطول من غيرهم.

5) نظرية اختلال السوق:

تقوم هذه النظرية على رفض الفروض الأساسية للنموذج الكلاسيكي، والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل (المتعلقة باستجابة الأجور والأسعار للنمو الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب) وفرض بديل وهو جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير ويرجع هذا الجمود إلى عجز كل من الأجور والأسعار في الأجل القصير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن ونتيجة لذلك قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال أو عدم التوازن تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه وما يؤدي إلى ظهور البطالة الإجبارية وهذه النظرية لا تربط وقوع البطالة نتيجة لاختلال سوق العمل بمفرده بل محصلة متزامنة لاختلال العرض والطلب عليه، وعلى الرغم من أن هذه النظرية تعتبر إحدى الامتدادات النظرية للتحليل التقليدي لسوق العمل إلا أنها تختلف جوهريا معه لاعترافها بإمكانية وجود بطالة إجبارية على حين لا يتضمن

[1] مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص ص 244-245.

النموذج التقليدي سوى نوعين فقط من أنواع البطالة هما بطالة اختيارية وبطالة احتكاكية، كما أنها خطوة متقدمة بالمقارنة بالنماذج السابقة لأنها لا تقتصر على لبحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل، وإنما تسعى هذه الظاهرة من خلال دراسة العلاقات القائمة بين سوق العمل وسوق السلع، والجديد في هذه النظرية للاختلال هو استخدامها لنفس الإطار التحليل لتفسير كل من البطالة، الكينزية والكلاسيكية على حد السواء وهو ما يعني أن نوع البطالة أسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما تتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة أي أن هذه النظرية توضح أن البطالة غير الاحتكاكية ترجع في البلدان الصناعية المتقدمة إلى انخفاض مستوى الإنتاج ولكم هذا الأخير قد يكون ناتجا عنه انخفاض معدل ربحية الاستثمارات أو لعدم وجود قدر كافي من الطلب الكلي[1].

6) نظرية تجزئة السوق:

ظهرت هذه النظرية على يد **DOERUBERG,M,PIORE** في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكي خلال الستينات التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي، وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى[2].

وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين سوقين من أسواق العمل السوق رئيسي بمهارات عالية وفرص جيدة للترقي ويحصلون على أجور مرتفعة، كما يتمتعون بدرجة عالية من الاستقرار، وتكون فئة الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين (25-45) سنة هي الفئة الغالبة لهذه السوق، وتتكون السوق الرئيسية (الحديثة) من المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئات معينة من العمالة الماهرة والتي تعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم ونظرا لسيطرة هذه الوحدات الكبيرة على أسواق السلع وأسعارها فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا

[1] مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص ص246-247.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد ومن خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 32.

الاستقرار على العمالة المشتغلة فيها، والبعض يدرج تحت مسمى هذا السوق كافة المنشآت ووحدات القطاع العام، ومنشآت القطاع الخاص المنظم[1].

المطلب الثالث: أسباب البطالة وآثارها

1) أسباب البطالة:

هناك عدة أسباب تساهم في حدوث البطالة وزيادتها، ومن أهم نذكر[2]:

أولا: الأسباب المباشرة:

1) **زيادة الكثافة السكانية:** حيث أن هذه تؤدي إلى الاستحواذ على كل فرص العمل المتاحة في سوق العمل، أو بمعنى آخر عدم التناسب بين فرص العمل المتاحة وبين الطلب عليها من القوى البشرية ومما يؤدي إلى انتشار البطالة وزيادة حجمها.

بالإضافة إلى هجرة العمال من الريف إلى المدن، هذا مع زيادة تدفق العمالة الوافدة.

2) عدم التنسيق بين قنوات التعليم ومتطلبات سوق العمل:

بمعنى أنه يوجد فائض في بعض الخرجين في مهن معينة، بينما يوجد عجز في مهن أخرى، فعدم التنسيق بين هذه الجهات وما يحتاجه سوق العمل يؤدي إلى انتشار البطالة وزيادة حجمها.

3) تخلي الدولة عن سياسة التعيين لخرجي الجامعات:

أدى ذلك إلى انتشار البطالة بين الخرجين وزيادة حجمها، حيث أنه من المعلوم أن الدولة كانت ملتزمة بتعيين كل الخريجين، فكان ذلك أسهاما في حل مشكلة البطالة فلما تخلت عن سياسة التعيين.

ثانيا: الأسباب غير المباشرة (الشخصية):

بالإضافة إلى الأسباب المباشرة للبطالة نجد أيضا أن هناك أسباب غير مباشرة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

---

[1] مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص ص 248-249.

[2] عومر خديجة، العربي خالدية، أثر سعر الفائدة والبطالة على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماستر، تيارت، 2014-2015، ص 41.

- رغبة بعض الشباب في الالتحاق بعمل معين على الرغم من عدم توافر هذا العمل وتوافر غيره، فإن ذلك يؤدي غلى انتشار البطالة نظرا لرفضهم العمل في هذا المجال مثلا على أمل أن يتاح لهم في المستقبل الالتحاق بالعمل الذي يرغبون فيه.
- نفور بعض الشباب من امتهان الحرف اليدوية، حيث أن بعض الأسر في مجتمعات معينة تنظر إلى الحرف على أنها أعمال ذات مستوى أقل مما يجعل هؤلاء يرفضون هذه الأعمال على أمل أن يلتحقوا بوظائف مرموقة وبما لا تتوافر هذه الوظائف في الغالب الأمم مما يكون سببا في ظهور مشكلة البطالة.
- تفضيل البعض الحصول على المال بطرق سهلة ولو غير مشروعة كالتسول، السرقة، النصل، وتجارة المخدرات بدلا من العمل.
- تعاطي بعض الشباب للمخدرات والمسكرات يعد طريقا ممهدا للبطالة حيث أن قوتهم تكون انتكست في المسكرات والمخدرات.

آثار البطالة:

لا شك أن للبطالة آثار اقتصادية وإدارية، سياسية، اجتماعية وسوف نستعرض كلى من هذه الآثار بإيجاز.

الآثار الاقتصادية: تتمثل في الجوانب الآتية [1]:

-انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل إعداد من العاملين للعمل والإنتاج، كما هو موضح في الشكل موضح في الشكل البياني رقم (02-03) حيث أن Y1 لا يمثل الإنتاج الفعلي وأن *Y يمثل الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل (أي أن الإنتاج الممكن)، وإن الفجوة الاقتصادية (التي تمثل مقدار الخسارة في الإنتاج) تمثل الفرق بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن أي أن:

[1]-الدكتور مدحت القريشي، اقتصادية العمل، دار النشر والتوزيع عمان، ط1، 2007، ص ص 200-203.

الشكل (02-03): العلاقة بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن

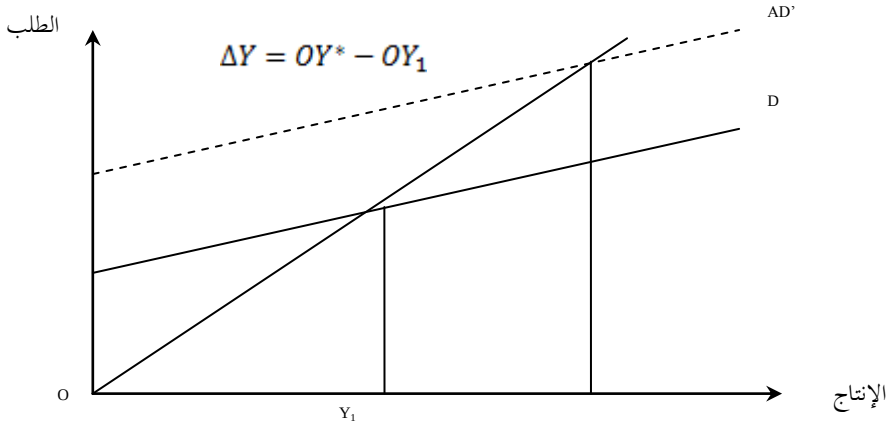

وتزداد الفجوة الاقتصادية (الخسارة) كلما زاد حجم البطالة، وإن العلاقة بين الرفاهية الاقتصادية والبطالة هي علاقة عكسية، فكلما زادت البطالة انخفض مستوى الرفاهية.

ويمكن تقدير الفجوة بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن من خلال معدل إنتاجية العامل وعدد العاطلين عن العمل كما يلي:

أ. معدل الإنتاجية $= \frac{\text{الكلي الإنتاج}}{\text{العمال عدد}} = \frac{Y_1}{L_1}$

وإن الفجوة الاقتصادية (الخسارة) = معدل إنتاجية العامل × عدد العاطلين.

ب. تكلفة العاطلين:

تختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل.

ج.خسارة الإنفاق على التعليم:

حيث أن الإنفاق على التعليم على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاق غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل وهذا ما يمثل خسارة للاقتصاد الوطني.

د. انخفاض حجم إيرادات الدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب يعلى الدخول الناجم عن البطالة، وكما توضحها المعادلة التالية: T=ty

T تمثل مقدار الضرائب على الدخل.

Y يمثل حجم الدخل القومي.

t تمثل نسبة ضريبة الدخل.

فكلما زاد حجم الدخل زاد حجم الضرائب المحصلة للدولة، والعكس صحيح، في حالة وجود البطالة فإن قدرة الدولة على تقديم الخدمات تكون أقل بسبب انخفاض عوائد الضرائب الناجم عن انخفاض الدخل.

2. الأسباب السياسة:

وتتمثل في رواج المناخ الملائم لاستثمار الأفكار السياسية المتطرفة والمتناقضة لاستقرار عند ارتفاع معدلات، وتولد الاستياء لدى بعض فئات المجتمع وعدم الرضى.

3. الآثار الاجتماعية:

وتتمثل في:

أ. انخفاض مستوى الرعاية الاجتماعية والصحية التي تقدمها الدولة بسبب انخفاض عوائد ميزانية الدولة.

ب. زيادة معدلات الجريمة في المجتمع.

المبحث الرابع: نظريات ومفاهيم مفسرة للتضخم.

هذا المبحث له أهمية خاصة وذلك لما سيعرض فيه من أهم الآراء والمفكرين الاقتصاديين في محاولتهم تفسير ظاهرة التضخم وترتكز على أهم النظريات .

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتضخم.

1. التضخم في النظرية الكلاسيكية:

عينت النظرية الكلاسيكي أو التقليدية عموما بدراسة الاتجاهات العامة لأحوال النشاط الاقتصادي وما يصاحبها من مشاكل في الأجل الطويل وتركزت اهتماماتها في دراسة واكتشاف أسباب نمو الاقتصاد القومي والعملية التي يتم بها هذا النمو في الأجل الطويل، وإنصب تحليلهم لعملية النمو على دراسة تطور العلاقة بين الأجور والأرباح.

وفي ظل هذه الظروف لم يكن التضخم من المشاكل الأساسية التي اهتم بها التحليل الكلاسيكي، حيث أنه من الثابت أن الأسعار خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهي فترة انطلاق معظم الاقتصاديات الرأسمالية لم تشكل ارتفاعات محسوسة يعتد بها، وبتالي لم تعاني معظم هذه الاقتصاديات الرأسمالية من مشاكل التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي[1].

لكن مع بداية منتصف القرن التاسع عشر بدأت تظهر البوادر التضخمية والتي لعبت فيها النظرية الكمية النقدية دورا رئيسيا بزعامة المفكرين الكلاسيكيين الذين هم أول من أشار إلى وجود ظاهرة التضخم الناتج عن الطلب وذلك عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها صياغة العلاقة بين مستوى العام للأسعار والتقلبات الطارئة على تغيير عملية النقود. ولقد جاء بيان نظرية كمية النقود على يد الاقتصادي الأمريكي "أرفج فيشر" عام 1917 حيث قام بشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود والإنفاق الكلي على السلع والخدمات واستخدم في تحليله معادلة التبادل لإثبات العلاقة الارتباطية النسبية بين التغيير في كمية النقود والتغيير في المستوى العام للأسعار وهذا وفق العلاقة التي صاغها فيشر على الشكل[2].

---

[1] نبيل الروبي، نظرية التضخم، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية،1984، ص 48.

[2] سرباح مصطفى، أساليب مكافحة التضخم ما بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماستر، تيارت 2012-2013، ص 10.

$$(1)..... pT= Mv$$

حيث تمثل:

M: متوسط كمية النقود خلال فترة زمنية معينة.

T: حجم المبادلات من السلع والخدمات في نفس اللحظة الزمنية.

P: المستوى العام للأسعار.

V: سرعة دوران النقود.

وتقرر المعادلة (1) أن كمية النقود المعروضة مضروبة في سرعة دورانها يجب أن تعادل الدخل الوطني النقدي ويجب أن تعادل الإنفاق الوطني وعليه فالمعادلة ليست أكثر من متطابقة رياضية كما أنها لا تقرر أية علاقة بين متغيرين من متغيراتها.

ولتحويل معادلة التبادل إلى نظرية تفسر كيفية تحديد الدخل الوطني، يتطلب هذا التحويل فهم العوامل التي تحدد سرعة دوران النقود، حيث اعتقد فيشر أن سرعة دوران النقود تحدد عن طريق العوامل المؤسسة في الاقتصاد والتي تأثر على سرعة دوران النقود الثابتة تقريبا في الأجل القصير.

ونظرية كمية النقود تقرر أن الدخل الوطني النقدي يتحدد فقط بالمتغيرات في كمية النقود وعد مضاعفة كمية النقود (M) يتضاعف (Mv) وبالتالي يتضاعف الدخل الوطني النقدي ولقد وصل فيشر إلى نتيجة مفادها "أن زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني النقدي أن زيادة النقود بنفس النسبة"[1]

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو:

كيف تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى الزيادة في الدخل الوطني وفق لما تقرره هذه النظرية؟.

الجواب هو أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني النقدي من خلال تأثير زيادة كمية النقود على ارتفاع مستوى العام للأسعار، نظرا لأن الاقتصاديين الكلاسيك افترضوا أن الأجور والأسعار مرنة مرونة كاملة ارتفاعا وإنخفاظا.

[1] ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، بدون سنة نشر، ص84.

2. التضخم في النظرية الكنزية:

رأينا في الفكر السابق كيف أن التحفظات المختلفة التي يجب أن تراعى دائما في تطبيق معادلات النظرية الكمية تخرج بها عن أن تكون قواعد عامة كفيلة بإرجاع نتائج إلى أسبابها في جميع الظروف والأحوال وتجعلها غير صالحة إلا في بعض الحالات التي يطلق عليها الاقتصاديون "حالات السكون" s'tatic stales" الأمر الذي يقلل من أهميتها ويفقدها كثيرا من نفعها فجميع المظاهر التي يتميز بها نظام الحياة الاقتصادية في عصرنا هذا، وفي كل العصور، يتطلب المجتمع الإنساني في حالات الحركة وبذلك نصل إلى فهم الكثير من الحقائق الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما حاوله كينز.

وقد اتجه كينز إلى بحث العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي باعتبار أن تفسير التقلبات فيه يتضمن تفسير للتقلبات في المستوى العام للأسعار، أي في حجم توظيف عوامل الإنتاج. ولذلك سميت النظرية الحديثة بالنظرية العامة على حد تعبير كينز ولقد قام كينز في النظرية العامة بتحليل العوامل التي تحدد مستوى الدخل أو الناتج القومي، ويسمى تحليل تلك العوامل في مجموعها الآن بنظرية الدخل القومي، بينما أعطى النقود دورا ثانويا كمؤثر في النشاط الاقتصادي وذلك بطرح غير مباشر عن طريق تأثيرها على سعر الفائدة ثم على حجم الإستثمار ثم على الدخل القومي [1]، وبناءا على هذا فإن النظرية الكينزية مرة في تفسيرها للتضخم على مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: الإستخدام لعوامل الإنتاج

في هذه المرحلة لا تكون كل الموارد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي مستغلة، أي أن هناك تعطل في جزء من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل معنى ذلك أنه عندما يزيد الإنفاق الحكومي تزيد الدخول محدثة في ذلك زيادة في الإنفاق الإستهلاكي وهكذا بفعل مضعف وتحت ظروف الكساد وفي مواجهة مرونة كبيرة لعرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل تعكس زيادة المتتالية في الدخول والإنفاق، والإنتاج لكن المشكل المطروح عندما تستمر زيادة الإنفاق ويقترب الاقتصاد القومي من ذروة التشغيل الكامل، فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط بل يتعدى أكثر من ذلك في إحداث الإتجاهات التضخمية، ويطلق على مثل هذا النوع من التضخم الذي يبدأ في الظهور قبل وصول الاقتصاد

[1] نبيل الروبي، نظرية التضخم، مرجع سبق ذكره، ص ص59- 60.

القومي مرحلة التشغيل الكامل بالتضخم الجزئي ويأدي هذا النوع من التضخم إلى ظهور إختناقات التي تنتج عن قصور عرض بعض عناصر ومستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة عن مواكبة الطلب المتزايدة عليها وكذلك لضغوط بعض النقابات العمالية على أصحاب الأعمال لرفع مستوى الأجور بمعدل يفوق معدلات الطاقة الإنتاجية، وأيضا لبعض الممارسات الإحتكارية لدى بعض المنتجين، إلا أن هذا النوع من التضخم لا يثير المخاوف لأنه يعد حافز لدى بعض الفروع الإنتاجية لزيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم القدرة على الأرباح[1].

المرحلة الثانية: الإستخدام الكامل لعوامل الإنتاج

هي مرحلة التشغيل التام حيث أن تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، ومن هنا فإن أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع، وبتالي تخلق فائض من الطلب الكلي يعكس نفسه إنعكاسا مباشرا وكاملا على مستوى الأسعار، ومن الملاحظ أن إرتفاع الأسعار يستمر بإستمرار وجود فائض في الطلب "القوة التضخمية"، ويسمى كثيرا هذا النوع بالتضخم الناشئ عن جذب الطلب أو التضخم البحت[2].

وفي نظرة تقيمية لنظرية فائض الطلب الكينزية كمفسر لتضخم ينبغي لتفكير بأنها مشقة من التحليل الكينزي القائم على إفتراضات تصف واقع البلاد رأسمالية الصناعية الذي يتميز بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة، وجهاز إئتمان الفعال في توزيع الدخول وتخصيص الموارد.

المطلب الثاني: ماهية التضخم وأنواعه

2-1) **مفهوم التضخم:** لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقى قبولا عاما في الفقه الاقتصادي، وقد طبق اصطلاح التضخم بتوسع بعد الحرب العالمية الأولى على الزيادة غير العادية في النقود التي حدثت في وسط وشرق أوروبا وخصوصا في ألمانيا والنمسا وروسيا دون أن يصاحب ذلك زيادة المماثلة في السلع والخدمات مما رتب عليه ارتفعاع حاد في مستوى العام للأسعار أي إنخفاظ في القوة الشرائية لوحدة النقد وقد إستمر

[1] بلعوز علي، محاضرات في نظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص 143.

[2] سرباح مصطفى، أساليب مكافحة التضخم ما بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص15.

هذا المفهوم تحت تأثير النظرية الكمية حتى الثلاثينات، ثم بدأتدريجايا يفقد أهميته بظهو أفكار الكينزية والإتجاهات المعاصرة في تحليل النقدي[1].

يرجع أصل كلمة inflation إلى كلمة لاتينية inflition والمقصود بها المبالغة ويمكن أن تحدث جميعها مجتمعة كأن تقع المبالغة في إصدار الأرصدة النقدية دون حدوث أي إرتفاع في التكاليف دون أن يقابله إرتفاع في الأرباح وهذا ما يصعب من إمكانية وجود مفهوم واحد للتضخم[2].

-يعرف كاندنير أكلي "Gandener Ackle" التضخم بأنه الإرتفاع المحسوس في الأسعار أو معدل التضخم.

-يعرف كرونير " GROUTHER" التضخم بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالإنخفاض إي عندما تأخذ الأسعار بالإرتفاع.

-إستنادا إلى بيجو تتوفر حالة التضخم "عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة بواسطة إستخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك الدخول"[3].

2-2) **أنواع التضخم**: التضخم يمكن أن يتضمن عدة أنواع.

2-2-1) **التضخم الزاحف**: يسمى التضخم المتوسط وغير الجامح أو هذا النوع هو المنتشر في دول العالم في الوقت الحاضر وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء، ولكن بشكل مستمر فالزيادة في الأسعار تكون دقيقة ومتتالية ولا تأدي إلى عمليات تراكمية في مدة قصيرة، فهي لا تتطور بشكل رأسي ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل فهي تاخذ شكل منحنى تراكمي، أي يأخذ شكل الدالة التدرجية المتصاعدة غير مستمرة اللانهائية .

وقد إنقسم الاقتصاديون حول ضرر هذا النوع من التضخم وخطورته على اقتصاديات دول إلى فريقين:

[1] نبيل الروبي، نظرية التضخم، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة بيروت،1983، ص 247.

[3] رمزي زكي وأخرون، التضخم في العالم العربي بحوث ومناقشات، دار الشباب للنشر، الطبعة الأولى،1986، ص 86.

الفريق الأول: يهون من خطورة هذا النوع، ويرى أنه لا يشكل خطرا على الاقتصاد بل يراه نافعا حيث يكون دافعا للنمو الاقتصادي.

الفريق الثاني: يرى خطورة هذا النوع لأنه قد يخرج عن التحكم، فتتسارع نسبة مستوى العام للأسعار، أو أن الإستمرار في معدل إرتفاع الأسعار لمدة طويلة يخرجه عن كونه تضخما زاحفا[1].

2-2-2) **التضخم الجامح:** يمثل النوع المتطرف من التضخم والذي يتحقق خلال إرتفاعات سريعة وحادة في الأسعار بحيث أن قيمة النقود تنخفض إلى درجة كبيرة، حيث تفقد قيمتها الشرائية بصورة مهمة وخلال فترات زمنية معينة قصيرة، ولذلك يتم التخلي عن النقود في مثل هذا النوع من التضخم عدم الإحتفاظ بها حتى يتم تلاقي إنخفاظ في قوتها الشرائية وذلك عن طريق إتفاقاتها بأسرع ما يمكن والإحتفاظ بالأصول الأخرى غير النقود وكما حصل في بعض الدول وكمثال على ذلك ما تحقق في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية[2].

2-2-3) **التضخم الظاهر:** يتميز هذا النوع من التضخم بإرتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لإعتراضها أو الحد منها، وفق هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار إستجابة لفائض الطلب Domand Excess ، بمعنى أن إرتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، يهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب بالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الإرتفاعات المتوالية في مستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكا خاص ضعف مرونة جهاز المحلي، العوامل النفسية للأفراد[3].

2-2-4) **التضخم المكبوت:** يشير هذا النوع إلى التضخم المستثمر غير الواضح، نظرا لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الإئتمان، من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية مما نجد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة، نظرا للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي

[1] أحمد محمد أبو طه، التضخم النقدي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الاولى،2012، ص 77.

[2] يوسف أبو فاة، إدارة الأسعار في الأسواق التقليدية والإلكترونية وأسواق المياه، جامعة القدس للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 173.

[3] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 56.

تحدد المستويات العليا للأسعار، مما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من إرتفاعاتها، وتهدف الدولة من خلال ذلك إلى الحد من الإرتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية وإنما محاولة التخفيف من حدتها، بحيث أن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستوية الأسعار سوف سنعكس في حدوث إرتفاعات متوالية وتصاعدية في المستوى العام للأسعار مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية للاقتصاد.

وتستخم الدولة العديد من الإجرءات التي تهدف من خلالها من الحد مؤقتا من مستويات الأسعار أوتجميدها ومنعها من الإرتفاع وتفعيل سياسة الرقابة على الصرف وإتباع آليات معينة في توزيع الموارد الإستهلاكية كالبيع بأسلوب البطاقات ونحوها[1].

المطلب الثالث: أسباب التضخم وآثاره.

3-1) **أسباب التضخم**: إن لتضخم أسباب متعددة من بينها ما يلي:

3-1-1) **التمويل بالعجز**: وهو زيادة النفقات العامة عن الإرادات العامة، وقد يكون سبب الزيادة في الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري بغرض زيادة الطلب الكلي الفعال، دون مقابلة ذلك بزيادة العرض الكلي مما يأدي إلى الفائض النقدي وارتفاع الأسعار وهذا ما يسمى بالتضخم الطلبي[2].

وللبحث عن جذور هذه الظاهرة لا بد من التعرض إلى الأسباب الحقيقية المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي والعوامل الدافعة إلى هذا الارتفاع [3].

-زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

-التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف.

-تقصير البنوك في تحقيق رغبات الأفراد في الادخار.

-تمويل العمليات الحربية.

---

[1] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 57.

[2] جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظمين الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار النشر الخلدونية، الجزائر 2006، ص 199.

[3] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق ذكره، ص 94- 108.

-العجز في الميزانية.

-ارتفاع معدلات الأجور.

3-1-2) **التضخم بزيادة التكاليف:** في هذا النوع من التضخم يكون ارتفاع الأسعار راجع إلى زيادة نفقات عناصر الإنتاج من ثبات مستوى الطلب، وعنصر الإنتاج الذي يكون ممثلا لتكلفة متزايدة هو عنصر العمل حسب آراء الاقتصاديين الرأسماليين.

والزيادة في نفقات العمال تترجم في غالب الأحيان إلى زيادة معدلات الأجور فإن التضخم بالتكاليف مرتبط بعوامل أخرى منها:

-التضخم سبب ارتفاع أسعار السلع والموارد الأولية المستوردة التي تأدي إلى ارتفاع التكاليف الإنتاج لسلع معينة وبالتالي ارتفاع أسعارها.

-زيادة حجم الأرباح التي يحصل عليها رجال الأعمال من خلال توسيع الفجوة بين سعر البيع للوحدات المنتجة وتكاليف الإنتاج.

3-1-3) **التضخم بانخفاض العرض الكلي:** ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بالانخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائد عند مستوى التشغيل التام يعود إلى سياسة الإنفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج.

والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي خططتها الحكومة كما يعود هذا الاختلال إلى النقص في الثروة الإنتاجية التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل التام ويرجع هذا النقص إلى عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته وقد يرجع ضعف الجهاز الإنتاجي إلى عدة أسباب نذكر منها[1].

-تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل.

-عدم كفاية الجهاز الإنتاجي.

-النقص في العناصر الإنتاجية.

-النقص في رأسمال العيني.

[1] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق ذكره، ص 115.

نشير إلى أن هناك عدة عوامل أساسية أخرى تأثر على العرض منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب تقنية، أو سبب حدوث طوارئ من شأنها تعطيل العملية الإنتاجية كالحرب والانخفاض في احتياطي العملة الأجنبية إذا كانت تابعة من حيث الموارد الأولية للخارج.

3-1-4) **التضخم البياني أو الهيكلي**: يتمثل في مجموعة من العلاقات والنسب الثابتة الممتدة من خلال الزمان والمكان والكميات والتيارات الاقتصادية المرتبطة بالعمليات الإنتاجية، وتوزيع للموارد المالية داخل المجتمع والضغوط التضخمية تنعكس آثارها على الطلب، النفقة، الإنتاج، وينعكس على سلوك العناصر الهيكلية في للاقتصاد مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل الأسواق إما في جمود العلاقات بين تلك العناصر[1].

ومن مظاهر التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأس المالي ما يلي[2]:

-شكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية، الإنتاجية، الصناعية في الاقتصاد الرأس مالي.

-التناقض بين القطاعات الاقتصادية.

-طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي.

-تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

-الهيكل السكاني.

-2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

1 2 3 الآثار الاقتصادية: تتضمن آثار التضخم على إعادة توزيع الدخول وإعادة توزيع الثروة.

أ.آثار التضخم على إعادة توزيع الدخل:

يصيب التضخم أصحاب الدخول المحدودة والثابتة بشكل كبير بحيث يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية لدخولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وبالتالي تراجع المستوى المعيشي بالمقابل يستفيد أصحاب الدخول المرنة والمنتجين من ارتفاع الأسعار من خلال أجورهم وأرباحهم والمحافظة على المستوى المعيشي لهم.

[1] زينب عوض الله، أسامة محمد القولي، أساليب الاقتصاد النقدي، منشودات الحي الحقوقية، بيروت،2003، ص259.

[2] مصطفي رشدي شيحه، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية بيروت،1985، ص597.

ب.آثار التضخم على إعادة توزيع الثروة:

يمكن التمييز هنا بين أصحاب الثروات المادية وأصحاب الثروات المالية وتأثير التضخم على كل منهم وأصحاب الثروات المالية، ونتيجة التضخم فإنهم سيخسرون جزء من القيمة الحقيقة لأصولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لهذه الأصول أو الدخل[1].

ت.أثر التضخم على الاستهلاك والادخار:

إن الارتفاع المستمر في الأسعار (التضخم) ومع ثبات الدخل النقدي سيقلل من القوة الشرائية لهذه الدخول وبالتالي سيتجه ادخار الأفراد إلى التناقص للمحافظة على مستوى الاستهلاك.

وقد يدفع ذلك أصحاب المدخرات السابقة إلى توجيه مدخراتهم إلى أصول أكثر امانا في هذه الحالة وهي الأصول المادية كالسلع المعمرة والذهب نتيجة للك يشير إلى الميل الحدي للاستهلاك على الادخار وسيؤثر ذلك سلبا على الاستثمار ونمو الناتج القومي الحقيقي.

د.أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يترتب على التضخم اختلال ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي، وبالتالي الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا، بل على المستوردة أيضا.

ولو كان الاستيراد طليقا سوف يزيد حجمه وترتفع مدفوعاته ويضغط على امتصاص موارد الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الاستيراد مقيدا فيقل ما يمكن ثم يزيد الطلب على السلع المنتجة محليا ولاسيما تلك السلع[2].

3-2-2 الآثار السياسة والاجتماعية للتضخم:

يؤدي التضخم إلى آثار مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخول والثروة، وهو بذلك يسبب مشكل تدهور العدالة الاجتماعية وتزيد الفجوة بعدم عدالة توزيع الدخل لاتساع الهوة بين الجماعات أصحاب الدخول المرتفع وبين جماعات الدخول المنخفضة وحتى المتوسطة، مما قد يولد ويخلق أمراضا اجتماعية

[1]- كامل العلاوي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، دون طبعة، ص88.

[2]- سرباح مصطفى، أساليب مكافحة التضخم ما بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص26.

خطيرة لا يحمد عقباها، يضاف إلى ذلك أن التضخم يصيب في محكة الأغنياء وأصحاب السوق السوداء، لذا تنفي المعايير الأخلاقية في النشاط الاقتصادي في أوقات التضخم، ويترتب على التضخم أيضا ضور أسواق البائعين التي يستطيع البائعون أن ينتجوا ويبيعوا فيها ما يشاؤون من سلع وخدمات بغض النظر عن جودتها، وهذا ما يؤدي إلى تدهور نوعية ما ينتج مما يثير ضجر وعدم الرضا واستياء المواطنين والجماعات التي تفقد ثقتها في الكومة، وقد يؤدي إلى حدوث تغيرات سياسية إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومثال ذلك التضخم الذي أصاب ألمانيا في العشرينات من القرن الماضي ساهم بشكل رئيسي في ظهور "هتلر على الساحة كدكتاتور، لذلك يعتبر هتلر وليد التضخم"[1].

كما يؤدي التضخم أيضا إلى تدهور القدرة الشرائية، خصوصا لذوي الدخل الثابت كالموظفين وأصحاب المعاشات ويؤثر سلبا على المقرضين بسبب انخفاض معدل الفائدة الحقيقي، بينما يستفيد من ذلك المقترضون حيث تقل تكاليف التسديد بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي والذي يتجلى في بروز الطبقة والفقر والأمراض والبطالة وتسريح العمال وينجر توقف عملية التنمية[2].

[1]- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصاريف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 221.

[2]- مفيد عبد اللاوي، الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، الجزائر، مطبعة مزوار، طبعة2000، ص 98.

خلاصة:

انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية غير واضحة المعالم، فقد ارتكزت في مضمونها على دعم الطلب الكلي على حساب العرض الكلي، وهذا النقد يكون له أثر على أهداف السياسة الاقتصادية حسب المربع السحري لكالدور، فضعف الجهاز الإنتاجي قد يطرح العديد من التساؤلات حول تلبية الطلب الكلي المحلي وبالتالي على التوازن الخارجي من جهة، ومن جهة أخرى عن مستويات النمو الاقتصادي خارج المحروقات والتشغيل في المدى الطويل، أي التقليل من البطالة خاصة في ظل تدهور أسعار المحروقات وتآكل احتياطات الصرف أي اختلال ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث

التحليل القياسي لمؤشرات الأداء الاقتصادي

(مربع كالدور)

بعد الدراسة النظرية التي تضمنتها الفصول السابقة حول كل من السياسة الاقتصادية، ومؤشرات الأداء الاقتصادي (مؤشرات مربع كالدور) سنقوم في هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث لدراسة تحليلية قياسية مؤشرات كالدور في الاقتصاد الجزائري، وهذا باستخدام الطرق الإحصائية والقياسية من خلال الاستعانة بنظام Excel، SPSS، EVIEWS، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الاقتصاد القياسي.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لنماذج مربع كالدور (الاقتصاد الجزائري نموذجا).

المبحث الأول: مدخل نظري إلى الاقتصاد القياسي

هناك تطورات عديدة حدثت في علم الاقتصاد القياسي على أيدي المختصين فيه، إلا أن كثيرا من التطورات التي تتم في فروع المعرفة الأخرى تغذي التطور في هذا الفرع، فالتطور في النظرية الإحصائية والنظرية الاقتصادية، وثروة المعلومات وما صاحبها من توفير في تطور كبير في مجال الاقتصاد القياسي فهو يختص بتطبيق الطرق القياسية النظرية في مجالات واقعية عديدة ترتبط باقتصاد الأعمال.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى كل من مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه، ومنهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

1- مفهوم الاقتصاد القياسي: اشتق مصطلح الاقتصاد القياسي من أصل يوناني من كلمتين economicأي اقتصاد و metrics وتعني القياس، أي القياس الاقتصادي ومهمته قياس العلاقات القياسية والاقتصادية، وهو قياس ظهر في القرن التاسع عشر.

كما يعرف البعض الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد أو القياس الاقتصادي وبصورة أكثر تفصيلا يعرف الاقتصاد بأنه فرع للمعرفة والذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختيار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية أو تفسير بعض الظواهر.[1]

2- أهداف القياس الاقتصادي:

يشير الجزء الثاني من تعريف الاقتصاد القياسي إلى الأهداف التي يخدمها هذا الفرع ويكمن تلخيصها في ثلاثة أهداف.

2-1- اختبار النظرية الاقتصادية: تعتمد النظرية الاقتصادية في جزء كبير منها على طريقة الاس‌تباط في التوصل إلى نتائجها، وطريقة الا س‌تنباط تبدأ من افتراضات مبسطة، يضعها الباحث بهدف تبسيط الواقع، ثم يستنبط منها الاستدلال المنطقي ما يسمى بالقروض المفسرة، والقروض المفسرة عادة ما تقدم تفسيرا للظواهر الاقتصادية محل البحث، وهناك نوعين من الافتراضات المقيد والافتراض السلوكي وهو الافتراض

[1] وليد إسماعيل السيفو وآخرون،"الاقتصاد القياسي التحليلي"، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر التوزيع،الأردن،2006،ص21 .

الذي يتعلق بهدف الوحدة الاقتصادية ويسمى سلوكي لأن الهدف هو الذي يحكم السلوك، أما عن الافتراضات المقيدة فالهدف منها هو عزل أثر العوامل الأخرى محل البحث، فإذا أراد الباحث تحديد العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعرها.[1]

2-2- التنبأ باتجاه المتغيرات الاقتصاديق والزمن : إن أهم أهداف الاقتصاد القياسي هو التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية، وهو أمر من الصعب الاستغناء عنه في ظل ظروف التطور الاقتصادي وقد خطى الاقتصاديون بمراحل متقدمة في تصميم النماذج القياسية واسعة النطاق، والتي يكمن استخدامها في التنبأ بحالة الاقتصاد في المستقبل وأصبح هذا المنهج يستمد اسمه من القياسات التي تجري على العلاقات الرابطة بين أطراف الحركة كما سادت في الماضي، ومن ثم يفترض أن هذه العلاقة سوف تبقى سليمة في جوهرها وتظل سائدة في المستقبل.[2]

2-3- وضع السياسات الاقتصادية: الهدف من وراء عملية القياس الاقتصادي، كما ذكرنا هو الحصول على تقديرات عديدة يمكن الاعتماد عليها في المعاملات التي تحدد حجم العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية ولكثير من المعاملات الاقتصادية والتي يمكن عن طريقها تحديد قيم المرونات، والمعاملات الفنية، الإنتاج.....، ولمعرفة القيم العددية المقدرة لهذه المعلمات والعاملات أهمية كبرى بالنسبة لواصفي السياسات الاقتصادية، وفيما يلي بعض الأمثلة لتوضيح هذه الفكرة.

- عند قيام الدولة مثلا بوضع سياسة لدعم أسعار المنتجات الزراعية بهدف تحقيق طوع من الاستقرار النسبي في دخول المزارعين ،هذا ما يلزم لعمل تقديرات إحصائية لدوال الطلب على السلع الغذائية والمنتجات الزراعية.

- اتباع الحكومة سياسة مالية معينة يتغير حجم الإنفاق الحكومي وهيكل النظام الضريبي بهدف إحداث آثار محددة على حجم كل من الطلب الكلب وهيكل التوظيف في الاقتصاد القومي.[3]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،" الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، الدار الجمعية للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 10.

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2002، ،ص 12.

[3] محمد صالح تركي القريشي،" مقدمة في الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2004، ص 32.

3. منهجية البحث في الاقتصاد القياسي:

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

3-1-تحديد النموذج الاقتصادي القياسي: على الرغم من أن كينز حدد العلاقة الموجهة بين الاستهلاك والدخل ولكنه لم يحدد الشكل الدقيق للعلاقة بين المتغييرات فهو يقترح الشكل التالي لدالة الاستهلاك:

$$Y=\alpha + \beta\ x.....(1-1)$$

عندما يكون (**y**)الإنفاق الاستهلاك، (**x**)الدخل، ($\beta+\alpha$)ثوابت ومعلمات، إن معلمة الميل(β)تعبر عن الميل الحدي للاستهلاك (Mpe).

3-2- تقدير معلمات النموذج : ينتقل الباحث إلى المرحلة قياس أو تقدير المعلمات بعد الانتهاء من صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي من خلال:

- تجميع البيانات.
- بعض أساليب قياس البيانات.
- حل مشاكل التجميع.

3-3- اختيار فنون القياس الملائمة: يوجد هناك عدة طرق قياسية يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية أهمها:

- طرق المعادلة الواحدة وهي تطبيق على كل معادلة من معادلات النموذج على حدة
- طرق المعادلات الآتية وهي تطبيق على كل معادلة من معادلات النموذج كمجموعة في نفس الوقت دقيقة واحدة.

3-4- تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج: بعد أن ينتهي الباحث من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية ؛ فأنه يشرع في تقييم المعلمات المقدرة والمقصودة بتقييم المعلمات المحددة في تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الإحصائية، ويوجد هناك عدة من المعايير التي تمكننا من إتمام عملية التقييم أهمها:

3-4-1-المعايير الاقتصادية : فهي تحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية.

3-4-2- المعايير الإحصائية : تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية وسوف نتعرض لها بنوع من التفصيل فيما بعد.

3-4-3- المعايير القياسية : تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات متوافرة في الواقع فإن هذا يكسب المعلمات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز.

3-5- تقييم مقدرة النموذج على التنبأ: وذلك باختيار قدرة النموذج على التنبأ وإجراء التنبأ الفعلي بعد قبول النظرية إذا تطابقت.[1]

و يمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-01): منهجية البحث في القياس الاقتصادي.

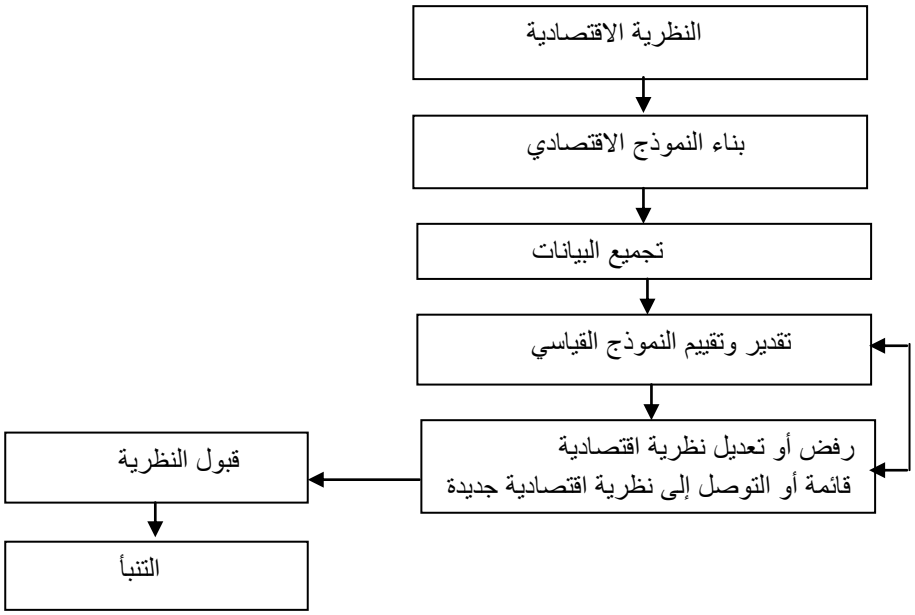

المصدر:حسين علي يخيت ،"الاقتصاد القياسي"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009، ص30.

[1]عبد القادر محمد عبد القادر ،"طرق قياس العلاقات الاقتصادية" ،دار الجامعات المصرية للتوزيع، الإسكندرية، 1990، ص ص 15-28.

المطلب الثاني: تقديم النماذج الاقتصادية القياسية

تنقسم نماذج الانحدار الى عدة أنواع منها الانحدار الخطي وهناك الإنحدار البسيط والإنحدار المتعدد الذي سنستخدمه في دراستنا هذه، بحكم أن الظواهر الاقتصادية تتأثر بمتغيرات كثيرة ،ويعد الإنحدار الخطي المتعدد الأنسب للتعبير عن واقع الحياة الاقتصادية لكونه يحتوي على أكثر من متغير واحد مفسر.

1- نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

الإنحدار الخطي المتعدد هو امتداد للإنحدار الخطي البسيط حيث نتمكن عن طريقه أن نأخذ في الإعتبار الحالات التي يوجد فيها أكثر من متغير مستقل يؤثر على المتغير التابع y_i فهو يلائم الحالات التي نريد فيها اكتشاف كيف يتغير y_i عندما توجد عدة متغيرات مستقلة تؤثر عليها آنيا، حتى إذا كان اهتمامنا ينصب على الدور الذي يقوم به متغير مستقل واحد، يكون من الأفضل إدخال المتغيرات المستقلة الأخرى التي يمكن أن تؤثر بووح على المتغير التابع y_i وذلك لسببين:[1]

- ✓ لتخفيض حجم الخطأ العشوائي، وهذا يجعل فترات الثقة أكثر دقة.
- ✓ استبعاد أي تحيز يمكن أن ينتج لو أننا أهملنا متغير يؤثر بفاعلية في y_i.

1-1- تعيين نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

- شكل النموذج: يستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع y_i وعدد من المتغيرات المستقلة X1 ,X2 .....XK وحد عشوائي y_i، ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة ل n من المشاهدات ومن المتغيرات المستقلة، بالشكل الآتي:[2]

$$y_i = B_0 + B_1 x_{i1} + B_2 x_{i2} + B_k x_{ik} + \varepsilon_i$$

ويمكن كتابته على شكل مصفوفات كالتالي :

$$\begin{matrix} y_1 \\ y_2 \\ y_i \end{matrix} = \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & \cdots & x_{21} & \cdots & x_{k1} \\ 1 & x_{12} & \cdots & x_{22} & \cdots & x_{k2} \\ 1 & x_{1i} & \cdots & x_{2i} & \cdots & x_{ki} \end{bmatrix} \begin{matrix} B_0 \\ B_1 \\ B_i \end{matrix} \begin{matrix} \varepsilon_1 \\ +\varepsilon_2 \\ \varepsilon_i \end{matrix}$$

وبلختصار: $Y = XB + \varepsilon_i$

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم، "مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي"، مرجع سابق الذكر، ص189

[2] حسين علي يخيت، "الاقتصاد القياسي"، مرجع سابق الذكر، ص 135.

حيث أن :

y: متجه عمودي أبعاده (n_{x1}) يحتوي مشاهدات المتغير التابع.

X: مصفوفة أبعادها (n_{xk+1}) تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة. يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت.

B: متجه عمودي أبعاده (k+1xn) يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها.

ε: متجه عمودي أبعاده (n_{x1}) يحتوي على الأخطاء العشوائية.

-فرضيات النموذج:

H_1قيمة المتغيرات محددة بدون أخطاء.

H_2التوقع الرياضي للخطأ معدوم، $E(\varepsilon_i) = 0$

H_3 تباين العناصر العشوائية ثابت، والتباين المشترك بينهما يساوي الصفر أي:

$$\text{cov}\,\alpha(\varepsilon) = \text{E}(\varepsilon\acute{\varepsilon}) = \delta^2 \text{I}_\text{n}$$

H_4 ليس هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة.

H_5 عدد المشاهدات يجب أن يزيد على عدد المعلمات المطلوب تقديرها:

$$\text{r}\,(\text{X})=\text{k+1}<\text{n}$$

1-2- تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

من الطرق شائعة الإستخدام في تقدير معلمات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد طريقة المربعات الصغرى العادية، ومن خصائص الطريقة أنها تدمي مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع y_i.[1]

ليكن النموذج: $y=xB+\ \varepsilon_i$، وتحت فرضيات الطريقة المربعات الصغرى العادية نجد:

✓ النموذج المقدر: $\hat{y} = x\widehat{\text{B}}$.

✓ انحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية: $e = y - \hat{y} = y - x\widehat{\text{B}}$.

✓ مجموع المربعات البواقي: $\acute{e}e = \left(y - x\hat{B}\right)\left(y - k\hat{B}\right)$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر، "طرق قياس العلاقات الاقتصادية مع تطبيق الحاسب الإلكتروني"، مرجع سابق الذكر ص208.

تهدف طريقة المربعات الصغرى إلى جعل ée في أدنى قيمة لها أي إيجاد Min ée فنقوم بحساب المشتقات الجزئية ل: ée بالنسبة إل $\hat{B}_1, \hat{B}_2 \dots \hat{B}_k$ ونجعلها مساوية للصفر، لدينا:

$$ée = (y - x\hat{B})(y - k\hat{B}) = y'y - y'x\hat{B} - \hat{B}x'y + \hat{B}x'x\hat{B}$$

و لدينا القيمتين: $\hat{B}'x'y, y'x\hat{B}$ متساويتين فنجد:

$$ée = y'y - 2\hat{B}x'y + \hat{B}'x'x\hat{B}$$

نقوم بإيجاد:

$$\frac{\delta ée}{\delta \beta} = -2x'u + x'x\hat{B} = 0$$

$$= -2x'u + x'x = 0$$

ومنه:

ملاحظة: $x'y + k'\hat{B} = 0 \Rightarrow x'(y - \hat{B}) = x'e = 0$ ومنه فإن x وe متعامدة.

$$e = (y - x\hat{B}) = y - x(x'k)^{-1}x'y$$

$$= (1 - x(x'x)^{-1}x')y = My$$

حيث M مصفوفة متناظرة، أي:

$$Mx = 0, M = M^2 = M^3 \dots$$

إذن المقدر غير متحيز ل $ð^2$ هو: $ð^2 = \frac{ée}{n+k}$

3-1 تقييم معلمات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

-معامل التحديد المتعدد R^2: ويعد مؤشر أساسي في تقييم مدى معنوية العلاقة بين المتغير التابع y والمتغيرات المستقلة (xk)، إذ (K=1,2...K) بعبارة أخرى هو مقياس يوح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في التفسير التغير الحاصل في المتغير التابع[1]، ويعطي معامل التحديد المتعدد بالشكل الآتي:[2]

[1] حسين علي يخيت، "سحر فتح الله الاقتصاد القياسي"، مرجع سابق الذكر، ص164.

[2] تومي صالح، "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،2011، ص 11.

$$R^2 = 1 - \frac{RSS/n}{TSS/n} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

تتراوح قيمة معامل التحديد بين الصفر والواحد، فإذا كان يساوي الواحد فهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية تفسر جيدا المتغير التابع، وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى، أما إذا كان يساوي الصفر فهذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة وأن جودة التوفيق عند حدها الأدنى.

نظرا لاعتماد هذا المعامل على المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع المشروحة وغير المشروحة وبالتالي فإنه يؤخذ بعين الاعتبار عدد درجات الحرية في أي مشكل إحصائي، لذا يستعمل معامل آخر يسمى بمعامل التحديد التحديد المصحح ويرمز ب$\bar{R}^2$ حيث:

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2).\frac{n-1}{n-k}$$

– اختبار ستودنت: يعتبر من اختبارات المعنوية والذي يشترط أن يكون مجتمع المعلمات المقدرة موزعا توزيعا معتدلا، يستخدم عندما يكون حجم العينة (أقل من30)[1]

لاختبار العلاقة الموجودة بين المتغير التابع y والمتغير التفسيري x_i ،نقوم بإجراء الإختبار التالي:

$$H_0; B_i = 0$$

$$H_1; B_i \neq 0$$

وتعطي العلاقة الإحصائية لستودنت بالصيغة التالية:

$$T_i^* = \frac{\hat{B}_i}{\delta\hat{B}_i}$$

حيث :

$\hat{B}_i$: مقدر ل $\hat{B}$

$\delta\hat{B}_i$: الإنحراف المعياري ل $\hat{B}_i$

الإحصاء :T_i تتبع ستيودنت بدرجة حرية تساوي (nk)

ويكون قرار الاختبار كما يلي :

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" ،مرجع سابق الذكر،ص ص168،169.

➢ ترفض الفرضية H_0 إذا كانت $|T^*| > \hat{B}_i$، ومنه $\hat{B}_i$ مختلف عن الصفر.

➢ ترفض الفرضية H_1 إذا كانت $|T^*| > \hat{B}_i$ ،ومنه $\hat{B}_i$ يساوي الصفر.

– **اختبار فيشر**: يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة ،وتأخذ الشكل التالي:

$$H_0; B_1 = B_2 = \cdots = B_K = 0$$

$$H_1; B_1 \neq B_2 \neq \cdots \neq B_K \neq 0$$

نقوم بحساب إحصائية فيشر التي تعطي بالعلاقة التالية :

$$F^* = \frac{R^2/k-1}{(1-R^2)/n-k}$$

الإحصائية* تتبع توزيع فيشر F(k-1,n-k) .

ويكون قرار الاختبار كما يلي :

➢ ترفض الفرضية H_0 إذا كانت F(k-1,n-k)، ومنه H_0 مهما يكن $i = 1 \cdots k$

➢ ترفض الفرضية H_1 إذا كانت F(k-1,n-k)، ومنه H_0 مهما يكن $i = 1 \cdots k$

المطلب الثالث: دراسة السلاسل الزمنية.

تعتبر دراسة السلاسل الزمنية أحد المواضيع المهمة في التحليل والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية وقد شهدت تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة.

1– مفهوم السلسلة الزمنية وأهم مركباتها:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن [1]

تتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من عناصر تفيد في تحليل سلوكها في الماضي وكذا المستقبل وهي :

[1] مكيد علي ،" الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2011، ص279.

–الاتجاه العام : يقصد به الحركة المنتظمة للسلسلة عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، مما يحدد اتجاهها العام المتزايد او المتناقص بغض النظر عن جميع الانحرافات والتقلبات الأخرى.

–المركبة الموسمية: هي التغيرات التي تحدث بانتظام خلال وحدات زمنية متعاقبة كشهر معين حيث يمكن معرفتها والاستعداد لمواجهتها.(مثل إنتاج بعض المواد الفلاحية الذي يرتفع في الصيف وينخفض في الشتاء .....).

–المركبة الدورية : هي التغيرات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة منتظمة أو غير منتظمة ويزيد امدها عن السنة والتغيرات تقيس فترة أو دورة التغير للمعطيات.

–المركبة العشوائية :بالإضافة إلى الاتجاه العام والتغيرات الموسمية والدورية، فإن السلاسل الزمنية عادة ما تحتوي على بعض التقلبات العشوائية التي تنتج عادة من التأثير المنعزل أو العرضي لبعض العوامل (مثل الإضرابات ،الجفاف، الفيضانات.....إلخ).

2–تحليل السلاسل الزمنية :

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة ،وصفة الإستقرار أو السكون تلك تتحدد ببعض الخصايص الإحصائية، وفي حالة غياب صفة الإستقرار فإن الانحدار الذي تحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا.

–استقرارية السلاسل الزمنية : تعرف السلسلة الزمنية المستقرة علي أنها السلسلة التي لا تتغير مستوياتها مع الزمن أي لايوجد فيها اتجاه نحو الزيادة ولا نحو النقصان.[1]

تتمثل الخصائص الإحصائية لصفة استقرار السلسلة في [2]:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن :

$$E(y_t) = \mu$$

- ثبات التباين عبر الزمن :

$$\mathrm{Var}(y_t) = \mathrm{E}(\mathrm{y_t} - \mu)^2 = \delta^2$$

[1] عبد العزيز شربي، "طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي" ،ديوان المطبوعات الجامعية ،جامعة قسنطينة 1996،ص30.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،"الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" ،مرجع سبق ذكره، ص ص614-615.

❖ أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين.

$$y_t = E[(y_{t-}\mu)(y_{t+k} - \mu)]$$

-السلاسل الزمنية غير المستقرة : نادرا ما تتحقق في المتغيرات الاقتصادية صفة الاستقرار، ومع ضرورة فرضية الاستقرار فإن عدم تحقق شرط من الشروط الثابتة كاف للحكم على عدم استقرار السلسلة.

ونميز بين النوعين :

-السلسلة من نوع (TS)Trend Stationnary :هي حالة من حالات عدم الاستقرار تكتب على الشكل التالي :

$$y_t = \mu + \beta t + \varepsilon_t$$

ε_t: يمثل الخطأ الأبيض وهي سلسلة مستقرة، y_t سلسلة غير مستقرة لأن $E(y_t)$ يعتمد على الزمن، وبالتالي هذا النموذج غير مستقر لأن متوسطه مرتبط بالزمن، يمكن جعلها مستقرة طريق MCO.

- السلسلة من نوع (DS)Differency Stationnary: هذا النموذج غير مستقر باتجاه عشوائي ويمكن جعلها مستقرة باستعمال الفروق $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$ وتكتب بالصيغة التالية :

$$y_t = \mu + y_{t-1} + \varepsilon_t:$$

-اختبارات الاستقرارية :

-اختبار Dickey Fuller : هو اختبار قائم على فرضية مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى، كما يسمح بتحديد نوع السلسلة الزمنية، غير المستقرة من النوع TSوDS ولإجراء الاختبار نقوم بتقدير النماذج التالية :

النموذج الأول $\Delta y = \lambda y_{t-1} + t$

النموذج الثاني: $\Delta y = \alpha + \lambda y_t + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: $\Delta y = \alpha + \beta_t + \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$

بحيث السلسلة غير المستقرة. $H_0;\ \lambda = 0$

السلسلة المستقرة. $H_1; \lambda \neq 0$

حيث يتم حساب إحصائية "τ" (tau) باستخدام الصيغة التالية :

$$\tau = \frac{\lambda - 0}{\delta\lambda}$$

حيث:

$\delta\lambda$:تمثل الخطأ المعياري للمعلمات المقدرة.

λ: يمثل الجذر الأحادي.

ويتم اختبار فرضية الصفرية $\lambda = 0$ أي بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية τ المقدرة ل λ مع القيم الجدولية ل DF والمطورة أيضا بواسطة Mackimon (1996) حيث عادة ما تكون سالبة:

السلسلة مستقرة $|\tau| > |DF_{CV}| \rightarrow H_1$

السلسلة غير مستقرة $| \quad | < | \quad_{CV}| \rightarrow H_0$

أو: $\tau < DF_{CV} \rightarrow H_1$

$\tau > \rightarrow H_0$

حيث: DF_{CV} تمثل القيمة الحرجة(DF Critical Values)

اختبار Augmented Dickey Fuller:

يصبح اختبار DF غير صالح للتطبيق إذا كان الحد العشوائي في النماذج السابقة يعاني من الإرتباط الذاتي، فاختبار ADF يأخذ بعين الإعتبار الإرتباط الخطي بين الأخطاء من الدرجة P، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من الفرق المؤخرة إذ هو اختبار قائم على فرضية مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الإنحدار الذاتي من الدرجة P وتصبح النماذج الثلاث كالآتي:

النموذج الرابع: $\Delta y = \lambda y_{t-1} + \sum \varepsilon_j \quad_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الخامس: $\Delta y = \alpha + \lambda y_{t-1} + \sum \varepsilon_j \quad_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج السادس: $\Delta y = \alpha + \beta_t + \lambda y_{t-1} + \sum \varepsilon_j \quad_{t-1} + \varepsilon_t$

و هذه النماذج توصف باختبار ADF حيث تصبح ε_t غير مرتبطة ذاتيا، ولتحديد الفجوات الزمنية (P) يتم عادة استخدام معايير مثل AKaike infocriterion كذلك Schwatrz

Log حيث نأخذ أدنى قيمة للمعيارين أو نأخذ أعظم احتمال لمعامل المعقولية العظمى Criterion like lihood

$$A\ Kaike(p) = N\log(\delta^2{}_{\varepsilon t}) + 2(3+p)$$

$$Schwatrz\ (p) = n\log(\delta^2{}_{\hat{\varepsilon} t}) + 2(3+p)\log n$$

المبحث الثاني: دراسة قياسية لنماذج مرجع كالدور – الاقتصاد الجزائري أنموذجا–

المطلب الأول: نموذج التضخم

سيتم ا لتطرق إلى بناء نموذج لتقييم أثر بعض المتغيرات على مؤشر INF وذلك لتفسير

1.1)– تعيين النموذج وتقدير معلماته.

ولبناء النموذج يلزم مبدئيا حصر المتغيرات الفاعلة في النموذج (التابعة والتفسيرية)، ويأتي تفصيلها كالتالي:

المتغير التابع: وهو متغير التنمية البشرية ونرمز له ب: LINF، نأخذ لوغاريتم القيم.

المتغيرات المفسرة:

الكتلة الاجرية: mass: وهي بالقيم الحقيقية ولها علاقة (عكسية/طردية)، حسب الدراسات السابقة

الاجر الوطني الوطني الادنى المضمون:smg

وتتلخص العلاقة الدالية للنموذج في:

$$linf=f(lmass, lsmg)$$

وذلك وفق العلاقة:

$$linf_i=\alpha_0+ \alpha_1 lmass_i+ \alpha_2 lsmg_i+\varepsilon_i$$

2.1)– دراسة استقرارية المتغيرات

تتضح نتائج دراسة استقرارية السلاسل من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار ADF لمتغيرات النموذج عند مستوى الفروق

متغيرات النموذج	الاحتمال عند المستوي	الاحتمال عند الفرق الأول
Linf	حالة النموذج01: 0.286	0.014
	حالة النموذج02: 0.052	0.016
	حالة النموذج03: 0.603	0.003
Lmass	حالة النموذج01: 0.823	0.000
	حالة النموذج02: 0.426	0.000
	حالة النموذج03: 0.248	0.000
Lsmg	حالة النموذج01: 0.997	0.000
	حالة النموذج02: 0.806	0.000
	حالة النموذج03: 0.409	0.029

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات **Eviews**:

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن السلاسل Lsmg, Lmass, linf غير مستقرة عند المستوى، وهذا باختبار ADF، أي أنها تحتوي على جذر الوحدة عند مستوى 5%، في حين أثبت الاختبار أنها مستقرة عند الفرق الأول: أي

linf I(1)

lmass I(1)

lsmg I(1)

3.1)- دراسة السببية بين المتغيرات:

وبالاعتماد على سببيةGranger قصد التوصل إلى اتجاهات السببية تم التوصل إلى النتائج التالية الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(02): نتائج اختبار جرانجر للسببية

الفرضيات	Probabilité	اختبار الفرضية
lmass لاتسبب lsmg	0.2668	مقبولة
lsmgلاتسبب lmass	0.2134	مقبولة
linf لاتسبب lsmg	0.0180	مرفوضة
lsmg لاتسبب linf	0.0098	مرفوضة
linf لاتسبب lmass	0.0194	مرفوضة
lmass لاتسبب linf	0.0204	مرفوضة

المصدر: من اعداد الباحثة بناء eviews

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان اختبار جرانجر للسببية سجل نسبة متبادلة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، حيث أن Pro<0.05 في حين أن السببية انعدمت بين المتغيرات التفسيرية.

1-4- تقدير معلمات النموذج:

وفق ما تقدم فان السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى وسلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، وهذا مايسمح لنا بناء النموذج وفق أسلوب الانحدار المتعدد، عند مستوى معنوية 5% وبالاعتماد على برنامج. spss22، تتضح معالم النموذج كالتالي:

linf=-2.277	+0.019 lmass	+0.055 lsmg
(**0.013**)	(**0.008**)	(**0.004**)
F=3.451	**DW=1.80**	**R=0** **R^2 : 0.589** **N=24**

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS 22.0

5.1)- التقييم الاقتصادي الإحصائي لنموذج Linf

أ)- التقييم الاقتصادي: ويعتمد على مدى موافقة مخرجات الدراسة القياسية من حيث الإشارة للنظرية الاقتصادية.

بالنسبة لمعامل (α_1) (الكتلة الاجرية): نلاحظ أن اشارته وردت بالموجب وهو ما يماثل طرح النظرية الاقتصادية أي أنه كلما زادت الكتلة الاجرية ب1% فإن المؤشر linf يتغير بـ(0.019%)، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين المتغيريين.

بالنسبة لمعامل (α_2) (الاجر الوطني الادنى): نلاحظ أن له علاقة طردية أيضا مع مؤشر inf، أي أنه كلما زاد الاجر الوطني الادنى ب 1% فإن مؤشر inf يتغير بـ 0.055. %وهو ما يوافق طرح النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

ب)– التقييم الإحصائي: وسنتطرق إلى تقييم النموذج من الناحيتين الكلية والجزئية.

ب.1)– اختبار المعنوية الكلية

يتبين من خلال مخرجات SPSS، أن معامل التحديد R=0.589 وهذا ما يدل أن التغير في مؤشر inf يفسر بنسبة 60% للمتغيرات التفسيرية، و40% للمتغيرات العشوائية.

ومن جانب آخر فقد بلغت قيمة فيشر (F_{Cal}=3.451) وهي معنوية عند درجة الثقة(5%)، وهو مايثبت الصلاحية الكلية للنموذج، أي أن (Sig=0.039≤0.05)

ب.2)– اختيار المعنوية الجزئية

ونعتمد في ذلك على اختبار T.student والذي يعتمد على الفروض التالية

$$\begin{cases} H_0 = \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 \\ H_1 = \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \end{cases}$$

وتبين من خلال الدراسة أن قيمة T.student للمعلمات (α_0 , α_1 , α_2) كانت معنوية بدرجة عالية: قيمة الاحتمال:

$$\begin{cases} Sig_{(\alpha 1)} < 0.05 \\ Sig_{(\alpha 2)} < 0.05 \\ Sig_{(\alpha 3)} < 0.05 \end{cases}$$

6.1)- اختبار فروض المربعات الصغرى العادية

لكي نجزم بصلاحية التقدير من حيث استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، لابد من التحقق من الشروط التالية:

- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.
- الاستقلال الذاتي للبواقي.
- ثبات التباين (تجانس البواقي).
- عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية.

1.6.1)- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

ويتلخص هذا الشرط باختيار الفرضيتين التاليتين:

H_0: تتبع التوزيع الطبيعي inf بـواقي نموذج

H_1: لا تتبع التوزيع الطبيعي inf بواقي نموذج

وباستعمال الاختبارات التالية والمدونة في الجدول أدناه تتضح النتائج

الجدول رقم(03): نتائج اختيار اعتدالية التوزيع الاحتمالي

Test of Normotity				
	Kolmogov – Smirnov		Shapiro–Wilk	
	Statistic	Sig_2	Statistic	Sig_1
Standarized Residual	0.159	0.105	0.921	0.055

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS 0.22

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن:

$Sig_1=0.055>0.05\%$

$Sig_2=0.105>0.05\%$

وبما أن قيم $Sig_{1,2}$ أكبر من مستوى المعنوية 5%، فإننا نقبل الفرض العدم (H_0)، والذي مفاده أن البواقي تتيح التوزيع الطبيعي.

ولتدعيم النتيجة المتوصل إليها، يتضح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(03-01): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج linf

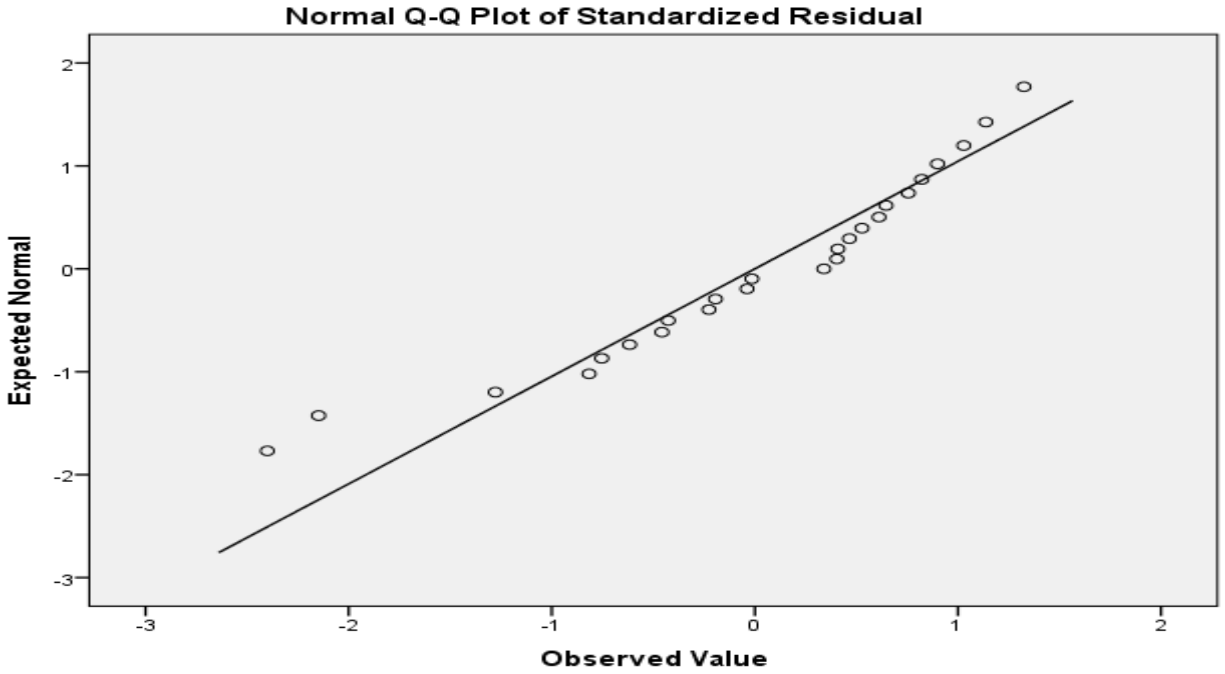

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS0.20

2.6.1)– الاستقلال الذاتي للبواقي

ويندرج هذا الشرط باختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0:لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

H_1:يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

من خلال خرجات SPSS نجد أن: DW=1.80

وبالرجوع إلى الجداول الإحصائية لداربن واتسون عند:

d_l=1.13 n=24-3=21

du=1.54 K=2

نجد أن: 1.54<Dw=1.80≤(4-1.54)=2.46

وعليه فإن القرار هو قبول H_0 أي أن البواقي غير مرتبطة.

3.6.1)- اختيار ثبات التباين:

ويندرج هذا الاختبار على القيام باختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0:يوجد ثبات في تباين الأخطـــاء

H_1: لا يوجد ثبات في تبان الأخطـاء

وبالاعتماد على اختبار Goldfield-quandt تم الحصول النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(04): نتائج تطبيق اختبار goldfield-quandt

البيان	ESS_i	F_t
Ser(01)	0.038	0.289
Ser(02)	0.011	

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS0.20

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها وفق طريقة Goldfield-quandt

فإن قيمة فيشر المحسوبة: $F = \frac{ESS_1}{ESS_2} = \frac{0.011}{0.038} = 0.289$

وF الجدولية $F_{t(9.10.5\%)}=3.02$ أي أن $F_t>F_c$ عند مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإننا نقبل H_0، والذي مفاده أنه يوجد ثبات في تباين الأخطاء، ولتأكيد ذلك نبين ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-02): تجانس البواقي لنموذج inf

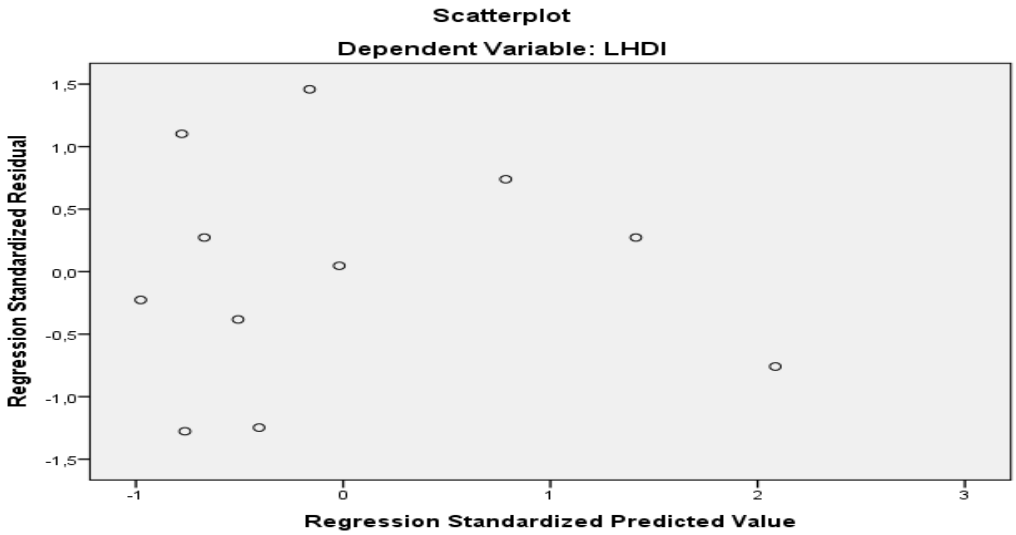

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS0.20

4.6.1- عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية

انطلاقا من مخرجات SPSS ، تتضح معالم إحصائية كل من VIF وTolerance، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار VIF وTolerance

المتغيرات التفسيرية	VIF	Tolerance
Lmass	2.350	4.26
Lsmg	2.350	4.26

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجاتSPSS0.20

وطبقا لما هو وارد في الجدول أعلاه فإن معامل تضم التباين VIF<5 وعليه لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات، باستعمال مصفوفة الارتباطات نجد ما يؤكد على عدم الإزدواج الخطي بين المتغيرات.

الجدول رقم(06): مصفوفات الارتباط للمتغيرات التفسيرية لنموذج linf

	lmass	lsmg
lmass	1	0.698
Lsmg	0.598	1

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS0.20

نلاحظ أن مؤشر الارتباط لبرسوين أقل من 0.7%، وهو ما يوضح صحة الفرضية الرابعة لاستعمال شروط المربعات الصغرى العادية.

المطلب الثاني: نموذج النمو

2.1- تعيين النموذج

-المتغير التابع:

الناتج المحلي الإجمالي: PIB

المتغيرات المفسرة:

- الاستثمار الأجنبي المباشر: LIDE
- الجباية: L. Fiscal .
- نفقات التسيير: L depges
- نفقات التجهيز: L depequi
- العمالة: LVE

وتتلخص العلاقة الدالية للنموذج كما يلي:

PIB=f(LIDE, L Fiscal, L depges, L depequi, LVE)

ونكتب:

$PIB_i = \alpha_0 + \alpha_1 LIDE + \alpha_2 int_L + \alpha_3 L\ fiscal_L + \alpha_4 L\ depges_L + \alpha_5 Ldepequ_i + \alpha_6 LVE_i + \varepsilon_i$

2.2- دراسة استقرارية المتغيرات:

تتبين معالم استقرارية متغيرات النموذج من معطيات الجدول أدناه:

متغيرات النموذج	الاحتمال عند المستوي	الاحتمال عند الفروق
LPIB	حالة النموذج01: 1.000	0.0038
	حالة النموذج02: 0.052	
	حالة النموذج03: 0.610	
L Fiscal	حالة النموذج01: 0.6736	0.0218
	حالة النموذج02: 0.0626	
	حالة النموذج03: 0.4850	
L VE	حالة النموذج01: 1.100	0.0007
	حالة النموذج02: 0.9978	
	حالة النموذج03: 0.9881	
L depequi	حالة النموذج01: 1.000	0.000
	حالة النموذج02: 0.9923	
	حالة النموذج03: 0.523	
L depges	حالة النموذج01: 0.823	0.000
	حالة النموذج02: 0.422	
	حالة النموذج03: 0.248	
	حالة النموذج01: 0.997	0.029
	حالة النموذج02: 0.806	
	حالة النموذج03: 0.409	

من إعداد الطالبة بناء على:

يتضح من خلال مخرجات **Eviews** أن سلاسل متغيرات النموذج غير مستقرة عند المستوي لأن الاحتمال $P_{valeurs} \geq 0.05$ ولكنها مستقرة عند الفرق الأول.

3.2 اختبار السببية بين المتغيرات محل الدراسة بالاعتماد على اختبار سببية انجل جرانجر.

تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): اختبار السببية لمتغيرات نموذج الناتج المحلي الاجمالي

الفرضيات	Probabilité	اختبار الفرضية
LPIB لايسبب LIDE	0.2517	مقبولة
LIDE لايسبب LPIB	0.0278	مرفوضة
LPIB لايسبب L. Fiscal	0.0348	مرفوضة
L fiscal لايسبب LPIB	0.6544	مقبولة
LPIB لايسبب LVE	0.5312	مقبولة
LVE لايسبب LPIB	0.0273	مرفوضة
LPIB لايسبب Ldepeque	0.2957	مقبولة
L depqui لايسبب LPIB	0.0433	مرفوضة
LPIB لايسبب L depges	0.0290	مرفوضة
L depges لايسبب LPIB	0.0472	مرفوضة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات **Eviews** :

يتضح من خلال الجدول أعلاه وحسب سببية أنجل جرانجر أن كل المتغيرات التفسيرية لها سببية التأثير في LPIB لأن $P_{value} \geq 0.05$ أي ترفض الفرضية الواردة حسب اختبار أنجل جرانجر،

4.2- تقدير معلمات النموذج

انطلاقا من مخرجات SPSS تم الحصول على المعادلة المبينة أدناه بإدخال سلاسل الفرق الأول (المستقرة).

LPIB=0.058	+20.788 LFiscal	-0.29 LVE		
(**0.021**)	(**0.051**)	(**0.022**)		
+0.008 LIDE	-0.056 Ldepequ	+0.315 Ldepges		
(**0.031**)	(**0.010**)	(**0.002**)		
F=3.16	**DW=2.01**	**R=0.676**	**R^2 = 0.456**	**N=24**

5.2- التقييم الاقتصادي والإحصائي

أ- التقييم الاقتصادي: و نعتمد من خلال هذا البند على متابعة مدى موافقة مخرجات الدراسة القياسية (إشارات المتغيرات) مع مدلول النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

بالنسبة لمعامل (α_1) (الخاص بالجباية): ونلاحظ أن إشارته موجبة وهو موافق لطرح النظرية الاقتصادية أي أنه كلما زادت الجباية بـ(1%) فإن الناتج المحلي الاجمالي يزيد بـ20.78% وهي توافق النظرية.

بالنسبة لمعامل (α_2) (الخاص بحجم العمالة): علاقة عكسية أي أنه كلما زاد حجم العمالة بـ 1% فإن (PIB) تنقص بـ (0.29%)هي توافق النظرية.

بالنسبة لمعامل (α_3) (الاستثمار الأجنبي المباشر): علاقة طردية أي كلما زاد حجم الاستثمار بـ1% فإن فإن الناتج المحلي الاجمالي يزيد بـ (0.008%).

ب)- التفسير الإحصائي

سنتطرق إلى التقييم الإحصائي للنموذج من الناحيتين: الجزئية والكلية.

ب.1)- اختبار المعنوية الكلية

يتضح من خلال مخرجات SPSS 22.0 أن معامل التحديد بلغ 0.676 وهذا ما يدل على المتغيرات المفسرة أثر في المتغير التابع تبلغ نسبة 67.6% وبنظرة أدق فإن التأثير يبلغ نسبة 45.6%، بينما تعزى نسبة 54.4% للعوامل العشوائية.

بينما بلغت قيمة فيشر (F_C=3.16)، وكانت معنوية، أي Sig=0.021 وهذا ما يدلي بالصلاحية الكلية للنموذج:

ب.2)- اختبار المعنوية الجزئية

ويرتكز اختبار المعنوية الجزئية على اختبار ستودنت (t)، والذي يبنى على الفرضيات التالية

$$\begin{cases} H_0 = \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 \\ H_1 = \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \end{cases}$$

ويتبين من خلال مخرجات SPSS 22 أن المعلمات (α_0، α_1، α_2 ، α_3 كانت معنوية عند درجة ثقة (15%)، حيث أن:

$$\begin{cases} sig_{\alpha 0} < 5\% \\ sig_{\alpha 1} < 5\% \\ sig_{\alpha 2} < 5\% \\ sig_{\alpha 3} < 5\% \\ sig_{\alpha 4} < 5\% \\ sig_{\alpha 5} < 5\% \end{cases}$$

6.2)- اختيار فروض المربعات الصغرى العادية:

وسيتم اختيار الشروط التالية:

1.6.2)- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي:

ويعتمد اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي على الفرضيتين التاليتين:

توافق نموذج PIB يتبع التوزيع الطبيعي: H_0

توافق نموذج PIB لايتبع التوزيع الطبيعي: H_1

وباعتماد كلا من اختبار Shapiro-Wilk، و KlomogroVE-smirnov تتضح النتائج التالية:

الجدول رقم(09): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي

Test of Normotity				
	Kolmogen – Smirnov		Shapiro-Wilk	
	statistic	Sig_2	Statistic	Sig_1
Standarized Residual	0.083	0.200	0.979	0.869

المصدر: إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS 22.0 من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

$Sig_1=0.869>5\%$

وهذا ما يلزمنا لقبول H_0 والتي مفادها أن البواقي تتيح التوزيع الطبيعي ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

$Sig_2=0.200>5\%$

الشكل رقم(03-03): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج LPIB

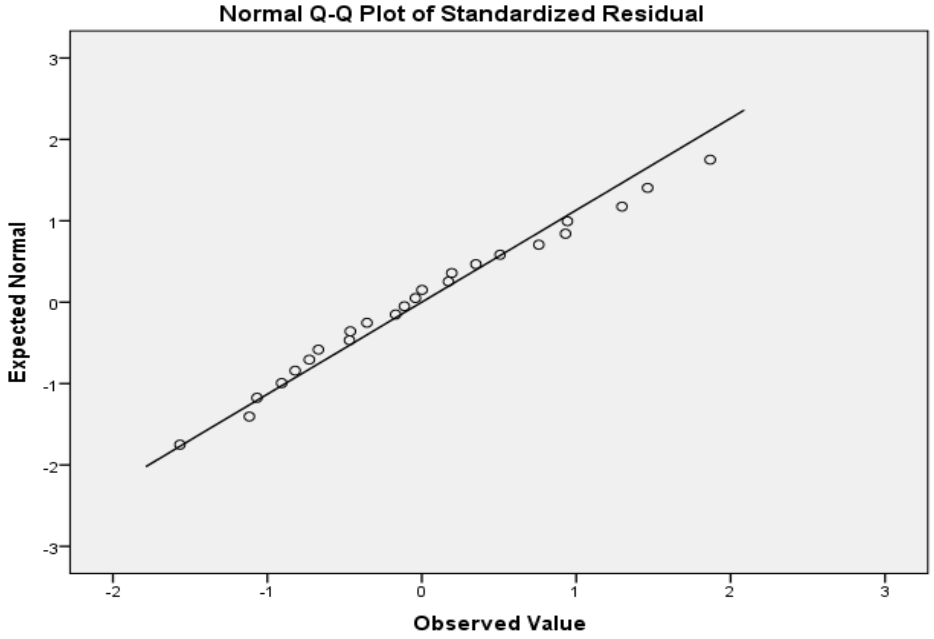

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS0.22

2-6-2)- الاستقلال الذاتي للبواقي:

ويتم ذلك باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ H_1 : \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{cases}$$

ومن خلال مخرجات SPSS وجدنا أن DW=2.01، وبالرجوع إلى الجداول الإحصائية لداربين واتسون:

$N=(24-5)=19$ $\quad d_l=0.86$

$K=5-1=4$ $\quad du=1.85$

وعليه فإن:

$$du<DW<4-d_u$$

$$1.85<2.01<2.15$$

وعليه نرفض الفرض العدم H_0، ونقبل H_1، أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

3.6.2)- اختبار ثبات التباين:

ونبين ذلك باختبار الفرضيتين التاليتين بالاعتماد على اختبار goldfield-quandt كما يلي:

H_0=لا يوجد ثبات في تباين الأخطاء

H_1=يوجد ثبات في تباين الأخطاء

وتتضح معالم الاختبار من الجدول التالي:

الجدول رقم (10):نتائج تصنيف اختبار goldfeed-quandt

البيان	ESS_i	F_t
Ser(1)	0.01	0.125
Ser(2)	0.08	

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS22.0

ووفقا لطريقة goldfield guand

F_c=0.01/0.08=0.125

وعلما أن $F_{t(9.10.5\%)}$

إذن فإن $F_t<F_c$ عند مستوى المعنوية 5%وعليه تقبل الفرض العدم H_0، أي أنه يوجد ثبات في تباين الأخطاء ويتضح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(03-04): تجانس البواقي لنموذج النمو LPIB

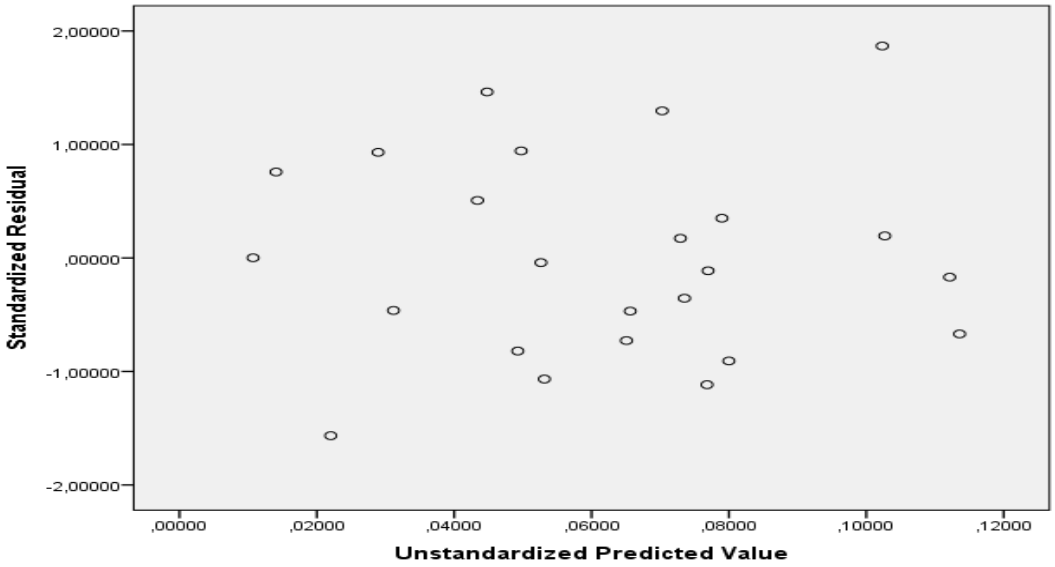

المصدر: إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS0.22

4.6.2- عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة:

انطلاقا من مخرجات SPSS، وبناء على إحصائيتين Tolerance و VIF الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم(11): نتائج اختبار Tolerance وVIF

المتغيرات المفسرة	VIF	Tolerance
L Fiscal	1.261	0.793
Lve	1.092	0.916
Lide	1.208	0.828
L depequ	1.071	0.933
Ldepges	1.071	0.934

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول الموضح لاختبار VIF و Tolerance أن معاملات VIF للمتغيرات $VIF_i<5$، وهذا ما يدل على عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات، ولتأكيد ذلك يتم اللجوء إلى مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات.

الجدول رقم (12): مصفوفة الارتباطات من المتغيرات المستقرة لنموذج LPIB

Correlations

		lfiscal	Lve	Lide	ldepequ	Ldepges
lfiscal	Pearson Correlation	1	,131	-,350	-,166	,079
	Sig. (2-tailed)		,540	,094	,439	,715
	N	24	24	24	24	24
lve	Pearson Correlation	,131	1	,116	,012	-,154
	Sig. (2-tailed)	,540		,589	,956	,473
	N	24	24	24	24	24
lide	Pearson Correlation	-,350	,116	1	-,044	,031
	Sig. (2-tailed)	,094	,589		,838	,887
	N	24	24	24	24	24
ldepequ	Pearson Correlation	-,166	,012	-,044	1	,123
	Sig. (2-tailed)	,439	,956	,838		,566
	N	24	24	24	24	24
ldepges	Pearson Correlation	,079	-,154	,031	,123	1
	Sig. (2-tailed)	,715	,473	,887	,566	
	N	24	24	24	24	24

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه، أن معاملات الارتباط لبرسون تبين أن المتغيرات المستقلة كلها كانت أقل من ($r_i<0.7$)، وهذا ما يدل ويؤكد النتيجة المتوصل إليها من اختباري VIF وTolerance.

مطلب الثالث: نموذج البطالة

1.3 تعيين النموذج

المتغير التابع: هو البطالة ونرمز له Lcho

المتغيرات المفسرة (المستقلة):

-الجباية: ونرمز لها L Fiscal ولها اعلاقة طردية.

-عدد السكان: ونرمز له L POP ولها علاقة عكسية.

-النفقات المتعلقة بالتجهيز ونرمز لها L depequ خولاها علاقة عكسية.

-النفقات المتعلقة بالتسيير ونرمز لها L depges علاقة عكسية.

2.3)- دراسة استقرارية متغيرات النموذج: (استقرارية السلاسل)

توضح تغيرات السلاسل من خلال الشكل التالي:

تتضح معالم اختبار استقرارية متغيرات النموذج من خلال معطيات الجدول التالي حسب اختبار (DF)

المتغيرات	اختبار الاستقرارية عند المستوى (احتمال)	اختبار الاستقرارية عند المستوى الأول (الاحتمال)	
L cho	حالة النموذج04: 0.968	0.0009	0.05>
	حالة النموذج05: 0.508	0.007	
	حالة النموذج06: 0.191	0.015	
L fiscal	حالة النموذج04: 0.959	0.000	0.05>
	حالة النموذج05: 0.742	0.005	
	حالة النموذج06: 0.333	0.000	
L depeq	حالة النموذج04: 0.82	0.000	0.05>

	حالة النموذج05: 0.426	0.000	
	حالة النموذج06: 0.248	0.0002	
L depges	حالة النموذج04: 0.997	0.0004	0.05>
	حالة النموذج05: 0.806	0.0001	
	حالة النموذج06: 0.406	0.0296	
L POP	حالة النموذج04: 1.000	0.000	0.05>
	حالة النموذج05: 0.919	0.000	
	حالة النموذج06: 0.823	0.008	

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات **Eviews** 9.0

يتضح من خلال الجدول أعلاه وحسب اختبار ADF أن السلاسل محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى لأن الاحتمالات الحرجة أكبر من مستوى المعنوية 05%، بينما هي أقل من 05% عند الفرق الأول.

3.3)- دراسة السببية بين المتغيرات

بالاعتماد على سببية أنجل غرانجر تم التوصل إلى النتائج الموضحة أدناه.

الجدول رقم (13): اختبار السببية لمتغيرات نموذج البطالة.

الفرضيات			Probabilité	قبول الفرضية
L Depequ	لا تسبب	L Cho	0.089	مرفوضة
L cho	لاتسبب	L Depeq	0.970	مرفوضة
L depege	لاتسبب	L Cho	0.956	مرفوضة
L cho	لاتسبب	L depeges	0.467	مرفوضة
L Pop	لاتسبب	L Cho	0.623	مرفوضة
L cho	لاتسبب	L Pop	0.767	مرفوضة
L fiscal	لاتسبب	L Cho	0.351	مرفوضة
L cho	لاتسبب	L Fiscal	0.143	مرفوضة

المصدر: إعداد الطالبةبناء على مخرجات eviews

يتضح من خلال الجدول أعلاه وحسب سببية انجل غرانجر أن المتغيرات المفسرة تسبب في المتغير التابع حيث ((Pro<0.05)، وسجلت أيضا نسبة عكسية حسب غرانجر مع كامل المتغيرات والمتغير التابع (DL Cho).

4.3)– تقدير معلمات النموذج

انطلاقا من مخرجات SPSS 22 تم التوصل إلى المعادلة المبينة أدناه:

DLCho=–0.075	+0.001 DL Fiscal	–0.018 DL depequ	
*(**0.062**)	(**0.005**)	(**0.007**)	
+0.001D L depges	+2.952D L pop		
(**0.001**)	(**0.003**)		
F=3.24	**DW= 1.88**	**R= 0.67**	**N=24**

تشير إلى Sig

5.3)– التقييم الاقتصادي والإحصائي

أ)– التقييم الاقتصادي: ونتطرق من خلاله إلى مدى تواقف إشارة معاملات المتغيرات المفسرة مع مدلول النظرية الاقتصادية، ويتضح ذلك فيما يلي:

بالنسبة لمعامل (α_1) ولقد كانت اشارته موجبة وهذا ما يدل أن هناك علاقة طردية أي أن كلما زاد L Fiscal بـ(1%) فإن L cho، تتغير بـ (32.01%) وهو توافق النظرية الاقتصادية.

بالنسبة لمعامل (α_2) : ولقد كانت اشارته سالبة وهذا ما يدل أن هناك علاقة عكسية أي أن كلما زاد dldepequ بـ(1%) فإن L cho، تتغير بـ (1.8%) وهو توافق النظرية الاقتصادية.

بالنسبة لمعامل (α_3) : ولقد كانت اشارته موجبة وهذا ما يدل أن هناك علاقة طردية أي أن كلما زاد dlpop بـ(1%) فإن L cho، تتغير بـ (0.5%) وهو توافق النظرية الاقتصادية.

ب)– التقييم الإحصائي: وسنتطرق إلى اختبار المعنوية الكلية للنموذج والمعنوية الجزئية لمتغيرات النموذج

ب.1)– اختبار المعنوية الكلية: يتضح من خلال مخرجات SPSS22 أن معامل التحديد بلغ ( ) وهذا ما يدل أن للمتغيرات المفسرة أثر على المتغير التابع بنسبة (.%)، وبمفهوم أدق فإن النسبة الراجعة للمتغيرات المفسرة محل الدراسة هو (33.9%).

ولقد بلغت قيم فيشر F_c=3.24 لمعنوية: Sig=0.023، وهذا ما يدل إلى معنوية النموذج ككل.

ب.2)– اختبار المعنوية الجزئية

سنعمد إلى اختبار الفرضيات التالية وفقا لـ t وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

$$\begin{cases} H_0 = \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 \\ H_1 = \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \end{cases}$$

ويتبين من خلال مخرجات SPSS 22 أن كل معلمات النموذج كانت معنوية باستثناء معلمة القاطع C أي :

$$\begin{cases} sig_{\alpha 0} = 0.062 & > 5\% \\ sig_{\alpha 1} = 0.005 & < 5\% \\ sig_{\alpha 2} = 0.007 & \leq 5\% \\ sig_{\alpha 3} = 0.001 & < 5\% \\ sig_{\alpha 4} = 0.003 & < 5\% \end{cases}$$

6.3)– اختبار فروض المربعات الصغرى العادية

وسنتطرق إلى اختبار شروط وفروض المربعات الصغرى العادية والمتمثلة في:

-اعتدالية التوزيع الاحتمالي.

-الاستقلال الذاتي للبواقي.

-ثبات التباين.

-عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

1.6.3)- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

ويتم الاختبار هذا الفرض (الشرط) بناء على اختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0: بواقي نموذج Cho يتبـــع التوزيع الطبيعي

H_1: بواقي نموذج Cho لا يتبع التوزيع الطبيعي

وبالاستناد إلى اختبار كل من **Kolmogove – Smirnov** تتضح النتائج التالية.

الجدول رقم: (3-14): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي

Test of Normotity				
	Kolmogove – Smirnov		Shapiro-Wilk	
	statistic	Sig_2	Statistic	Sig_1
Standarized Residual	0.121	0.2000	0.334	0.117

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS 22

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

$Sig_1=0.117>5\%$ وعليه تقبل $Sig_2=0.200>5\%$ ⇦ H_0، والتي مفادها أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

ويتضح ذلك من خلال الرسم البياني الموضح أدناه.

الشكل رقم (2): اعتدالية التوزيع الاحتمالي لبواقي النموذج Linf

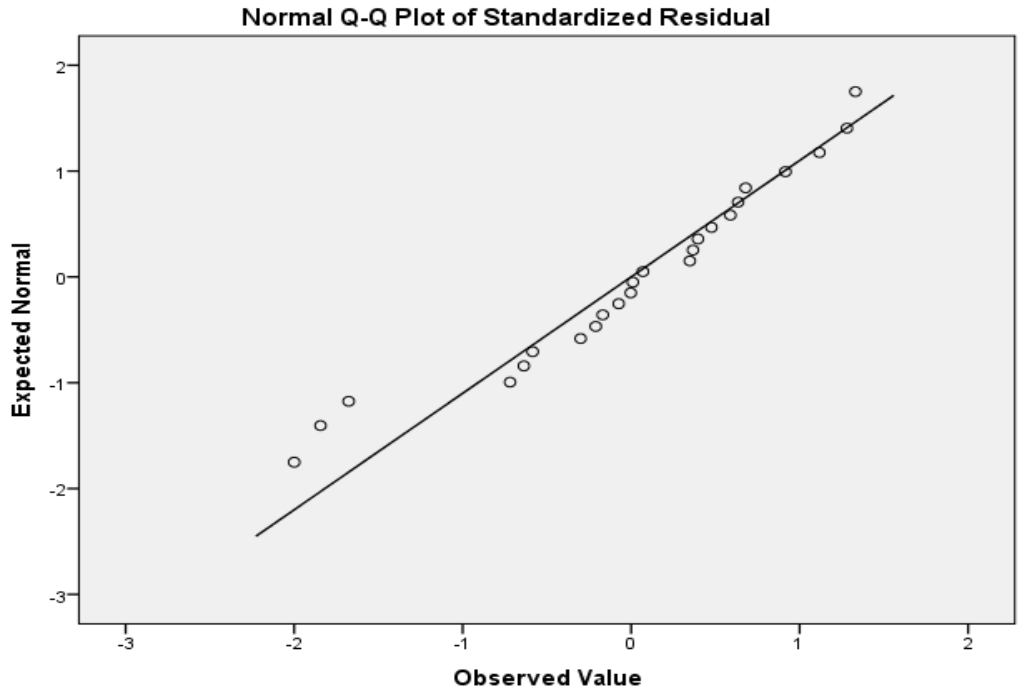

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS22

2.6.3)- الاستقلال الذاتي للبواقي

وسيعتمد إلى اختبار الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ H_1: \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{cases}$$

وبالرجوع إلى مخرجات SPSS وجدنا أن DW=1.944 وبالرجوع إلى الجداول الإحصائية لداربن واتسون، وجدنا عند

$d_l = 0.97$ N=19

$du = 1.68$ K=3

وعليه فإن: $du < DW < 4 - d_u$

أي $1.68 < 1.944 < 2.32$

وعليه نقبل الفرض (H_1): أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

3.6.3)- ثبات التباين

وسيتم ذلك بناءا على اختبار الفرضيتين التاليتين باستعمال اختبار Goldfield-quandt

لا يوجد ثبات في تباين الأخطاء: H_0

يوجد ثبات في تباينن الأخطاء: H_1

وتتضح نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-16): اختبار Goldfield-quandt

البيان	ESS_i	F_t
Ser(1)	0.004	3.02
Ser(2)	0.018	

المصدر: إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS 22وفقا لمنهج goldfield quandt

0.22=0.004/0.018=FC

وعلما أن 3.02=(9.10.5%) Ft ، وعليه فإن $F_t>F_c$ عند مستوى ثقة 95%، وهذا ما يلزمنا قبول فرض العدم، أي أن هناك تجانس في تباين الأخطاء، ولتأكيد ذلك يتضح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم: (03-06): تجانس البواقي لنموذج LCho

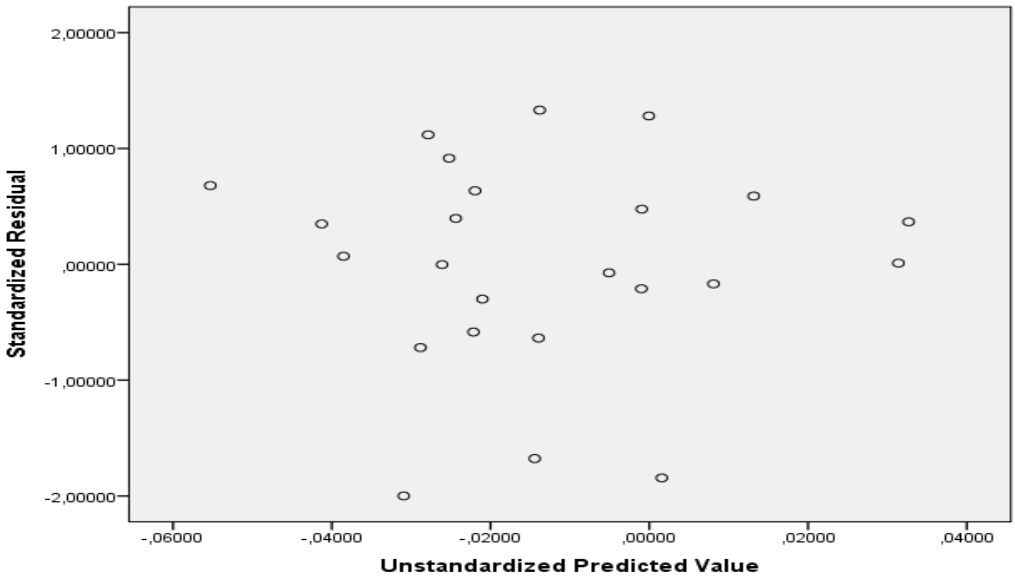

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS 22.

4.6.3)– عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات

انطلاقا من مخرجات SPSS 0.22 وبالاعتماد على كل من إحصائيتي VIF وTolerance

الجدول رقم(3-17): نتائج اختبار VIF وTolerance

المتغيرات المفسرة	VIF	Tolerance
L Fiscal	1.045	0.957
L depequ	1.057	0.946
Ldepges	1.062	0.941
L pop	1.051	0.952

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

$VI F_i$ <5: وعليه فإن النموذج يخلو من الازدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة، وللتأكد من ذلك يمكن الرجوع إلى مصفوفة الارتباطات الموضحة أدناه.

الجدول رقم(03-18): مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة لنموذج LCho

Correlations

		lfiscal	ldepequ	ldepges	Lpop
lfiscal	Pearson Correlation	1	-0,166	0,079	0,103
	Sig. (2-tailed)		0,439	0,715	0,632
	N	24	24	24	24
ldepequ	Pearson Correlation	-0,166	1	0,123	-0,081
	Sig. (2-tailed)	0,439		0,566	0,707
	N	24	24	24	24
ldepges	Pearson Correlation	0,079	0,123	1	0,180
	Sig. (2-tailed)	0,715	0,566		0,400
	N	24	24	24	24
lpop	Pearson Correlation	0,103	-0,081	0,180	1
	Sig. (2-tailed)	0,632	0,707	0,400	
	N	24	24	24	24

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS0.22

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن معاملات الارتباط ليبرسون كلها أقل من (70%)، أي ($r_i<0.7$)، وهذا ما يؤكد النتيجة المتوصل إليها في اختبار VIF

المطلب الرابع: نموذج التوازن الخارجي

سيتم التطرق إلى بناء نموذج لتقييم أثر لنمو والميزان التجاري على مؤشر BP

1.1)- تعيين النموذج وتقدير معلماته.

ولبناء النموذج يلزم مبدئيا حصر المتغيرات الفاعلة في النموذج (التابعة والتفسيرية)، ويأتي تفصيلها كالتالي:

المتغير التابع: وهو متغير التنمية البشرية ونرمز له ب: lbp، نأخذ لوغاريتم القيم.

المتغيرات المفسرة:

النمو: pib :له علاقة طردية مع ميزان المدفوعات حيث انه كلما حيث زاد الاول فان الثاني يزيد ايضا.

المبزان التجاري:.bc: له علاقة طردية مع ميزان المدفوعات حيث انه كلما حيث زاد الاول فان الثاني يزيد ايضا.

وتتلخص العلاقة الدالية للنموذج في:

$$lbp=f(lpib, lbc)$$

وذلك وفق العلاقة: $lbp_i=\alpha_0+ \alpha_1 lpib_i+ \alpha_2 lbc_i+\varepsilon_i$

2.1)- دراسة استقرارية المتغيرات

تتضح نتائج دراسة استقرارية السلاسل من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (03-19): نتائج اختبار ADF لمتغيرات النموذج عند مستوى الفروق

متغيرات النموذج	الاحتمال عند المستوي	الاحتمال عند الفرق الأول
Lbp	حالة النموذج01: 0.286	0.014
	حالة النموذج02: 0.052	0.016
	حالة النموذج03: 0.603	0.003
Lpib	حالة النموذج01: 0.823	0.000
	حالة النموذج02: 0.426	0.000
	حالة النموذج03: 0.248	0.000
Lbc	حالة النموذج01: 0.997	0.000
	حالة النموذج02: 0.806	0.000
	حالة النموذج03: 0.409	0.029

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات **Eviews** :

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن السلاسل lbc, lpib, lbp غير مستقرة عند المستوى، وهذا باختبار ADF، أي أنها تحتوي على جذر الوحدة عند مستوى 5%، في حين أثبت الاختبار أنها مستقرة عند الفرق الأول: أي

lbp I(1)

lpib I(1)

lbc I(1)

3.1)- دراسة السببية بين المتغيرات:

وبالاعتماد على سببيةGranger قصد التوصل إلى اتجاهات السببية تم التوصل إلى النتائج التالية الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(03-20): نتائج اختبار جرانجر للسببية

الفرضيات	Probabilité	اختبار الفرضية
lpib لاتسبب lbc	**0.2668**	**مقبولة**
lbcلاتسبب lpib	**0.2134**	**مقبولة**
lbp لاتسبب lbc	**0.0180**	**مرفوضة**
lbc لاتسبب lbp	**0.0098**	**مرفوضة**
lbp لاتسبب lpib	**0.0194**	**مرفوضة**
lpib لاتسبب lbp	**0.0204**	**مرفوضة**

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على eviews

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان اختبار جرانجر للسببية سجل نسبة متبادلة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، حيث أن Pro<0.05 في حين أن السببية انعدمت بين المتغيرات التفسيرية.

1-4- تقدير معلمات النموذج:

وفق ما تقدم فان السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى وسلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، وهذا مايسمح لنا بناء النموذج وفق أسلوب الانحدار المتعدد، عند مستوى معنوية 5% وبالاعتماد على برنامج. spss22، تتضح معالم النموذج كالتالي:

lbp=-2.277	+0.019 lpib	+0.055 lbc
(0.013)	**(0.008)**	**(0.004)**
F=3.451	**DW=1.80**	**R=0** **R^2 : 0.589** **N=24**

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS 22.0

5.1)- التقييم الاقتصادي الإحصائي لنموذج lbp

أ)- التقييم الاقتصادي: ويعتمد على مدى موافقة مخرجات الدراسة القياسية من حيث الإشارة للنظرية الاقتصادية.

بالنسبة لمعامل (α_1) (النمو): نلاحظ أن اشارته وردت بالموجب وهو ما يماثل طرح النظرية الاقتصادية أي أنه كلما زاد النمو ب 1% فإن المؤشر lbp يتغير بـ(0.019%)، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين المتغيريين.

بالنسبة لمعامل (α_2) (الميزان التجاري): نلاحظ أن له علاقة طردية أيضا مع مؤشر lbp، أي أنه كلما زاد حجم نالميزان التجاري ب 1% فإن مؤشر lbp يتغير بـ 0.055. %وهو ما يوافق طرح النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

ب)– التقييم الإحصائي: وسنتطرق إلى تقييم النموذج من الناحيتين الكلية والجزئية.

ب.1)– اختبار المعنوية الكلية

يتبين من خلال مخرجات SPSS، أن معامل التحديد R=0.589 وهذا ما يدل أن التغير في مؤشر lbp يفسر بنسبة 60% للمتغيرات التفسيرية، و40% للمتغيرات العشوائية.

ومن جانب آخر فقد بلغت قيمة فيشر (F=3.451) وهي معنوية عند درجة الثقة(5%)، وهو مايثبت الصلاحية الكلية للنموذج، أي أن (Sig=0.039≤0.05)

ب.2)– اختيار المعنوية الجزئية

ونعتمد في ذلك على اختبار T.student والذي يعتمد على الفروض التالية

$$\begin{cases} H_0 = \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 \\ H_1 = \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \end{cases}$$

وتبين من خلال الدراسة أن قيمة T.student للمعلمات (α_0 , α_1 , α_2) كانت معنوية بدرجة عالية: قيمة الاحتمال:

$$\begin{cases} Sig_{(\alpha 1)} < 0.05 \\ Sig_{(\alpha 2)} < 0.05 \\ Sig_{(\alpha 3)} < 0.05 \end{cases}$$

6.1)- اختبار فروض المربعات الصغرى العادية

لكي نجزم بصلاحية التقدير من حيث استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، لابد من التحقق

- من الشروط التالية:
- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.
- الاستقلال الذاتي للبواقي.
- ثبات التباين (تجانس البواقي).
- عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية.

1.6.1)- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

ويتلخص هذا الشرط باختيار الفرضيتين التاليتين:

H_0 : بـواقي نموذج lbp تتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : بواقي نموذجlbp لا تتبع التوزيع الطبيعي

وباستعمال الاختبارات التالية والمدونة في الجدول أدناه تتضح النتائج

الجدول رقم(03-21): نتائج اختيار اعتدالية التوزيع الاحتمالي

Test of Normotity				
	Kolmogen – Smirnov		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig_2	Statistic	Sig_1
Standarized Residual	0.159	0.105	0.921	0.055

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS 0.22

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن:

$Sig_1=0.055>0.05\%$

$Sig_2=0.105>0.05\%$

وبما أن قيم $Sig_{1,2}$ أكبر من مستوى المعنوية 5%، فإننا نقبل الفرض العدم (H_0)، والذي مفاده أن البواقي تتيح التوزيع الطبيعي.

ولتدعيم النتيجة المتوصل إليها، يتضح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(03-07): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج lbp

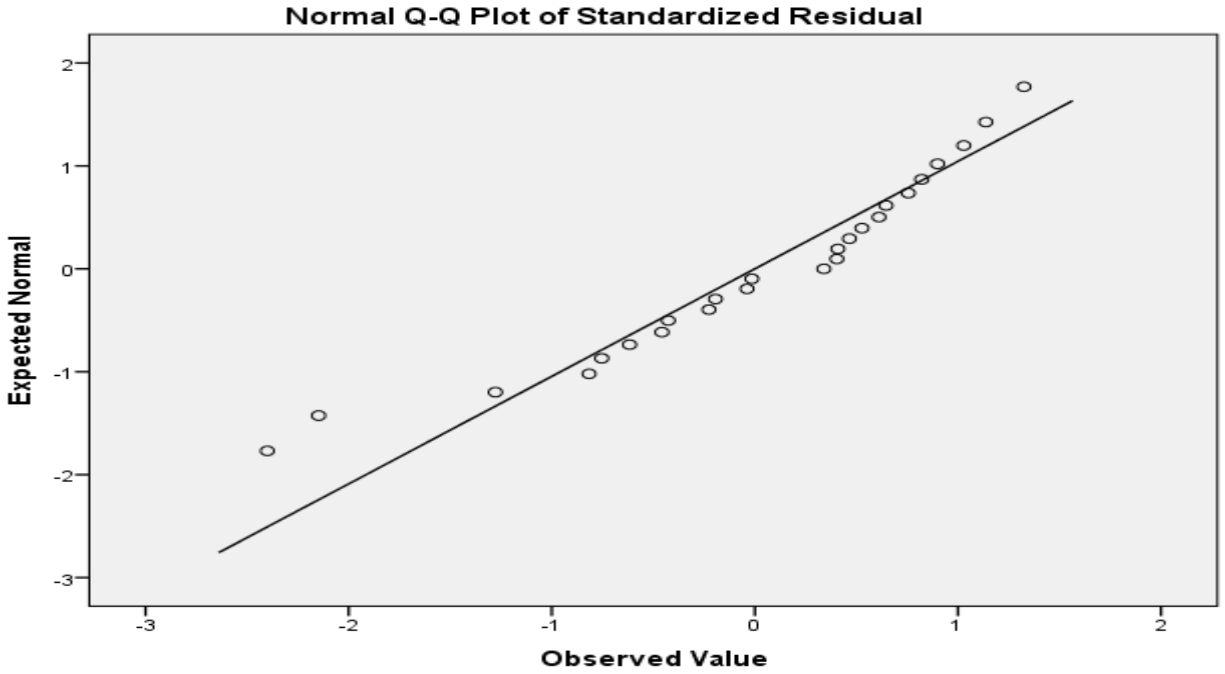

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS0.20

2.6.1)- الاستقلال الذاتي للبواقي

ويندرج هذا الشرط باختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

H_1 : يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

من خلال خرجات SPSS نجد أن: DN=1.80

وبالرجوع إلى الجداول الإحصائية لدارين واستون عند:

d_l=1.13 n=24-3=21

du=1.54 K=2

نجد أن: 1.54<Dw=1.80≤(4-1.54)=2.46

وعليه فإن القرار هو قبول H_0 أي أن البواقي غير مرتبطة.

3.6.1)- اختيار ثبات التباين:

ويندرج هذا الاختبار على القيام باختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0 : يوجد ثبات في تباين الأخطـــاء

H_1 : لا يوجد ثبات في تبان الأخطـاء

وبالاعتماد على اختبار Goldfield-quandt تم الحصول النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(03-22): نتائج تطبيق اختبار goldfield-quandt

البيان	ESS_i	F_t
$Ser_{(01)}$	0.038	0.289
$Ser_{(02)}$	0.011	

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS0.20

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها وفق طريقة Goldfield-quandt

فإن قيمة فيشر المحسوبة: $F = \frac{ESS_1}{ESS_2} = \frac{0.011}{0.038} = 0.289$

وF الجدولية $F_{t(9.10.580)}=3.02$ أي أن $F_t>F_c$ عند مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإننا نقبل H_0، والذي مفاده أنه يوجد ثبات في تباين الأخطاء، ولتأكيد ذلك نبين ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (12): تجانس البواقي لنموذج lbp

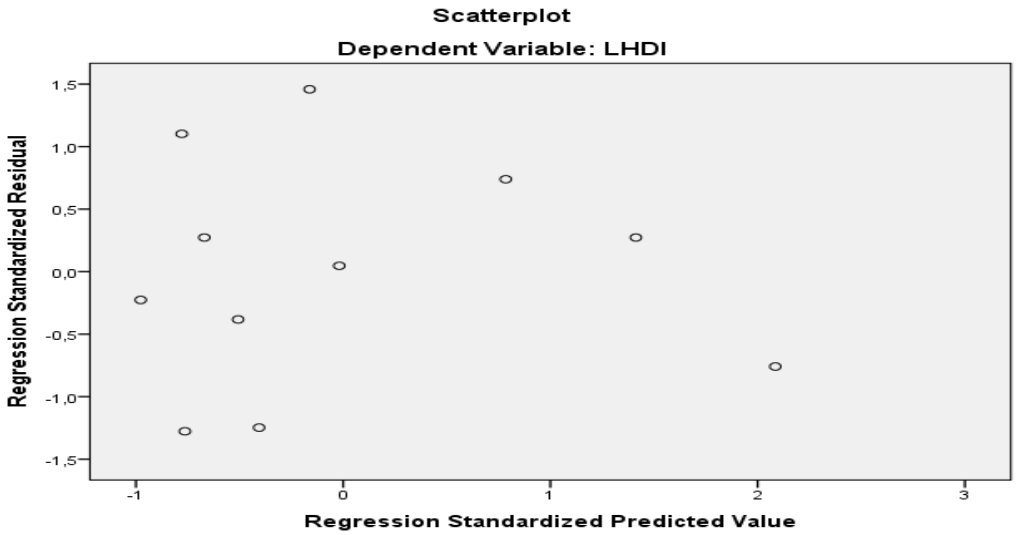

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS0.20

4.6.1- عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية

انطلاقا من مخرجات SPSS ، تتضح معالم إحصائية كل من VIF و Tolerance، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-23): نتائج اختبار VIF و Tolerance

المتغيرات التفسيرية	VIF	Tolerance
Lpib	2.350	4.26
Lbc	2.350	4.26

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS0.20

وطبقا لما هو وارد في الجدول أعلاه فإن معامل تضم التباين VIF<5 وعليه لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات، باستعمال مصفوفة الارتباطات نجد ما يؤكد على عدم الإزدواج الخطي بين المتغيرات.

الجدول رقم(03–24): مصفوفات الارتباط للمتغيرات التفسيرية لنموذج LBP

	LPIB	LBC
LPIB	1	0.698
LBC	0.598	1

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS0.20

نلاحظ أن مؤشر الارتباط لبرسوين أقل من 0.7%، وهو ما يوضح صحة الفرضية الرابعة لاستعمال شروط المربعات الصغرى العادية.

خلاصة:

تمكنا من خلال هذا الفصل التعرف على إمكانية السياسة الاقتصادية في الجزائر وتحقيق أهداف المربع السحري لكالدور توصلنا إلى النتائج التالية:

فيما يتعلق باستعمال نموذج EVIEWS وSPSS يبين وجود علاقة بين الكتلة النقدية ومعدل التضخم، وهذا ما يدل على أن الكتلة النقدية تؤثر وتتأثر بالتضخم، بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي فإن الاستجابة للصدمة المفاجئة لتغيير الكتلة النقدية.

عند دراسة استقرائية لمتغيرات تبين لنا أن المتغيرات (البطالة، التضخم، معدل النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي) غير مستقرة عند مستوى معنية 05%.

السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال (1999-2017) لم تفلح في تحقيق الأمثلية لمتغيرات للاقتصاد الكلي حسب فرضيات مربع كالدور السحري بإنشاء تأثير على البطالة والتضخم أكثر من النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات وذلك أن تغيرات تلك الأهداف في الجزائر تخضع في الأساس إلى تغيرات الوضع الدولي الممثل بأسعار المحروقات

خاتمة

انطلاقا من الإشكالية المطروحة في المقدمة العامة للمدة الدراسية وبعد تحليل الموضوع وعرضه من خلال ثلاث فصول حيث قدمنا في الفصل الأول والثاني مدخل للإطار النظري للدراسة المتمثل في ماهية السياسة الاقتصادية وأدواتها بالإضافة إلى إعطاء لمحة عن المربع السحري لـ KALDOR إلى مؤشرات الأداء الاقتصادي أما في الفصل الثالث ومن أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي فقمنا بصياغة نموذج EVIEWS وتقدير بغرض التنبؤ بمتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تثمين مربع كالدور.

النتائج وإختبار الفرضيات:

من خلال هذا البحث توصلت إلى مجموعة من النتائج يمكن إبرازها فيما يلي:

1) تلعب السياسة الاقتصادية أثرها بنجاح وتحقيق أهدافها النهائية، يوجب على السلطات الاقتصادية بناء إستراتيجية سليمة ومتينة إلى جانب تزويد هذه السياسة بالأدوات الضرورية وآلياتها لتحقيق الهدف الأساسي المتوق منها ألا وهو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2) بالنسبة للفرضية الثانية السياسة الاقتصادية في الجزائر لم تستطع تحقيق أهداف المربع السحري لـ KALDOR لوجود التعارض بين أهدافه وبعض معدات مستقرة بين المتغيرات.

3) فيما يخص الفرضية الثانية صعوبة تحقيق هدف النمو الاقتصادي بتطبيق سياسة الاقتصادية توسعية هذا ما ينبغي مع صحة الفرضية وحسب القيم المتنبأ بها هناك تراجع في معدل النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى ارتباط الاقتصاد الوطني بمداخيل البترول، أما هدف البطالة سجل انخفاض .... والتضخم.

التوصيات:

1) يجب أخذ سياسة اقتصادية التي تتناسب مع الدولة والتقليل من التكاليف الغير مدروسة للحفاظ على الإستقرار الخارجي.

2) التنويع في الصادرات وعدم الإعتماد على مصدر وحيد التصدير، الأمر الذي يساعد السياسة الاقتصادية للوصول إلى أهدافها.

3) تعميق الأبحاث والدراسات الأكادمية العلمية حول المشكلة الحقيقية التي تقف وراء بقاء الاقتصاد الجزائري رهينة قطاع المحروقات، والذي يبقى في تحكم النمو أو التوازن الاقتصادي وإقتراح الحلول لمشكلة التضخم والبطالة.

التوصيات:

1. يجب أخذ سياسة اقتصادية التي تتناسب مع الدولة والتقليل من التكاليف غير المدروسة للحفاظ على الاستقرار الخارجي.
2. التنويع في الصادرات وعدم الاعتماد على مصدر وحيد التصدير، الأمر الذي يساعد السياسة الاقتصادية في الوصول إلى أهدافها.

تعميق الأبحاث والدراسة الأكاديمية العلمية حول المشكلة الحقيقة التي تقف وراء بقاء الاقتصاد الجزائري رهينة قطاع المحروقات، والذي يبقى يتحكم في نمو أو التوازن الاقتصادي واقتراح الحلول لمشكلة التضخم والبطالة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب بالعربية:

– أحمد أشقر، الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة، عمان الأردن، 2002.

– أحمد محمد أبو طه، التضخم النقدي مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2012.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

– بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، لبنان 2003.

– بلعوز علي، محاضرات في نظريات وسياسات نقدية، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.

–بن سعيدة، دور التعليم العالي في الاقتصاد، دارسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015.

–بوثلجة خالد، انعكاسات تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات 1990-2016، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017-2018.

–تومي صالح ، "مدخل لنظرية القياس الإقتصادي دراسة نظرية مدعمة بأمثلة و تمارين" ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

– جمال بن نعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار النشر الخلدونية، الجزائر 2006.

– الدكتور مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار النشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

–رفيق فاطمة وآخرون، أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، رسالة ماستر، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، غير منشورة، 2015.

– رمزي زكي وآخرون، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات، دار الشباب للنشر، الطبعة الأولى، 1986.

–زاونية عبد الدائم نصر الدين، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، كلية العوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015-2016.

– زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر 1999.

–سرباح مصطفى، أساليب مكافحة التضخم ما بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماستر، تيارت 2012-2013.

– سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2010.

– السيد محمد السربتي، علي عبد الوهاب، نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية مصر، 2008.

– شفيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المبرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.

– صخري عمر(2000)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

–صرا ليلى صبر الدين، نمو التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة تتدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر.

– ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2011.

– ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، بدون سنة نشر.

- طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن 2006.

- عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1998.

- عبد الرحمن اسماعيل، حربي عريفيات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

- عبد الرزاق محمد صالح، العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي، دار النشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

-عبد العزيز شربي، "طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي" ،ديوان المطبوعات الجامعية ،جامعة قسنطينة، 1996.

-عبد القادر محمد عبد القادر ،"طرق قياس العلاقات الإقتصادية" ،دار الجامعات المصرية للتوزيع، الإسكندرية ، 1990.

-عبد القادر محمد عبد القادر عطية،" الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، الدار الجمعية للنشر و التوزيع ،مصر ،1998.

- عطية عبد القادر (2000)، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- علي جدوع، الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، جليس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2010.

-عومر خديجة، العربي خالدية، أثر سعر الفائدة والبطالة على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماستر، تيارت 2014-2015.

- غازي حسين عناية التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.

- فليح حسن حلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

- كامل العلاوي، كاظم الفتلاوي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

-لولافي أحمد، أثر السياسة المالية والنقدية عل النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 1970-2011، مذكرة تدخل لنيل درجة الدكتوراه، دامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، قسم علوم اقتصادية، 2012.

-ماصيمي أسماء، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1971-2011، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، غير منشورة، تلمسان 2014.

-محمد صالح تركي القريشي،" مقدمة في الإقتصاد القياسي" ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر للنشر والتوزيع، الأردن 2004.

- محمد عبد العزيز عجمية، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت.

- محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.

- مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجزئة الجزائرية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

- مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، بيروت 1993.

-مساني محمود، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي، تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تيارت 2015-2016.

- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية بيروت 1985.

- مفيد عبد اللاوي، الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، الجزائر، مطبعة مزوار، طبعة 2000.

-مكيد علي ،" الاقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة" ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011.

- مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت 1990.

- ناصر داوي عدون عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2010.

- نبيل الروبي، نظرية التضخم، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية الطبعة الثانية، 1984.

- نزار سعيد الدين العيي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2001.

-نعمة الله نجيب إبراهيم، "مقدمة في الإقتصاد القياسي" ، الناشر مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2002.

-نور الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجيستر، وهران، الجزائر 2013.

- هاشم حيدر، التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، معهد الإنماء العربي 1988، الفصل 2، 3.

-وليد إسماعيل السيفو وآخرون،"الإقتصاد القياسي التحليلي"،الطبعة الأولى،الأهلية للنشر التوزيع،الأردن،2006.

- يوسف أيوفاة، إدارة الأسعار في الأسواق التقليدية والإلكترونية وأسواق المياه، جامعة القدس للنشر، التوزيع الأردن، الطبعة الأولى 2010.

- سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- m. friedman : « the methodology of positive economics, » in : essays in positive economics.

- T.F dernburg and D.M mcdougall : macroeconomics, 3rd. ed., mcgrawhill company, 1968.

- Tinbergen : on the theory of economic policy, north holland publishing company, Amsterdam. 1966.

- G. tintner ; mathematics and statistics for econimists, holt, rinehart and winston, new york, 1963.

- E.F. beach, economic models, john wiley, new york, 1957.